

قال القول  
معها

القول المعقول

مكتبة انشايك

سركي روڈ - کوئٹہ

فون: ۲۲۴۲

قَالَ الْقَوْلُ  
مَعَ حَاشِيَةٍ

الْقَوْلُ الْمَعْقُولُ

مَكْتَبَةُ مَشْرِيقِ سَمَرْقَنْدِ

سِتْرِي رُوڈ — كَوَيْطِه

نومبر: ۲۲۶۲

واما نفس المسمى وانما زاد لفظ الاسم على هذا التقيد بولد في وهم حمل هذا القول على اليمين الامراثا المش الرحمن عند البعض على لذات الواجبة كلفظ الله فانه لا يستعمل في غيره تعالى فيكون الرحمن يدا من الله في التسمية لا تغتار و عند الاكثر هو لغته لا يستعمل في غيره تعالى ولذلك قد مر على الرحيم واما قول الشاعر لمسلمة الكذاب ساءت غيث الوري لا زلت رحمانا فكفر الامور الرابع انما عقب الرحمن بالرحيم للتأكيد عند من يقول بان اتحادهما معنى ولا فائدة الرحمة

في الدنيا والعقبى عند من يقول باختلافهما وما قيل من انه لما سمي مسيلة بالرحمن قال الله تعالى الرحمن الرحيم جمعا بين الصفتين له قباطل فان ببسلة قبل تسمية مسيلة بالرحمن الامر الخامس مما بدأ كتابه بالبسلة امتثالا بالحد الشريف قال في التعليق الجيب بجل حاشية الجلال المنطق التهذيب عليه قوله الحمد لله الم وهو الوصف بالجليل على جملة التعظيم والبراهين الوصف الوصف اللساني ومن الجليل الجليل الاختياري لكونه صفة الفعل الذي هو انما يكون بالاختيار والفرق

في الدنيا والعقبى عند من يقول باختلافهما وما قيل من انه لما سمي مسيلة بالرحمن قال الله تعالى الرحمن الرحيم جمعا بين الصفتين له قباطل فان ببسلة قبل تسمية مسيلة بالرحمن الامر الخامس مما بدأ كتابه بالبسلة امتثالا بالحد الشريف قال في التعليق الجيب بجل حاشية الجلال المنطق التهذيب عليه قوله الحمد لله الم وهو الوصف بالجليل على جملة التعظيم والبراهين الوصف الوصف اللساني ومن الجليل الجليل الاختياري لكونه صفة الفعل الذي هو انما يكون بالاختيار والفرق

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### أَلْحَمْدُ لِلَّهِ الْوَاجِبِ

بينه وبين المدح ان المدح مع الاختياري وبغيره بخلاف الحمد فانه محقق بالاختياري فلا يقال حمدت الزملاء على صفاتهم مثلا بل يقال مدحتهم اذ ما في حاشية الكشاف وقيل لا فرق بينهما في التعميم وقيل المدح مخصوص بالاختياري واما الفرق بين الشكر والحمد فهو بطريق العموم والمخصوص من وجه ويكون متعلق الاول خاصة وهو النعمة ومورده عاما معني اللسان اذ غيرها ومتعلق الثاني عاما وهو النعمة اذ غيرها ومورده خاصا معني اللسان فيتحقق العموم والمخصوص من وجه بينهما اثنان كانه اذا كان الشاء باللسان على النعمة يتحقق الشكر والحمد فهذه المادة اجتماعية واذا كان بغير اللسان بان يكون بافعال الجوارح على النعمة يتحقق الشكر بدون الحمد فهذه المادة افتراقية من جهة اخرى واللام فيه اما للجنس او للاسترقاق فتعارف السيد الجرجاني الثاني كما حققه في حاشية شرح التلخيص من ان الاسترقاق اولى لشمول جميع الافراد واقادته فهو متبع لجميع افراد مدحها وقال بعضهم بالاولى لانه يفهم عند الاطلاق وهو المختار عند الزمخشري والحق ان الاختلاف لفظي فان مراد التلخيص واحد معني اختصاص جميع افراد الحمد له تعالى والمراد بالحمد ما ينسب المصدري وهو ما يعبر عنه بالفارسية بستون والحاصل بالمصد وهو ما يعبر عنه بشئ وهو ما يعني بالعام والمفعول عن المحورية والحق ان جميع الحمد اذلية كانت فمساوها من كل من يصلح صدوره هامة لكل من كانت في حقه الشاهي له حمد وتعالى قال في التعليق الجيب لولا ناعيد الحليم المكتوب يمكن ان يقر الحمد لله بغير ابدال بتمامه للام شيئا بالبدل من حيث الهمما يستعملان معا بمنزلة كلمة واحدة عليه قوله لله الوجود للذات الواجبة الوجود وقيل اسم المفهوم على واجب الوجود المستحق للعبودية فيكون كليا محصورا في فرد واحد لكن الحق هو الاول لانه مشعر بالوحدانية بخلاف الثاني فانه فيه شائبة التعدد وهو مناف للوحدانية المطلقة عليه قوله الواجب اعم المفهوم امان يكون وجوده ضروريا وعدمه محالا او يكون عدمه ضروريا ووجوده محالا او لا يكون كلاهما ضروريا كما ليسا بمحالين فالاول يقال له الواجب كالباري عز وجل والثاني يقال له المنتفع كشرائك الباري تعالى عنه والثالث يقال له الممكن الخاص كباقي الموجودات وقد يطلق الامكان بلا شتر ان اللغز على سلب الضرورة من احد الطرفين وينقسم الى الامكان العام المقيد بجانب الوجود مع سلب الضرورة من الامكان العام المقيد بجانب الدم مع سلب الضرورة عن الوجود ولعمري الامكان العام المفهومات المثبتة من الواجب والمتنع والممكن الخاص هو ههنا هو الامكان الخاص بقرينة المقابلة بالواجب والمنتنع عليه قوله الواجب الخ اعلم ان الموجود لا يتخلو امان يكون وجوده واجبا ولا فاعلا فالاول هو الواجب والثاني الممكن وان امتنع وجوده لذاته فان قيل لا يستقيم ان يكون اسم الغافل (باق ص ١٢)

(صلا على بقايا) ههنا بمعنى الحال والاستقبال لان وجوب وجوده مستمر لا يتخصص بزمان دون زمان واذا لم يستقم كونه بمعنى الحال والاستقبال فكيف يصح كونه عاملا والحال ان ذلك من شرائط عمله قلت اسم الفاعل فيما نحن فيه بمعنى الاستمرار وهو لما يجوز اعماله كما يجوز القائه وليس بمعنى الحال والاستقبال لعدم صحة المعنى ولا بمعنى الماضي لعدم صحته هذا توضيح ما في شرح حكمة العين وحاشية الصادق **قوله** باختياره اي بمشيئته المتعلقة بترك الفعل واتيانه من الشر والخير كما هو مذاهب جمهور المتكلمين بان الله تعالى قادر على جميع الممكنات وافعالهم وفاعل مختار في الكل ابتداء العلم ان الاختيار عند المتكلمين صفة من شأنها صحة الفعل والترك عن موصوفها بمعنى ان شاء فعل وان شاء لم يفعل فالمعنى ان الخير والشر كله صادر عنه تعالى باختياره لا بالايجاب فالاختيار ههنا بمعنى في مقابلة الايجاب كما تقول الفلاسفة ولا كما اختلف المعتزلة في افعال العباد وما فهموا ان الامكان ليس من شأنه الوجود وان خلق القبيح ليس بقبيح وانما القبيح كسب القبيح **قوله**

وجوده آه مرفوع على انه فاعل لاسم الفاعل وما قال المولى الصادق ان اسم الفاعل انما يعمل اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال فلم ير انه اشتبهه فان النعارة انما اشترطوا ذلك الشرط في عمل اسم الفاعل في المفعول به لا في عمل الفاعل قال الشيخ الرضوي في شرح الكافية ذيل قول ابن الحاجب ويعمل عمل فعل بشرط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد آه انما اشترط فيه الحال والاستقبال للعمل في المفعول لا في الفاعل كما ذكرنا في باب الاضافة انه لا يحتاج في الرفع الى شرط زمان انتهى وقال في بحث الاضافة اللفظية واما اسما الفاعل والمفعول فعلمنا في مرفوع هو سبب جائز مطلقا سواء كانا بمعنى الماضي او بمعنى الحال او الاستقبال او لم يوجد الا احد الازمنة الثلاثة بل كانا للاطلاق المتبادر منه الاستمرار آه ثم قال بعد عبارة لا تخرج بها هذا المقام ويعمل اسما الفاعل والمفعول الرفع في غير السبب بمعنى الاطلاق كانا او بمعنى احد الازمنة الثلاثة آه وهذا كالمصريح في عدم اشتراط الرفع وتصریحات النعارة في ذلك متوافرة ليس في نقلها كثير نفع ولعل لم يتيسر للمولى

المذكور نظرها واغتر بظاهر عبارة الكافية تراجاب ما اجاب وانت تعلم ان الشيعة تنبئ عن الثمرة **قوله** اي البراءة من العيوب الشريفة **قوله** سواء الظاهر من السياق

**وَجُودَةُ الْمُمْتَنِعِ نَظِيرَةُ الْمُمَكِّنِ سِوَاهُ وَعَايِرَةُ**  
**الضَّادِ بِاخْتِيَارِهِ شَرُّهُ وَخَيْرُهُ وَالصَّلْوَةُ وَالسَّلَامُ عَلَى**

والسابق ان الضمير راجع الى الواجب لكن يرد عليه بحسب ظاهر اللفظ ان يكون الممتنع ايضا ممكنا خاصا وانه باطل ولو ارجح الضمير الى النظير لزم ان يكون الواجب ممكنا خاصا والجواب ان الحق ان الضمير راجع الى الله تم ولا يلزم ان يكون الممتنع ممكنا لان قوله الممكن سواء وغيره لما كان مقابلا لقوله الممتنع آه لم يتناول ولو ارجح الضمير الى النظير كما يلزم ان يكون الواجب ممكنا ليشل ما قلنا وقيل ان المراد من الغير مصطلح المتكلمين وهو الوجود الخارجي والممتنع ليس موجودا في الخارج بل كافي في الذهن ايضا فان الحال ليس له صورة لا ذهنا ولا خارجا كما قد حقق ذلك ان ترجمه اليهما بتاويل كل واحد والجواب الاول اربط بالسابق وفي كل خير **قوله** باختياره آه اعلم ان الاختيار والارادة صفتان زاخرتان على العلم والقدرة عند جمهور المتكلمين والعلم عندهم صفة بما يعنى المذكور من قامت تلك الصفة به والقدرة عندهم صفة من شأنها صحة التأثير والايجاد من الفاعل وهذا اعتقاد اثبت التنوين صفة زائدة وفيه التكوين بها صفة من شأنها الايجاد بالفعل ومن اكثر الكون فسر القدرة بها صفة من شأنها الايجاد والارادة عندهم صفة غير العلم والقدرة توجب تخصيص احد المقدورين بالوقوع في وقت دون وقت والاختيار عندهم صفة من شأنها صحة الفعل وتركه عن موصوفها بمعنى ان شاء فعل وان شاء لم يفعل على ما اثبتته الشيخ الاشعري لا بمعنى ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل وقال القاسمي البصير ان الاختيار انحصر من الارادة فانه جل مع التعميل اقول اخذ القاسمي الاختيار بمعنى الايثار ففسره بما فسره وليس ذلك المعنى مراد ههنا بل الاختيار ههنا بمعنى في مقابلة الايجاب وقد مر تفسيره لان الشرائط ما هو صادر عن الله تعالى باختياره بالمعنى الاول لا بالمعنى الثاني فاصل الكلام ان الخير والشر كله صادر عنه تعالى باختياره لا بالايجاب كما تقول الفلاسفة ولا ان افعال العباد مخلوقة لهم كما اختلفت المعتزلة وما فهموا ان الامكان ليس من شأنه الايجاد وان خلق القبيح ليس بقبيح وانما القبيح كسب القبيح والضمير ان في قول شارح شريه وبخيرة الظاهر من سياق الكلام انهما واجبان الى الله تعالى بادنى ملايسة وهما مخلوقان لم يرجعوا الى الممكن ظاهر بحسب المعنى بعد محب اللفظ هذا ما هيئنا ايرادا للبندى وان شئت تفصيل حقائق تلك الصفات فارجع الى المبسوطات من كتب الكلام هذا **قوله** الصلوة الماعلم ان الصلوة اسم المصدر وضع موضع المصدر في وقوعه مفعولا مطلقا ولا يستعمل مصدره فيقال صليت صلوة ولا يقال صليت فصلية والفرق بين المصدر واسمه ان الاول حدث (بقي نعتك بر)

وليسق منه الفعل بخلاف الثاني هذا ما قال في الحاشية نشر الصلوة اما حقيقة في الدعاء واما في الاركان المحصورة  
 او بالعكس والفرق ان الاول اطلاق لغوي والثاني شرعي واما حقيقة ادعائها في الاركان المحصورة واستعارتها في  
 الدعاء على كل تقدير من الله تعالى رحمة ومن الملائكة استغفار ومن العباد دعاء ١٢  
 ثم قوله على رسول النبي في تفسير الرسول اختلاف قيل الرسول انسان بعثه الله لتبليغ ما اوحى اليه فان كان صاحب شريعة  
 متجدة او كتاب ناسخ فهو النبي فلهذا الرسول اعم من النبي وقيل من كان صاحب شريعة متجدة فالنبي اعم منه ايضا  
 وقيل الرسول من كان معه كتاب والنبي من لا كتاب له فعلى هذا فالنسبة بينهما التباين وقيل من انزل عليه كتاب  
 والنبي اعم قال السيد السند في شرح المواقيف الرسول نبي معه كتاب وشرع والنبي غير الرسول من لا كتاب له بل امر النبي  
 من قبله وقيل بينهما مساواة لكن المشهور بين الاقوال ان الرسول خاص والنبي اعم ١٣ ثم قوله على رسول آة اعلم ان  
 النبي انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام ثم قيل ان بيته وبين الرسول مساواة ويرد عليه ان عدد الانبياء  
 كما ورد في بعض الروايات مائة الف واربعة وعشرون الفا وعدده الرسل كما عن ابي ذر عن ابن حبان ثلثة مائة و  
 ثلثة عشر فكيف المساواة وقيل الرسول انسان بعثه الله تعالى لتبليغ ما اوحى اليه فان كان صاحب شريعة متجدة  
 او كتاب ناسخ فهو النبي ايضا وعلى هذا الرسول اعم من النبي وهذا مع مخالفة ما روى في الحاشية الظاهر قوله تعالى وما ارسلنا  
 من قبلك من رسول ولا نبي الاية وقيل الرسول من كان صاحب شريعة متجدة والنبي اعم فيه ما قال القاضي في تفسير  
 قوله تعالى في حق اسمعيل على نبينا وعليه الصلوة والسلام وكان رسولا نبيا فانه يدل على انه لا يلزم للرسول شريعة متجدة  
 فان اولاد ابراهيم عليه السلام انما كانوا على شريسته وقيل بينهما تباين فالرسول من معه كتاب والنبي من لا كتاب معه  
 ويرد آة ايضا قوله تعالى وكان رسولا نبيا وقيل الرسول من انزل عليه كتاب والنبي اعم وهذا القائل ايضا يقول بالعموم

والمخصوص بينهما لكن وجه التخصيص  
 عندنا القائل الاول كون الرسول مقاب  
 شريعة متجدة وعند ذلك القائل  
 كونه متركا عليه الكتاب وردد بان  
 عدد الرسل كما عن ابي ذر عند

رسوله محمد الذي انتشر به نهيه وامره  
 ما بعد فان كتاب الشيخ الامام قدوة الحكماء الراغبين  
 ١٣٣٤ هـ

ابن حبان ثلثة مائة وثلثة عشر وعدد الكتب السماوية على ما روى عنه ايضا مائة واربعة فكيف يشترط ذلك و  
 احتمال تكرار التزود لا عبرة به وقال السيد السند في شرح المواقيف الرسول نبي معه كتاب وشرع والنبي غير الرسول من  
 لا كتاب معه بل امر بمطالعة شرع من قبله ثم كلامه ويرد عليه خروج اسمعيل عليه السلام من الرسول مع انه رسول  
 بالنص بل في هذه العبارة خدشة لفظية اخرى وهو في قوله الرسول نبي آة وهكذا وقع القيل والقائل فقائل بالمساواة  
 وقائل بخصوص الرسول وعموم النبي وقائل بالعكس وقائل بالمباينة والمشهور من بين هذه الاقوال هو خصوص الرسول  
 وعموم النبي وقال الشيخ المفسر الجلال المحلى في تفسير قوله تعالى وما ارسلنا من قبلك من رسول هو نبي امر بالتبليغ ولا  
 نبي اى لو مور بالتبليغ انتهى قال الشيخ سلام الله بن شيخ الاسلام الدهلوى وتقرى بها اى الرسول والنبي بما  
 عرفه اى الشيخ المحلى ارتضاه كثير من العلماء اذ هو اولى مساهو المشهور آة اقول في ولا نبي اى لو مور بالتبليغ  
 ايضا بعد هذا الكلام ولم يجز نقلا بحكم الاشكال بخلافها وكان يدور في الخلد توجيه يزيد الاشكال لكن  
 رعاية الادب وقصور الباع ودروس الرباع لا يرنح تركه هذا والله ملهم الصدق والصواب ١٤ ثم قوله اما آة  
 كلمة اما هم هنا لاققتاب المشوب بالتحلص والفاء في جوابه لنعننه معنى الشرط فان تقدير الكلام منهما يمكن من شئ  
 بعد الحمد والصلوة فان كتاب آة وقال مولانا مير ابو البقاء في حاشية ذلك الكتاب انه وقع العبارة في بعض النسخ  
 هكذا بعد فان آة وقال وعلى هذا الفاء تتقدير اما في نظم الكلام انتهى بحاصله اقول اصله ما ادق عن السيد السند  
 في شرح المفتاح ان الفاء التوهم اما في نظم الكلام او على تقديرها ثم تبعه كل من جاء بعده والحج ان ذلك ليس هكذا كان توهم  
 اما لو يعتبره احد من اهل العربية واما تقديرها ثم وط يكون ما بعد الفاء احوالها ناصبا لما قبله او مفعولها قال الشيخ  
 الرضى وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال نحو قوله تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر وهذا فليزيد قوة في ذلك  
 فليقرحوا وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء احوالها ناصبا وما قبلها منصوبا به او مفعول به فلا يقال زيد فطرت ولا زيد انفضرت  
 بتقدير اوما واما قولك زيد فوجد فالفاء قيد زائدة انتهى وهو صريح في اشتراط تقديرها اما بهذا الشرط ولم يوجد (مكبر)

ر من مع انه هذا الشرط ههنا فالوجه ان يقال ان بعد من العرف الزمانية قد يتضمن معنى الشرط فالفاء الجزاء قال الرضي ايضا في مجت حدوق الشرط وما قوله واذا لم يفتد وابه تسيقولون وقوله واذا اعتز لتوهم و ما يعبدون الا الله فادوا وقوله واذا لم تفعلا وتاب الله عليكم فاقبوا الصلوة فلا جراه الظرف بجوى كلمة الشرط كما ذكر سيبويه في نحو قوله لم زيد حين لقيته فانا كرمه على ما مر في الجوازم و ذلك في اذ مطرد على ما مر في الظروف المبينة انتهى كلامه صرح بما ذكرنا الفاضل للاهورى في حواشي الخيال والبولي المحقق جمال بن نصير في حواشي القوائد الفياضية هذا ١١ له كلمة اما ههنا لجزء الاستئناف لا للتفصيل ١٢ له قوله اما بعد الخ اي مهمما يكن من شى بعد الحمد والصلوة فان كتاب الازيد من الظروف المبينة المقطوعة عن الاضافة فهو مبني على الضم لانه قاعدة فيه عند الانقطاع عن الاضافة -

له قوله ابهرى الزكجفر معرب آب هر بمعنى ماء الرحي وهو بلد عظيم بين قزوین و زنجان و بليدة بنواحي اصفهان قوله واداقا الخ لعله من قبيل اداة الحال وذكر المحل لان المكتوب هو النقوش في الكتاب ١٣ له في القاموس الا يهر كجفر بليدة فقال في المنتقب المشهور ان اسم البليدة بالتحريك وسكون الهاء ١٤ له قوله لهما من الظروف الزمانية بمعنى اذ يليه فعل ما من لفظا ومعنى ايضا

اليه ويستعمل استعمال اداة الشرط في عجي الجملتين بعدها و سببية صفون الاولى لثمنه و الثانية و ليس حينئذ حرف شرط كوك كما توهم بعضهم لان استعماله في الامور الكاشفة لا فيما هو على خطر الوجود قال سيبويه بحسب الكلمات كلمة لبا اذا دخلت على ماضى كانت ظرفا بمعنى اذ واذا دخلت على المضارع كانت حقا جاز ما كره واذا دخلت على غيرهما كانت للاستثناء بمعنى الاكولة تعالى ان كل نفس لهما عليها حافظ وجوابه قل ما من ثابا بدين الفاء و بها قليلا و قد يكون جملة اسمية مصدرية باذا او متصارعا مؤكلا بالماضى وجميع الاستعمالات الواردة في القرآن ١٧ مولانا نورشاه سلم الله له قول والمرفعين الى التوفيق جبل الاسباب موافقا لمطلوب الخير هذا المعنى

**اشير الدين الابهرى طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه**  
**المشهور يا يساغوجي لما كان على بعض الاخوان متعسرا وعلى**  
 بعضهم متيسرا ردت ان كتب بالتماسهم اورا قال تزيل  
 تعسرك وتعلم تيسرك والله خير الميسرين والموفقين  
 قال اليساغوجي اللفظ الدال على تمام ما وضعه بالمطابقة  
 وعلى جزمه بالتضمن ان كان له جزء وعلى ما يلزمه في  
 الذهن بالالتزام كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق  
 بالمطابقة وعلى احدهما بالتضمن وعلى قابل العلم صنعة  
 الكتابة بالالتزام اول ان للمتقين اصطلاحات

اصطلاحى اما في اللغة فهو جعل الاسباب موافقا لمطلوب ثم من ان يكون خيرا او شرا ١٨ له اي هذا الباب يا يساغوجي اي الكليات الخمس لاجلال الله قوله يا يساغوجي اي هذا الباب اليا يساغوجي والمراد به الكليات الخمس في الاصل اسم للحكيم الذي استوفى الكليات الخمس ورونها هكذا قال السيد السند في حواشي شرح المطالع ١٩ له قوله اللفظ الدال اما قد مر بحث الالفاظ و منها بحث الدلالة مع ان المنطقي انما يبحث عن المفهوم لان الكليات الخمس لما كانت المنقسم ليهما هو الذاتي والعرضي للذات هما قسمان من الكلى الذي هو قسم من المفردات هو قسم من اللفظ و يجب التعرض فيه لمباحث الالفاظ وتقدم على غيرها ولما كان فهم المعنى من اللفظ موقوفا على الدلالة فوجب التعرض لتذكرها اذ لا يباحث من الالفاظ والدلالات في هذه الفن انما هو بالتبع بالذات ٢٠ له ولم يقل على جميع ما وضع له لاشعاره بالتراكيب بخلاف التمام لان مقابلة النقص ومقابل البعض ١٢ ملاحظا له سبحانه سيجنى فائدة هذا القيد في الحاشية ١٢ له قوله ان المنطقيين الماعلم ان المنطق اذ قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الفكر وهو ترتيب امور معلومة للتعدى الى مجهول تصورى او تصديقي او علم باحث عن احوال المعلومات التصورية والتصديقية من حيث الارسال الى مجهول تصورى او تصديقي فعلى الاول يعقد القاية بالتعريف وعلى الثاني الموضوع على مذهب المتأخرين واما على مذهب المنطقيين

(بقية حاشية بر ص ٦)

العلم  
الذاتي  
الذاتي

اولاد المصنف

قال موضوع هو المصولات الثانية وهي ما يعرض في الذهن ولا يكون مجزأة شيء في الخارج كالكلية والمجزئية والمنسبة والفصلية وغيرها  
 والعامة المنطق لا يراد به القدرة على النطق الحقيقي وهو ادراك العقولات والمنطقيين جمع المنطقي وهو في الاصل بمعنى النسب الى المنطق  
 وفي العرف من تكلف بيان احوال الموصل بقيرى والتسديلي والمنطق في الاصل اما مصدريه بمعنى المنطق واما اسم مكان او اسم زمان  
 من المنطق بمعنى هذا العلم به لا به كلاً من المنطق الظاهري اعني الشكل والمنطق الباطني اعني ادراك المعقولات انما يتقوى به ...  
 والقوة التطبيقية انما يظهر منه ظهوراً تاماً فكانه هل المنطق بل هو المنطق نفسه ١٢ من الصادق لله اي مصطلحات وهي  
 اتفاق قوم مخصوص على امر مخصوص ١٢

له قوله وهي الجنس الخ والضاوية في الخصار الكلي في الجنس انه اذا نسب الى افرادة النفس الا مري فلا يتخلو من ان يكون  
 بين حقيقة الافراد وجزء حقيقتها والاول النوع والثاني ان كان تمام المشترك بين شيء من الافراد وبين بعض الافراد الاخر  
 فهو الجنس والا فهو الفصل او خارجا عنها فاما ان يخص بافرد حقيقة واحدة اولاً فالاول هو الخاصة والثاني هو العرض  
 العام ١٢ له قوله هذه كما يتوقف الخ هذا لوجبه تقدم بحث الدلالة على سائر المباحث والتقديم بالترتيب مطلق الافادة والاستفادة م

يجب استحضارها على المبتدى اذا اراد ان يشروع في شيء من العلوم ومنها ايساغوجي وهو لفظ يوناني يراد به الكليات

جعل الكليات اقساماً للفظ المفرد ١٢  
 كما لتعرفهم المعنى بدون اللفظ ولا  
 انه عليه باحدى الدلالات الثلث  
 المتبعة في العلوم ١٢ له قوله به  
 العلم الخ هذا الضمير ارجع الى الشيء و  
 لا يتوه حينئذ ان الجملة اذا وقعت  
 صفة الشيء يجب عود الضمير فيها  
 الى ذلك الشيء وههنا لا يعود الضمير  
 الى الحالة التي وقعت الجملة صفة  
 لها لانا نقول لا يجب ان يكون العائد  
 هو الضمير وحده بل قد يستغنى عنه  
 اذا وقعت الجملة لتفسير الموصوف  
 نظيره قوله تعالى قل هو الله احد  
 حيث وقعت الجملة خبر الضمير  
 الشأن ولا ضمير فيها يعود اليه لما  
 وقعت لتفسيره ١٢ له قوله فمن  
 هذا عرفت الخ اذا كان معنى الدلالة  
 التي هي مبدأ للدليل كون الشيء  
 بمجاله يلزم من العلم به العلم بشئ آخر  
 والمبدأ يكون ما لم يوجد المحسب الدلالة  
 على المعنى في المشتق يكون معنى الدليل  
 الذي هو المشتق متها ان الذي الخ  
 فالعلم ان الدليل هو الذي يلزم من

الجنس وهي الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام وهذه يتوقف معرفتها على بيان الدلالات الثلث وهي المطابقة والضمن والالتزام واقسام اللفظ والدلالة

هي كون الشيء بمجاله يلزم من العلم به العلم بشئ آخر الاول هو الدال والثاني هو المدلول فمن هذا عرفت ان الدليل هو الذي يلزم من العلم به العلم بشئ آخر وكذا عرفت ان المدلول هو الذي يلزم من العلم بشئ آخر العلم به

الدلالة تنقسم الى اقسام ثلاثة طبيعية وعقلية ووضعية فالدلالة الطبيعية ان تكون بحسب اقتضاء الطبع كدلالة

من العلم والمركب ١٢  
 اي صلتها وما عداها وصف ١٢  
 وهو الذي  
 هو الدال ١٢

الطبيعية اي بالدال العلم بشئ آخر التي هو المدلول فكما يستلزم علم الدال علم المدلول هكذا يستلزم العلم بشئ آخر العلم به

لكنه كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث لزم منه الحادث ١٢ كما علم من ان يكون مفردا كما في الالفاظ المقرونة او مركبا كالنتيجة المدولة من المقدمتين ١٢ له قوله والدلالة تنقسم الخ اعلم ان الحصر في اللفظية وغيرها عقلية وان

بين العقلي والاثبات واما حصول الدلالة لفظية كانت او غيرها في الاقسام الثلاثة كما هو المذكور في الشرح فاستقل في فان الدلالة اذا لم تكن بحسب الوضع والطبع لا يلزم ان تكون عقلية لكن لم نجد بالاستقراء وحصول الدلالة اللفظية الوضعية في المطلقة والضمن والالتزام حصري عقلي كما صرح به السيد ر ١٢

العلم به ١٢  
 كما علم من ان يكون مفردا كما في الالفاظ المقرونة  
 كما علم من ان يكون مفردا كما في الالفاظ المقرونة  
 كما علم من ان يكون مفردا كما في الالفاظ المقرونة

له قوله بحسب اقتضاء العقل الإي بحسب اقتضاء العقل فقط لا مشاركة جزء آخر كما هو في سائر الدلالات فيكون للدلالة العقلية بواسطة العقل فقط تسمى عقلية والا فالعقل معتبر في سائر الدلالات أيضا فقولنا لفظ ديزن المسموع من وراء الجدار هذا مثال للدلالة العقلية اللغوية واما الدلالة العقلية الغير اللفظية فكذلك الدلالة الدخانية على النار والبناء على البناء وانما مثل النمل مثال العقلية اللفظية باللفظ المهمل ليمتصص العقلية من الوضعية وقيل بالمسموع من وراء الجدار مثلا يكون للحس والرؤية دخل في تعريف وجود اللفظ ١٢ له قوله والمراد من الدلالة ههنا الخواص المعتبر في العلوم او في المنطق الدلالة اللفظية

أحاح على وجمع المصدر فان طبع اللفظ يقتضي التلطف  
 ١٣ منه ١٣ من غير قصد ودوية ١٣

به عند عرض الوجع والدلالة العقلية ان تكون بحسب اقتضاء العقل كدلالة لفظ ديزن المسموع من وراء الجدار على وجود اللفظ والمراد من الدلالة ههنا الدلالة اللفظية الوضعية التي تكون بحسب وتضع اللفظ الدال على المعنى وهي ثلثة اقسام لان اللفظ الدال على المعنى لا يخلو من ان يدل على تمام ما وضع له او يدل على جزء ما وضع له او يدل على ما يلزمه في الذهن فان كان الاول فالدلالة دلالة بالمطابقة وان كان الثاني فالدلالة دلالة بالتضمن وان كان الثالث فالدلالة دلالة بالاكترام مثال الدلالة بالمطابقة كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة لكونه تمام ما وضع له الانسان وانما سميت هذه الدلالة مطابقة لان اللفظ موافق لتمام ما وضع له وذلك ماخوذ من قوله هو طابق النعل

الوضعية من بين سائر الدلالات ووجها اعتبارا اما لانها الطريق المعتاد في افادة المعاني واستقالاتها بحسب تعلم الله تم وانما هي على الانسان بنوع البيان او كانت الطبيعية العقلية غير منضبطة لاختلافها فمما بحسب اختلاف الطباع والافهام ومع ذلك لا يشتمل الا لمعان قليلة بخلاف اللفظية الوضعية فانها منضبطة وشاملة لكل هكذا قال في الجديدة شرح صير اليسا غوي ثم الدلالة اللفظية الوضعية هي التي تكون بحسب وضع اللفظ الدال على المعنى وعرف صاحب الكشف اللفظية الوضعية بفهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع وقد تفسر بفهم السامع المعنى من اللفظ والسر فيه ان الدلالة نسبة بين اللفظ والمعنى بل بينهما وبين السامع فيعتبر اضافة تارة الى اللفظ وتارة الى المعنى وتارة الى السامع ١٣ له اي تعيين الواضع اللفظ للمعنى ١٣ له ايما الى ان المعنى فيها حصر عقلي ١٣ هه قوله على جزء ما وضع له الخ لا بد ههنا من ذكر قيد قد ذكر المصنف وترنك الشارح اعتقادا على ذكره في المتن وهو قوله ان كان

له جزء احتراز لهما ليس له جزء من الهمزة مثل الواجب تعالى والنقطة والوحدة والعقل والنفس فان في زيادة هذا القيد ايما الى ان المطابقة لا يستلزم التضمن الا في المركبات دون البسائط حيث لا جزء لمفاه فلا يتحقق التضمن فيها مع تحقق المطابقة ثم له سيجي قاعدة هذا القيد في الشرح ١٣ له قوله فالدلالة دلالة بالمطابقة الخ اي دلالة على تمام ما وضع له ايما لفظ التمام انما هو للاحتياط والحسن المقابلة بالجزء والا فيكون ما وضع له واختيار التمام على الجميع والكل وما شابه ذلك مما هو المتعارف في مقابلة الجزء للاحتراز عن الاشعار بكونه مركبا حتى يشمل المدركات البسيطة المطابقة هنا قال في الجديدة ١٣ له قوله الحيوان الناطق الخ اي على مجموعهما اجمالا بان يكون المجموع متفقا قصد ادا ما كل واحد منهما يكون مطروفا تبعا وصفا ١٣ صادق حجة



له قوله اذا دل على احد هـا الى اى في ضمن دلالة على مجموعها اى لو حط حال الدلالة على احد هـا كونه في ضمن المجموع وانما قال اذا دل ولو قيل اذا اريد احد هـا لان الانسان اذا اطلق واريد منه الحيوان او الناطق يكون من المجاز لتحقيق علاقته الكلية و الجزئية والمجازات داخلية في دلالة للمطابقة ١٢ له قوله على الجزء الجزئى يكون تسمية هذه الدلالة بدلالة التضمن لكونها حاصلة من تضمن الكل لجزئه فيكون تضمن الكل لجزئه سببا لتحقيق هذه الدلالة فيكون من قبيل تسمية المسبب باسم سببه ١٢

بالعمل اذا توافتا ومثال الدلالة بالتضمن كالانسان اذا دل

على احد هـا اى على الحيوان او على الناطق وانما سميت هذه

الدلالة تضمنا لانه يدل على الجزء الذى في ضمنه ومثال الدلالة

بالالتزام كالانسان اذا دل على قابل العلم وصنعة الكتابة و

انما سميت هذه الدلالة بالتزام لان اللفظ لا يدل على كل امر

خارج عنه بل يدل على الخارج اللازم له في الذهن وانما قيد

قوله على ما يلزم بقوله في الذهن لان الملازمة الخارجية لو

جعلت شرطا لم يتحقق دلالة الالتزام بدونها لانتفاء تحقق

المشروط بدون تحقق الشرط واللازم باطل فكذا الملازم لان

العدم كالعدم يدل على الملكة كالبصر التزاما لان العمى عدم

البصر عما من شأنه ان يكون بصيرا مع ان بينهما معاندة في

الخارج لا يقال هذه الدلالة تضمينية لانا نقول العمى عبارة

عن عدم مضاف الى البصر فيكون البصر خارجا عنه فيمتنع

مولوى انورد على قوله في ضمنه الجزئى اى الموضوع له والتضمن صفة للدلول

المطابق ان كان المصدر المعلوم

للدلول التضمن ان كان المصدر المجهول قاله في الجديدية ١٢ له

قوله عنه الجزئى الضمير راجع الى ما اى عما وضع له والا لزم كون اللفظ

والا على امور غير متناهية وهو باطل بشهادة الوجود ان ١٢ له

قوله على الخارج الملازم الخ فاللزوم يجهت اللزوم المبيح للفاعل

وصف للدلول الالتزامى وبمعنى اللزوم المبنى للمفعول وصف للدلول

المطابق فسميت الدلالة باسم وصف لزوم احد طرفيه ١٢ له قوله

اللازم له في الذهن قال المنطقيون لا بد في الدلالة الالتزامى من العلاقة

المصححة لانه انتقال اعم من ان يكون عقلية او عرفية والاول هو اللزوم

الذي يمنع منه تصور الملازم بدون اللازم ثم شرط فيه ان يكون الملازم

ذهنية لا خارجية واللازم ان يكون اللفظ واللفظ على امور غير

متناهية وذلك باطل ١٢ له قوله لفائدة تعيين المم بيقين في الذهن

اى باعتبار اللزوم الذى ١٢ له قوله على ما يلزمه الجزئى فان قيل قد

يتحقق الدلالة اللفظية على معنى الخارج عن المسمى من غير ان يكون بينهما لزوم ذهني كما في اكثر انواع المجازات فلا يتحقق

الدلالة اللفظية الوضعية في الشئ قسنا اذا لم يكن بين المسمى والامر الخارج لزوم ذهني فيكون فهم المعنى منه بواسطة القرينة ضرورة فالذليل حينئذ هو المجموع دون اللفظ فقط فهذا لا تعتبر وذلك لان الدلالة المتصورة في هذا الفن ما كانت كلية وما ليس بكلية كما يسمونه الدلالة ١٢ ميرسيد شريف له قوله لان الملازمة الخارجية الجزئى وهو كون الخارج بحيث يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحققه فيه كالاسهال لشرب السمونيا ١٢ له قوله لان عدم الالتزام بدون الملازمة الخارجية ١٢ له اى كون الملازمة الخارجية شرطا لتحقيق التزام ١٢ له قوله لان عدم الجزئى الذى فيه شائبة الوجود كالعمى مثلا فانه عبارة عن عدم البصر عما من شأنه ان يكون بصيرا قطع هذا البصر والعمى متقابلان تعاقبا لعدم والملكية والمتقابلان هما الشيطان الذى لا يجتمعان في محل واحد في ان واحد من جهة واحدة فلما علم من البصر بطريق الالتزام (مؤبر)

في ضمن دلالة على مجموعها اى لو حط حال الدلالة على احد هـا كونه في ضمن المجموع وانما قال اذا دل ولو قيل اذا اريد احد هـا لان الانسان اذا اطلق واريد منه الحيوان او الناطق يكون من المجاز لتحقيق علاقته الكلية و الجزئية والمجازات داخلية في دلالة للمطابقة ١٢ له قوله على الجزء الجزئى يكون تسمية هذه الدلالة بدلالة التضمن لكونها حاصلة من تضمن الكل لجزئه فيكون تضمن الكل لجزئه سببا لتحقيق هذه الدلالة فيكون من قبيل تسمية المسبب باسم سببه ١٢

وبقيه مشي والحال ان في الخارج معاندة بينهما فلا يكون ملازمة فيه بينهما فعمل ان الملازمة الخارجية ليست بشرط  
 والا يلزم تحقق الشرط وبدون تحقق الشرط وهذا باطل قطعاً فثبت ان المراد من اللزوم ههنا هو اللزوم الذهني ١٣  
 كنه قوله فيكون البصر خارجاً الى ولا بد من الدخول في الموضوع له في الدلالة التضمنية والا فيكون مجازاً لا حقيقة ١٤  
 وصحة هذا كنه قوله تضمنية الخ لانهما دلالة على جزوه ما وضع له وهو البصر الذي وقع جزوه من عدم البصر الذي  
 وضع له المعنى ١٥ كنه قوله تضمنية الخ لانها لا تحقق الا في اللفظ الذي يكون معناه الموضوع له مركباً لا بسيطاً وهذا  
 المعنى للمعنى وهو العدم المضاف الى البصر بسيط اذا لم يعتبر فيه البصر بل انما اعتبر التقييد في المحاط ١٦ مولوى اورد على  
 كنه قوله ثم اللفظاً مفرد الخ قال السيد السدي شرح ذلك الكتاب ومورد القصة اللفظ الموضوع للمعنى الا انه  
 ترك هذا التقييد اعتماداً على شهرة الامروا انتهى واعلم ان الكنية والجزية بالذات انما هي صفة للمعنى دون اللفظ لكن

يتصف بهما اللفظ بتجانسية الدال  
 باسم المدلول انتهى قال صاحب  
 الجديده لما تقر بان الكلى والجزئى  
 من اقسام المفهوم دون اللفظ  
 لان المانع عن شركة كثيرين و  
 غير المانع عنه هو حاصل في العقل  
 لا اللفظ الدال عليه انتهى فيكون  
 حقيقة صفة المفهوم ١٧ كنه قوله  
 كالانسان الخ فان جزوه كالالف و  
 النون لا يدل على الحيوان الناطق ١٨  
 شه قوله لما فرغ الخ ههنا سألوا  
 مشهوران احد هما ان القضية المشتملة  
 على كلمة لما لزومية على ما هو حوا به  
 ومن الين ان الشرع في تقسيم اللفظ  
 غير لازم للفراغ من بيان اللذات الخ

ان يكون دلالة تضمنية له قال ثم اللفظ اما مفرد وهو الذى  
 لا يراد بالجزء منه دلالة على جزوه معناه كالانسان واما  
 مؤلف وهو الذى لا يكون كرامى الجارة اقول لما فرغ عن  
 بيان الدلالات الثلث شرع في تقسيم اللفظ فقوله اللفظ  
 يتقسم الى قسمين مفرد ومؤلف لانه اما ان لا يراد بالجزء  
 منه اى من اللفظ الدلالة على جزوه معناه كالانسان فانه  
 لفظ لا يراد بالجزء منه دلالة على جزوه معناه او يراد  
 من الالف والنون وغيرهما

والجواب ان اللزوم قد يكون عادياً ولا شك ان من تصدى تأليف كتاب فقرا عن بحث يستلزم شره عمى بحيث اوعوا عاده  
 الى ان يتم الباحث وثانيتها ان كلمة لما اذا دخلت على الماضي تكون ظرفاً يجمع اذا الرهنية فيلزم اتحاد زمان الفراغ والشرع  
 مع انه لا يسع زمان واحد بل يتعاقبان واجيب بوجوه الاول ان المراد بالشرع اداة الشرع وهي ما يمكن ان يسعها  
 زمان الفراغ الثاني ان المراد بزمان الفراغ هو الزمان العرفى الممتد الذى يسع للشرع ومن زمانه الحقيقى المطبق عليه وهذا  
 كما يقال فرغت من القراءة في هذا الشهر مع ان الفراغ قد وقع في النصف الاول منه الثالث ان كلمة لما قد تستعمل لتقليل  
 بحدوة عن معنى الظرفية والتقليل كاللزوم قد يكون عادياً كنه قوله مفرد الخ ظاهرة انه لا فرق بين المؤلف والمركب لكن قد  
 صرح السيد السدي في حاشية المكشاف بان المؤلف احصى من المركب لان المؤلف ما بين اجزائه مناسبه ايضا فانه ما خرد من  
 الالفه ولعل ما قاله السيد اصطلاح غير مشهور فانه كثيراً ما يطلقون احدهما مقام الآخر بلا رعاية المناسبه هذا  
 قاله في الحاشية قال في الجديده انما قدم المفرد على المركب مع ان مفهومه عدى ومفهوم المركب وجودى والا لقدم  
 انما تعرف بملاكاتها سببها على ان المقصود بالتعرف ههنا هو المفرد لانه مقسم للكليات بخلاف المركب فان تعريفه انما  
 هو لتوضيح مفهوم المفرد مع ان المقصود بالذات هو تقسيم اللفظ اليهما والتقسيم باعتبار الذات وذات المفرد مقدم  
 على ذات المركب فقدم وضعاً لموافقته الطبع انتهى ١٩ كنه المؤلف والمركب متجاوزان الا ان في المؤلف يتم المناسبه  
 بين الاجزاء والمركب اعم منه ٢٠ شه اما ان لا يراد الخ قال في الحاشية لعل اراد بالجزء الجزء الموضوع فلا يراد تعريف  
 المفرد يصدق على مثل زيد قائلاً لانه لم يراد بزاد زيداً بله مثلاً الدلالة على جزوه المعنى وذلك ان المراد من الجزء الموضوع  
 ومثل الزاد من زيد كنه على معنى له انتهى ٢١ كنه قوله من اللفظ الخ في التفسير اي الى ان مرجع التفسير في قول المصنف  
 ثم اللفظ اما مفرد وهو الذى لا يراد بالجزء منه راجع الى الموضوع الموصول وهو اللفظ الذى حذف من العبارة اختصاراً (مثل ي)

بقية مك) واعتبر في المعنى ١٢ **قوله** فانه لفظ لا يراد الخ قال السيد السند في شرح ذلك الكتاب والمراد بالارادة الارادة  
الجارية على قاون اللغة انتهى قال صاحب الجديدة اى الوضع اللغوى لانه الكامل المتعارف في محاورات اهل اللسان فالملق  
ينصرف اليه انتهى ١٢ **الله** اى بالجزء منه دلالة على جزء معناه ١٢

رمفوناً **له** قوله يدل الخ الاصوب والادق بما سبق ان يقال فانه لفظ يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه ١٢ **له** قوله  
على ذات من له الرمي الخ لان المشتق يعتبر فيه المعروف الذى قام به ميدان الاشتقاق اما عام او خاصا عند الجمهور **له** الاول  
على اجسام معينة لان الحجارة جمع حجر **له** قوله فان كان الاول الخ اعني ما لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه هذا الثور  
على ترتيب اللف وانما سمي هذا القسم به لانفراد اللفظ والدلالة والمدلول كما سمي مقابله مؤلف النصاب للفظين و  
الداليتين والمدلولتين واجتماعيهما ١٢ **له** قوله مؤلف آه قال في الحاشية القيود المعتبرة في تحقق المركب اربعة تحقق  
جزء اللفظ وتحقق جزء المعنى وتحقق الدلالة وتحقق القصد فبالنظر الى اشتفاء احد هذه القيود يتحقق اقسام المفرد  
متعددة انتهى ١٢ **له** قوله على اربعة اقسام الخ على ستة اقسام ترك المصنف ذكر الاثنى منها صريحا وهما  
مثل همزة الاستفهام واسماء حروف التهجى اما الاول فلما ذكره مولانا مير ابو البقاء في حاشية ذلك الكتاب ان مثل  
همزة الاستفهام اما راجع الى القسم الاول الذى لا جزؤه وان كان له جزء كقوله علم ان كلا منهما يخرج بقيد احد اما  
راجع الى القسم الذى لا جزء له وان كان للفظ جزء كاسماء حروف التهجى في الخروج بقيد واحد والثاني ان يكون له جزء  
ولا معنى له صادق على ثلثة اقسام الاول ان لا يكون للفظ جزء له معناه كاسماء حروف التهجى والثالث ان للفظ والمعنى

جزء ولكن لا يكون للجزء لفظ معنى  
كزيد انتهى ١٢ **له** قوله نحو علما  
الخ الناقد بكونه علما لان سلب  
الاجزاء منه انما يصح اذا كان علما  
تكون حالة العلية محفوظة عن  
التغير فيلاحظ من حيث انه هو  
لا من حسب انه حذف منه بعض  
الحروف بخلاف حالة غير العلية  
اعنى حالة كونه امرنا طابا حذف  
بعض حروفه باعلال فان اصله اوق  
فلا يصدق عليه انه لا جزؤه فانه  
صلا حفظها من حيث انه حذف  
منه بعض الحروف لاستقامة المعنى و  
يتدرج في هذا القسم ما لا يكون له  
جزء ولا له جزء كهمزة الاستفهام  
وسائر حروف الهجاء اذا سمي بها  
البيضة لعقل والنفس وما لا يكون له

جزء ولكن لا يكون للجزء لفظ معنى  
كزيد انتهى ١٢ **له** قوله نحو علما  
الخ الناقد بكونه علما لان سلب  
الاجزاء منه انما يصح اذا كان علما  
تكون حالة العلية محفوظة عن  
التغير فيلاحظ من حيث انه هو  
لا من حسب انه حذف منه بعض  
الحروف بخلاف حالة غير العلية  
اعنى حالة كونه امرنا طابا حذف  
بعض حروفه باعلال فان اصله اوق  
فلا يصدق عليه انه لا جزؤه فانه  
صلا حفظها من حيث انه حذف  
منه بعض الحروف لاستقامة المعنى و  
يتدرج في هذا القسم ما لا يكون له  
جزء ولا له جزء كهمزة الاستفهام  
وسائر حروف الهجاء اذا سمي بها  
البيضة لعقل والنفس وما لا يكون له

جزء ويكون معناه جزء نحو قولنا اذا سمي زيد ١٢ **له** قوله له جزء ولا معنى له اعنى بالجزء الذى غير داخل في الوضع نحو زيد  
فان معناه الذى الانسان مع هذا الشخص انما هو معنى زيد كدلالة لبعض حروفه على بعض حروف المعنى لان حروف التهجى  
انما وضعت لان يتركب منها الكلمات لا معنى لها سوى هذا الغرض في اللغة واما حروف المقطعات القرآنية فلا  
دخل فيها الوضع لانها مظهره لا سراسر الله ثم جهد فيها بعض الكالمين رحمهم الله تعالى واما التعبير بالاعداد  
انما هو اصطلاح قوم لا بحسب اللغة وضعت للاعداد ١٢ **له** ويندرج فيه ما يكون معناه بسيطا او مركبا **له** قوله  
زيد علما الخ لانه لو لم يكن علما كان همللا اذ لا وضع فيه سوى الوضع العلمى فيخرج من المقسم ١٢ **له** قوله لان معناه  
شخص معين الخ والا فهو مركب لان جزء اللفظ يدل على جزء المعنى ١٢ **له** اذ ليس شئ من العبودية والابوية  
جزء لمعناه العلمى ١٢

جزء ويكون معناه جزء نحو قولنا اذا سمي زيد ١٢ **له** قوله له جزء ولا معنى له اعنى بالجزء الذى غير داخل في الوضع نحو زيد  
فان معناه الذى الانسان مع هذا الشخص انما هو معنى زيد كدلالة لبعض حروفه على بعض حروف المعنى لان حروف التهجى  
انما وضعت لان يتركب منها الكلمات لا معنى لها سوى هذا الغرض في اللغة واما حروف المقطعات القرآنية فلا  
دخل فيها الوضع لانها مظهره لا سراسر الله ثم جهد فيها بعض الكالمين رحمهم الله تعالى واما التعبير بالاعداد  
انما هو اصطلاح قوم لا بحسب اللغة وضعت للاعداد ١٢ **له** ويندرج فيه ما يكون معناه بسيطا او مركبا **له** قوله  
زيد علما الخ لانه لو لم يكن علما كان همللا اذ لا وضع فيه سوى الوضع العلمى فيخرج من المقسم ١٢ **له** قوله لان معناه  
شخص معين الخ والا فهو مركب لان جزء اللفظ يدل على جزء المعنى ١٢ **له** اذ ليس شئ من العبودية والابوية  
جزء لمعناه العلمى ١٢

له قيده لانه لو يكن علما لكان مركبا توصيفا من ذلك اللفظ ١٢ **له قوله** الانسانية الخ ولا شك في انه ليس شئ من الحيوان والتاطق مع كونها جزئين للانسان جزئين مرادين لمعناه العلي اذ عند العلول لا يرد الا الذات المهيئة مع قطع النظر عن الحقيقة الانسانية ١٣ **له قوله** المفرد اما كلي الخ قد عرفت فيما قبل ان بحث الدلالة و اقسام انها لو يكون معرفة الكليات موقوفة عليها لما فرغ المصنف عن بيانها شرع في بيان الكليات وتسميها و الا فالقسم عند المنطقيين انها هو المفهوم دون اللفظ لان المانع عن الشركة وعدمها ما هو حاصل في العقل لا اللفظ الدال عليه لكن المصنف جعل من اقسام اللفظ اما تبعا و مجازا و اما اعتمادا على فهم الطالب لان كثيرا ما يطلقون الفاظا مثل هذا قال السيد السند في شرحه اعد ان الكلية والجزئية بالذات انما هي صفة للمعنى دون اللفظ لكن يتصف بهما اللفظ تبعا تسمية الدال باسم المدلول كما ان الافراد والتراكيب بالذات صفة للافظ دون المعاني لكن يتصف بهما المعاني تبعا تسمية المدلول باسم الدال وبهذا الاعتبار صرح جعل اللفظ المفرد مقسم للكليات انتهى ١٢ **له** اي تصور مفهومه مجردا عن العوارض الخارجية والخواص والقراين ١٣ **له قوله** يتقسم الى كلي وجزئي الخ انما قدم الكلي على الجزئي لانه للقصود

جزء ذو معنى **دال عليه** لكن لا يكون **دلالة** مراد ان نحو  
 الحيوان الداطق علما لان **معناه** الماهية الانسانية مع  
 الشخص **قال** والمفرد اما كلي وهو الذي لا يمنع نفس تصور  
 مفهومة عن وقوع الشركة فيه كالانسان واما جزئي  
 وهو الذي يمنع نفس تصور مفهومه عن ذلك كزبد  
**اقول** المفرد ينقسم الى كلي وجزئي لانه اما ان يكون نفس  
 تصور مفهومه اي من حيث انه متصور مانعا من وقوع  
 الشركة فيه اي من الاشتراك بين كثيرين او لا يكون فان

بالذات والجهت عنه في هذا الفن  
 بخلاف الجزئي لاننا لا نستغل بالنظر  
 في الجزئيات من حيث خصوصيتها  
 لانها غير متناهية فلا يمكن حصرها  
 وضبطها هذا ما قلناه في الجدية  
 وايضا بحثنا انها هو محور في العلم  
 الكاسب والمكتسب والجزئي كما  
 يكون كاسب او لا مكتسبا فالعلم بها  
 لا يفيد شيئا بل طريق حصول  
 ليس الا الخواص الظاهرة او  
 الباطنة فلا يتعلق الغرض به  
 هكذا في حواشي المطالع واما في  
 التعريف المشهور للكلي والجزئي من  
 ان المفهوم ان منع نفس تصوره  
 عن وقوع الشركة فيه فهو جزئي  
 والا فكل فهناك الجزئي مقدم

على الكلي لان مفهومه ملكة ومفهوم الكلي عدم محض والاعتماد انما تعرف بملكاتها ولا جعل انه بسيط بالنسبة الى الكلي والبسيط مقدم على ما هو بسيط بالنسبة اليه ١٢ **له** قدومه كونه مقبولا اذ الكسب والكتساب انما يجري فيه ١٣ **له** دليل حصول المفرد في الكلي والجزئي ١٤ **له قوله** من حيث انه متصور الخ اي مع قطع النظر عن الامور الخارجية لغيرها المتجيد وشمول نقائص الكليات القرضية لجميع المقهورات اعد ان في هذا التفسير ايما ولى انه لا بد في هذا التعريف من اعتبار الحيثية التي دل عليها قول المصنف ان نفس تصور مفهومه اذ تصور مفهوم الجزئي قد كما يمنع للعقل من تجوز شركته بين كثيرين كالعنقا والغالبية هكذا تصور مفهوم الكلي قد يكون مانعا عن وقوع الشركة كواجب الوجود كما سيصريح به السادس ولو قال في تفسيره اي تصوره الخ ليجت مجردا عن النظر في الذهن الخارجية لكان اولي لانه يدل صراحة على فائدة قيد النفس ١٢ **له قوله** بين كثيرين الخ اي يكون ما حصل في العقل مشترك بين كثيرين فلا يرد الا اعتراض بان الطائفة من الناس اذ تصوروا زيدا كان صورته الموجودة في الخارج مشتركة بين الصور الكثيرة الحاصلة في اذهان الطائفة فينبغي ان يكون كليا لان الكلية امكان اشتراك كثيرين فيما حصل في العقل لا اشتراك الصور الحاصلة في الازدهان في الصورة الموجودة في الخارج ولا شك انه لا يمكن اشتراك كثيرين فيما حصل في العقل من مفهوم زيدا هكذا قال في حاشية بدع الميزان ١٢

له قول نفس تصور مفهومه الخ اي المنع من حيث انه متصور وانما قيدنا بهذا للتلايم والاعتراض بان المنع عن وقوع الشركة لا ينعى ان يكون نفس تصور المفهوم بل المفهوم نفسه بشرط تصوره وحصوله عند العقل لان المنع في نظره هو هوية العلوم دون العلم وانما يدخل العلم في نظره اذ لا يلتصق اليه كيف وان الجزئي بمجرد تصوره لا يمنع وقوع الشركة سواء التقت الى تصوره اولا فدخل الجزئيات باسرها في تعريف الكلي ووجه عدم ورود الاعتراض ان المراد هو ذلك لكن استندا لمنع الى التصور تجوز اسناد العقل الى الشرط هكذا قال في حاشية بيدع الميزان في قوله وان لم يمنع نفس تصور الخ وان منع منه امور خارجة عن المفهوم كبرهان التوحيد في مفهومه واجب الوجود

قال في المهدى يعنى ان الكلي هو الذي لا يمنع مفهومه عن الشركة مع قطع النظر عن الخارج عن مفهومه من حيث انه متصور كبرهان التوحيد في مفهوم واجب الوجود وشمول النقاى لجميع الاشياء في الكليات الغرضية تخفيض الكلام ان ما حصل في العقل فهو وجود حصوله في العقل ان امتنع فرض صدقة على كثيرين فهو الجزئي وان لم يمنع فهو الكلي لا يقال ان كان مجرد الفرض كافيا فلنفرض الجزئي ايضا مشتركا بين كثيرين كما نفرض اللاتى مشتركا بين كثيرين لا نقول فرض الجزئي مشترك بين كثيرين فرض متمنع بالتصنيف لان الهدية في مفهومه مانعة عن هذا الفرض بخلاف فرض مثل اللاتى بين كثيرين فانه فرض متمنع بالاضافة وهذا جائز كما ان التوضيح ما قال السيد السند ١٢ في اي تصور مفهومه نظر الى نفسه ١٢ في اي خارج عن نظر العقل وتصوره ١٢ في قوله كذا

منع نفس تصور مفهومه عن اشتراكه بين كثيرين فهو جزئي كزيد علما فانه اذا تصور مفهومه متمنع عند العقل صدقه على كثيرين وان لم يمنع نفس تصور مفهومه عن اشتراكه بين كثيرين فهو كلي كالانسان فان مفهومه عند العقل لم يتمنع عن صدقه على كثيرين وانما قيد بنفس تصور مفهومه في الكلي والجزئي لان من الكليات ما يمنع الاشتراك بين امور متعددة بالنظر الى الخارج كواجب الوجود فان الدليل الخارجى يقطع عرق الشركة عنه لكن عند العقل لم يمنع عن صدقه على كثيرين والا لم يقفقر الى دليل اثبات الوحدة اذ انية قال والكلي اما ذاتي وهو الذي يدخل تحت حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس و

الوجود الخ وكذا الكليات الغرضية التي لا يمكن صدقها على شئ من الاشياء الخارجية الذهنية مثل الاشئ والوجود والايمان فان كل ما يفرض في الخارج فهو شئ في الخارج وموجود فيه وممكن عام وكذا اكل ما يفرض في الذهن فهو شئ موجود وممكن عام فيه فلا يصدق كل منها على شئ اصلا ولا في الخارج ولا في الذهن والا يلزم اجتماع التقضيين وهو محال لكن ذلك لا نفس تصور مفهومه ١٢ في قوله تعالى لو كان فيهما الالهة الا الله لقد تانا ١٢ في اي الخارج عن مفهوم واجب الوجود ١٢ في قوله والا لم يقفقر الى دليل اثبات الوحدة لان الافتقار الى الدليل انما هو لاجل ان العقل يجوز خلاف ما يبذل عليه الدليل ١٢ في قوله والكلي اما ذاتي الخ اي منحصر في هذين القسمين لان الكلي اذا نسب الى ما تحته من الجزئيات فهو اما خارج عنها او داخل فيها فان كان الاول فهو العربي فان كان الثاني فهو الذاتي كالانسان والحيوان مثلا لانهما داخلان في حقيقة زيد وعمرو ويكرونها والمراد بالجزئيات الافراد المحققة اي بحسب الخارج كما في الفففة الخارجية او تقديرها كما في الفففة الحقيقية وهي المستعملة في العلوم وعلى كلا التقدير يكون البراد محققة الافراد في نفس الامر وانما قيدنا بالافراد المحققة لاي تتعلق الغرض العلمى بالبحث عن احوال الكليات الغرضية التي لا تصدق لها

له اول يدخل تحت حقيقة جزئياته ١٢ ثم قوله ان ذاتي وعرضي الخ انما قدم الذات على العرضي كونه وجوديا بحسب المفهوم  
ومعروض العرضي بحسب الذات هكذا قال مولا ناصراق في وقد يفسر الذات بما يكون رفعه دفع الذات هذا تفسير  
الاصوليين وقد يفسر بما ليس بعرضي هذا تفسير الشيخ وقد يفسر بما يكون جزءا للماهية هكذا في شرح المطالع والاشارت  
وقد يفسر بما لا يكون خارجا عن ماهية ما تحته سواء كان مينا او دخلا فيها والتفسير المذكور في المتن يوافق الاول الثاني  
والرابع لان التقاسير كلها شاملة للنوع اذ ليس هو خارجا عن ماهية افراده ولا عرضيا لها وكذا رفعه بين رفع الذات و  
الماهية هكذا قال الجديدة لكن الثالث ليس بموافق له لان ذاتية النوع لما يصدق على اعتباره المهم الا ان يقال ان  
المراد بالجزئية ما هو داخل في

حقيقة جزئياته ١٢ ثم اي الماهية  
الكلمة المنقطة في الافراد كالاتيان  
لزيد وعمرو وبكر ١٣ ثم قوله بالنسبة  
الى الانسان الخ لا بالنسبة الى الخلق  
والا فهو عرضي عام لا نه ليس اخلا  
فيه اتمامه شامل له ولغيره كذا  
قال السولي الورع في حاشيته هذا  
الكتاب ١٢ في كونه مركبا من الحيوان  
والناس الخ قال المحقق الشيرازي في  
حواشي حكمة العين الانسان يطلع  
على الهيكل المحسوس وعلى النفس  
وهي الانسان بالحقيقة ولذا يشير  
كل احد بقوله انا والاول الى الهيكل  
مركب في الخارج من المادة و  
الصورة وفي الذهن من الجنس و  
الفصل المأخوذ من متهمالا غير و  
امان الانسان ماهية مركبة  
من جزئين احدهما البدن المادي  
والثاني النفس المفارقة وليس  
كذلك اللهم الا ان يقال باعتبار  
العقل انتهى وقال شارح مجرب  
الحكمة ان الحيوان هو الجسم المادي

واما عرضي وهو الذي بخلافه كالصاحك بالنسبة الى الانسان  
اقول الكلي ينقسم الى ذاتي وعرضي لانه امان يكون اخلا  
تحت حقيقة جزئياته اولا يكون فان كان دخلا تحت  
حقيقة جزئياته فهو ذاتي كالحيوان بالنسبة الى الانسان  
فانه تمام حقيقة زيد وعمرو وبكر والحيوان داخل فيه لكونه  
مركبا من الحيوان والناطق وكذا بالنسبة الى الفرس وان  
لم يكن دخلا في حقيقة جزئياته بل كان خارجا عن تلك  
الحقيقة فهو عرضي كالصاحك بالنسبة الى الانسان فانه  
عرضي لم يدخل في حقيقة زيد وعمرو وبكر التي هي الانسان  
لما فر من انه مركب من الحيوان والناطق فقط فتعين انه  
خارج عنه وعلى هذا لا يكون نفس الماهية ذاتية بل يكون

وان طرقت بمعنى مدرك الكليات هو النفس المجردة فلا يصدق التركيب التوسيفي بينهما انتهى ثم قوله كالصاحك بالنسبة  
الى الانسان انما قال بالنسبة الى الانسان لانه بالنسبة الى افراده نوع كونه تمام ماهيتها ١٢ في اي بدن اعتبار  
الصاحك وما يماثله في حقيقته ١٣ ثم قوله وعلى هذا لا يكون نفس الماهية ذاتية الخ اي بناء على تعريف المصنف الذي  
بما يكون دخلا تحت حقيقة جزئياته لا تكون نفس الماهية ذاتية كالاتيان مثلا لانه عين حقيقة الافراد لا جزءها  
فيبقى ان يكون عرضيا والامر ليس كذلك قال السيد السند تعريف المصنف الذي انما يبايد دخل في حقيقة جزئياته ثم قسمه  
الى النوع والجنس والفصل ليس كما ينبغي والوجود في التقسيم ان يقال الكلي اذا نسب الى ما تحته من الجزئيات فهو ما خارج  
عن حقيقة ما تحته من الجزئيات اولا فان كان الاول فهو العرضي كالصاحك وان لم يكن خارجا فهو الذات كالاتيان  
والحيوان فانها ليسا بخارجين عن ماهية زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات اقول تقسيم المصدر على هذا التعريف الى  
الاقسام الثلاثة صحيح لان اطلاق الذات عليهما هو عين حقيقة الافراد اصطلاحي لا لغوي حتى يلزم المحذور قال في شرح فلك  
المسبوق الى المحقق الشيرازي واقول الذات كما يطلق على الحقيقة يطلق على ما صدق عليه الحقيقة فبما يراود بالذات

ههنا المعنى الثاني فيمكن نسبة نفس الحقيقة الى ما صدق عليه كما يمكن نسبة جزئياتها اليها انتهى ١٢

له قوله فهو عرضي الخ فنفى الماهية عرضية وهذا خلف ففسر المصنف بـ باطل الا ان يراد بما لا يكون داخلها ما يكون خارجا عن حقيقة جزئياته ١٢ ثم قوله وقد يقال الخ توجيه اخر غير ما وجه الشارح ادلا لكلام المصنف وحاصله ان العباد بالذاتي ههنا مقابل العرضي اى مالا يكون خارجا عن حقيقة الجزئيات سواء كانت منها كالنوع بالنسبة اليها او جزء لها كالجنس والفصل بالنسبة اليها ويمكن حمل كلام المصنف ايضا على هذا التوجيه بان يراد من قوله بما لا يدخل تحت حقيقة جزئياته مالا يخرج عنها ١٣ ثم قوله لا يقيم الخ حاصل الايراد منع كون الماهية النوعية ذاتية لافرادها مستكنا بان الذاتى هو ما يكون منسوب الى الذات ومغاير لها لا عين الذات لوجوب التباين بين المنسوب والمنسوب اليه فينبغى ان

يكون المنسوب اليه الى الذات غير الذات اذ لو كان عينها لزم الاتقاد بين المنسوب والمنسوب اليه ولزم منه انتساب الشئ الى نفسه وهو محال فيجب ان يكون غير الذات فلا يصدق على الماهية النوعية اتي هي عين الذات انها ذاتية ١٢ لان حقيقة الماهية النوعية عين الذات ١٣ ثم قوله واللازم الخ اى ان يكون نفس الماهية ذاتية لزم انتساب الشئ الى نفسه لان حرف السلب قد دخلت على لا يجوز فنقيد الاثبات لان نفي النفي اثبات ١٢ له قوله ليست بنوعية الخ لانها لو كانت لغوية لكان المنسوب والمنسوب اليه متغايرين والا مر ليس كذلك قال في الحاشية لا يلزم انتساب الشئ الى نفسه على تقدير كون هذه التسمية لغوية اما لان المنسوب ما صدق عليه مفهوم الماهية كالانسان والمنسوب اليه افراد ما صدق عليه مفهوم الماهية كزيد وعمر وبكوكما وضع الفاضل الصادق ما اجمله الشريف الجرجاني اولان المنسوب ماهية بالنسبة اليه انه ليس بخارج عن حقيقة افرادها

من العرضيات لانها تخالف الذاتى وبذلك التفسير وكل ما يخالفه فهو عرضي وقد يقال الذاتى ما ليس بعرضي اى ليس بخارج في تكون نفس الماهية ذاتية لا يقال ان الذاتى هو المنتسب الى الذات فلا يجوز ان يكون الماهية ذاتية واللازم انتساب الشئ الى نفسه وهو محال لانا نقول هذه التسمية اى تسمية اى تسمية الماهية ذاتية ليست بلغوية حتى يلزم ذلك المحذور بل انما هي اصطلاحية فلا يرد ذلك قال الذاتى اما مقول في جواب ما هو يجب الشركة المحضنة كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس وهو الجنس ويرسم بانه كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو قول ذاتيا واما مقول في جواب ما هو يجب الشركة والخصوصية معا كالانسان بالنسبة الى عمر و زيد وهو النوع ويرسم بانه كلى مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب

وهذه الا اعتبارا لها ذات والتغاير بالا متباينان في وجه التسمية اعنى وايضا اول وان كان وجه التسمية مبنيا على الاصطلاح لكن رعاية المعاني ضرورى بين المصطلحات المنقولة عن اللغة المنقولة عنها ١٢ ثم قوله ويرسم بانه كلى الخ انما قال يرسم دون يحد تبنيها على ان هذا التعريف رسم لان المقولية عارضة للكليات فيكون التعريف بهارهما والسرفية ان الجنس كلى ذاتى لافراد المختلفة بالحقائق سواء اعتبر المقولية عليها اولاهى انما عرضت لها بعد تقومها هكذا في شرح الاشارات واما ما قيل انها حدود فلا يلتفت اليه ١٣ ثم احتراز هذا القيد عن النوع والخاصة والفصل القريب بيكرزى ١٧ ثم يجزئ فائدة هذا القيد في الشرح ١٢ ثم قوله مختلفين بالعدد الخ احترازه عن الجنس والخاصة والعرض العام والفصل البعيد و من خص الاحتراز بالجنس فقد اخطا هكذا قال صاحب بيكرزى ١٢

ثم قوله العلم ان الذي اما جنس او نوع او فصل الخ ليعلم ان الذي على ثلاثة اقسام الاول جنس والثاني نوع والثالث فصل  
 ثم قوله ما هو الخ قال في الحاشية قيل ان الجنس كونه ماهية مشتركة لا يكون مقولا في جواب ما هو بل في جواب  
 ما هو او ما هم واعلم ان المراد من الذي ما هو المفسر بما هو ليس بخارج عن حقيقة الجزئيات لا بما عوقبه  
 المصنف بقوله ما يكون داخل تحت حقيقة جزئياته الا ان يراد بالدخول في قوله عدم الخروج واجيب  
 بان العرب كثيرا ما ينادون

بأن العرب كثيرا ما ينادون  
 المقرد ويريدون به الممتنع و  
 المجموع كقوله تعالى الله و  
 رسوله احق ان يرضوه و  
 قوله تعالى وسلام على عبادة  
 الذين اصطفى حيث اريد في  
 الاول يرضوهما وعبر بالمقرد  
 تنبيها على ان ارضاء احدهما  
 عين ارضاء الآخر و اريد في  
 الثاني اصطفوا انتهى ١٢ ثم  
 قوله فهو الجنس الخ سواء كان  
 بعينه او قريبا والجنس القرب  
 ما يجاب به عن السؤال عن  
 الماهية وعن كل ما يشاركها  
 فيه كالحوان بالنسبة الى الانسان  
 والفرس وعن سائر ما يشاركه  
 في الحيوانية والجنس البعيد  
 ما يجاب به عن السؤال عن  
 الماهية وعن بعض ما يشاركها  
 فيه دون البعض كالجحم النامي  
 حيث يقع جوابا عن الانسان  
 والثور ولا يقع جوابا عنه وعن  
 الفرس لانه ليس تمام مشترك  
 بينهما ١٣ ثم قوله اذا سئل  
 عن الانسان والفرس الخ اي  
 اذا سئل عن تمام الماهية المشتركة  
 بينهما ١٤ ثم قوله وان سئل  
 الخ اي ان سئل على الاضراء كما  
 هو في حالة طلب الماهية المختصة  
 لا يقع في الجواب الحيوان مثلا  
 لانه ليس تمام الماهية المختصة

ما هو واما غير مقول في جواب ما هو بل هو مقول في جواب اي  
 شئ هو في ذاته وهو الذي يميز الشئ عما يشاركه في الجنس  
 كالناطق بالنسبة الى الانسان وهو الفصل ويرسم بانه كلي  
 يقال على الشئ في جواب اي شئ هو في ذاته اقول هذا شروع  
 في بيان الكليات الخمس اعلم ان الذي اما جنس او  
 نوع او فصل لانه ان كان مقولا في جواب ما هو مجيب  
 المشتركة المختصة اي لا بالخصوصية اصلا فهو الجنس  
 كالحوان بالنسبة الى الانسان والفرس فانه اذا سئل عن  
 الانسان والفرس بما هما كان الجواب حيوانا عنهما لانه  
 تمام ماهية مشتركة بينهما وان سئل عن كل واحد من  
 الانسان والفرس بالانفراد لم يعجز ان يقع جوابا عن كل  
 واحد منهما لانه ليس تمام ماهية كل واحد منهما الا انك  
 اذا فردت الانسان بالسؤال فتقول الا انسان ما هو فجواب  
 حيوان ناطق كونه تمام ماهيته وكذا اذا فردت الفرس بالسؤال  
 فالحيوان الذي هو الجنس ١٥ اي ماهيته المختصة ١٦  
 فجوابه الحيوان الصاهل كونه تمام ماهيته ويرسم الجنس بانه

بكل واحد منهما ١٢ ثم قوله لانك الخ دليل عدم كون الحيوان تمام الماهية المختصة لشئ من الانسان  
 والفرس هكذا قال ملا صادق ١٧



**له قوله** ولا ذاتها الزاي لا قولاً مضمياً قال في الحاشية هذا القيد قد يوجد في بعض نسخ المتن والشرح ولا حاجة اليه لانه  
 يعني قوله في جواب ما هو ١٢ **له قوله** زائد الما وذلك ان الكلي معناه انها هو المقول على كثيرين فذكرة بعده لا يفيد شيئاً  
 يمكن ان يقال ذكرة بعده على طريقة تصريحه ما علم ضمناً فينبذ قال ملا صادق في حاشية هذا الكتاب وقد يقال انه ليس  
 بزائد لان الكلي اسم من الحقيقي والفرق في قوله على جنس يتناول الكليات الفرعية والحقيقية والاضافة وقوله مقول  
 على كثيرين فصل يخرج الكليات الفرعية لان المتبادر منه هو المقول في نفس الامر بالفعل او بالامكان ١٢ **له قوله** يخرج  
 الجزئيات كلها الما لكونها غير مقول على كثيرين وان كانت محمولة على الواحد نحو هذا ازيد ١٢ **له قوله** مختلفين بالحقائق الما

كلى مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو قولاً ذاتياً  
 قوله كلى زائد لا طائل تحته وقوله مقول جنس متناول للجزئيات  
 والكليات الخمس وقوله على كثيرين يخرج الجزئيات كلها الما من  
 ان الجزئي انما يقال على واحد وقوله مختلفين بالحقائق يخرج النوع  
 لكونه مقولاً على كثيرين متفقين بالحقائق وقوله في جواب ما هو  
 يخرج الكليات الباقية اعني الفصل والخاصة والعرض العام و  
 ان كان الذاتي مقولاً في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية  
 معاً فهو النوع كالانسان بالنسبة الى افراده اعني زيد او عمراو  
 بكر او غير ذلك لانه اذا سئل عن زيد وعمرو وبكر وغيرهم بما  
 هو كان الجواب انسانا لانه تمام ماهيتهم المشتركة فيما بينهم و  
 اذا سئل عن زيد فقط كان الجواب الانسان ايضا لانه تمام  
 ماهيته المختصة به فتعين انه اعني النوع ما يكون مقولاً في جواب  
 ما هو بحسب الشركة والخصوصية معاً ويرسم بانه كلى مقول

احتراز عن النوع والخاصة والفصل  
 القريب واما تخصيص النوع فليس  
 بجيد ١٢ **له قوله** متفقين بالحقائق  
 الما قال ملا صادق الاولي بالحقيقة  
 اذ ليس له فرد النوع حقائق والقول  
 بان الجمعية باعتبار تعدد المواد او  
 باعتبار التعدد الاعتباري مما يلتفت  
 اليه ١٢ **له قوله** مقولاً الما اي  
 محمولاً لان القول اذا تعدى يعطى  
 يكون بمعنى الحمل وهو اتحاد المتغايرين  
 بحسب المفهوم في الوجود انما اظهر  
 الذاتي موضع المضمرة تقريباً لفهم  
 المبتدى ١٢ **له قوله** والخصوصية  
 مآل الما قال ملا صادق ١٢ اي جميعاً  
 كذا في القاموس فلا يردان مع لفظاً  
 اي مشاركة الاثنين في زمان واحد  
 ولا يمكن ان يجاب بالنوع بحسب  
 الشركة والخصوصية في زمان واحد  
 لامتناع ان يسأل عن الماهية المشتركة  
 والمختصة في زمان واحد على انه يجوز  
 ان يكون السائل متعدد فيسألان  
 عنهما في زمان واحد فيجاب عنهما  
 بالنوع في زمان واحد ١٢ **له قوله**  
 فهو النوع الما وهو على تسمين حقيقي  
 وهو المراد ههنا واصنافي وهو  
 ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس  
 في جواب ما هو كالحيوان مثلاً ١٢ **له**

قوله لانه الما دليله نوع النوع في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معاً الاول للاول والثاني للثاني ١٢ **له قوله** واذا  
 سئل عن زيد فقط الما قال ملا صادق ١٢ قيل قد يسأل عن الماهية بحسب الخصوصية المختصة نحو الما الانسان فيقع في  
 جوابه الجوان الناطق وهذا التسمين لا يشمله قلنا هذا الايض لان القول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المختصة  
 مختص في الحد اتمام وهو ليس من اقسام الكلي الذي هو من اقسام المفرد ١٢ **له قوله** فتعين ان النوع يقع في جواب  
 السؤال عن الماهية المشتركة بين جميع الافراد وعن الماهية المختصة تعين ان النوع ما يكون مقولاً في جواب ما هو بحسب  
 الشركة والخصوصية معاً ١٢ **له قوله** مآل الما قال في الحاشية فان قيل النوع الما متعدد الاشخاص المتخصص في شخص واحد (مثلاً)

دقيقه صلا) كالشمس لا يطلع ان يقال في جواب ماهو عجب الشركة والخصوصية مقابل انما يقال في جواب ماهو عجب  
الخصوصية المختصة فكتاهنا ايضا شركة لان الشركة في الافراد اعرض من ان تكون تلك الافراد موجودة في الخارج او  
في الذهن وهما الافراد ذهنية ١٢

له قوله مختلفين الى اى بتعدا لا تفحص لان الشخص الزائد على الماهية الموجب للعدد ١٢ له قوله يخرج الجنس  
المركب وما يساويه من فصل وخاصة وعرض عام لان الجنس وان كان مقولا على افراد نوع مختلفة بالعدد بناء على ان كل ما  
يقال على كثيرين مختلفين بالحقائق يقال على كثيرين مختلفين بالعدد ايضا نعمن الكثيرين المختلفين بالحقائق الكثيرين  
المتفقين بالحقيقة الا انه لما قيد

قول النوع على مختلفين بالعدد دون  
الحقيقة خروج الجنس كان الجنس كما  
يقال على مختلفين بالعدد يقال على  
مختلفين بالحقيقة ايضا وتس عليه  
حاله ما ليس اى الجنس من المذكور  
١٢ له قوله يخرج الثلاثة الباقية  
الم قال ملا صادق د فيه مثل ما  
عرفت من لزوم اخراج النوع لخروج  
العرض العام وفصل الجنس وخاصته  
بما يخرج به الجنس والاظهار اخرج ما  
عدا النوع من الكليات كلها بقول في  
جواب ماهو اذ ما من كل من الكليات  
الخمسة الا وهو مقول على كثيرين  
متفقين بالحقيقة لكن ما عد النوع  
لا يقال في جواب ماهو ١٢ له وهي  
الفصل والمخاصة والعرض العام ١٢  
له قوله اى شئ الى اعلم ان كلمة  
اى موضوعه لطلب مطلق التمييز  
لكن الاصطلاح وقع على ميز لا يكون  
مقولا في جواب ماهو فخرج الحد و  
الجنس هكذا قال مولانا بجا العلوم  
في شرح السلم قال مولانا صادق د  
اعلم ان كلمة اى للسؤال عما يميز الامة  
من ايجابها في الجملة ذاتيا كان

على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ماهو قوله  
كل زائد كما هو وقوله مقول جنس شامل للكل والجزئى وقوله  
على كثيرين يخرج الجزئى وقوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة يخرج  
الجنس لان النوع انما هو مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة  
ومختلفين بالعدد اى بعوارض وتخصصات بخلاف الجنس  
فانه مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق والعدد وانما قال  
مختلفين بالعدد لكون افراده مختلفة بالعوارض والتخصصات  
وقوله في جواب ماهو يخرج الثلاثة الباقية المذكورة وان كان  
الذاتى غير مقول في جواب ماهو بل هو مقول في جواب اى  
شئ هو فى ذاته وهو اعنى المقول في جواب اى شئ هو فى ذاته  
الذى يميز الشئ عما يشاركه فى الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان  
فهو الفصل ولو قال فى التعريف اى فى الوجود ايضا كان اشمل  
جزء ١٢

او عرضيا فان لم يقيد بشئ لا يقولنا فى جوهره وذاته ولا فى عرضته كان السؤال عن مطلق المميز فيقال كل من الفصل  
والمخاصة فى الجواب وان قيدت بغير جوهره اذ فى ذاته كان السؤال عن مميزها الذاتى فيقال فى الجواب مطلق  
الفصل دون المخاصة وان قيدت بغير عرضته كان السؤال عن المميز العرضى فيقال فى الجواب المخاصة دون الفصل  
له بان يقول وهو الذى يميز الشئ عما يشاركه فى الجنس اذ فى الوجود ١٢ له قوله اذ فى الوجود الى بان يقول عما يشاركه  
فى الجنس اذ فى الوجود لكن الحق هو الذى ما قال صاحب السلم ما لا جنس له لا فصل له كما لو جردتم الى لان الفصل انما  
يميز عما يشاركه فى الجنس فاذا لم يكن له جنس كما يكون شيئا مشاركا فيه فلا يكون له فصل ايضا

**له قوله** ليدخل المراد ان يقال لا نه يدخل فيه المراد ويقال لكان يدخل فيه كما لا يخفى على العارف  
 باساليب الكلام اقول كلام الشارح لا يخبر عليه اذ معناه لكان اشمل لادخاله اى قيد في الوجود فصول الماهية المركبة المراد  
 في تعريف الفصل ١٢ **له قوله** من امرين متساويين المراد مذهب المتأخرين لانهم قائلون بموازاة تركيب الماهية من  
 امرين متساويين او امورات متساويات وانها شرط التساوي لان العجز الماهوي في الاجزاء المحمولة والمتباين  
 لا يحمل على الاخر **له قوله** بناء على بطلان تركيب الماهية المراد قال في الحاشية هذا عند القدماء وتحويل مذهبهم ان  
 تركيب الماهية الحقيقية من امرين متساويين فصاعدا باطل قطعاً بناء على ان كل ماهية حقيقية لها فصل يجب ان يكون

لها جنس لعدم نزاع في تركيب الماهية  
 الالتهامية عن متساويين فصاعدا  
 كما لا نزاع لاحد في ان كل ماهية لها  
 جنس يجب ان يكون لها فصل واطان  
 يكون ماهية حقيقية لها فصلان  
 فصاعدا فيا طل عندهم واستدلوا  
 عليه بوجوه اقولها ما قالوا ان كلام  
 دينك لا امرين امان يحتاج احدهما  
 الى الاخر والا والثاني باطل لوجوب  
 اقتتار كل جزء من مركب ممكن الى  
 الاخر والا يكون من قبيل وضع الحجر  
 في جنب الانسان ولم يكن التركيب  
 والاول ايضا باطل لانه ان احتاج  
 كل منهما الى الاخر يلزم الدور والا  
 يلزم الترجيع فلا مرجح لانهما ذاتيان  
 متساويان فاحتياج احدهما الى  
 الاخر بدون احتياج الاخر الى غيره  
 بلا مرجع ويدفع يمنع لزوم الدور  
 لجواز تغير جهتي الاحتياج كما في  
 الهولوى والصورة انتهى ١٢ **له** اى  
 على بناء الكلام على بطلان المراد  
**قوله** فبطلان المراد اى على بناء القول  
 على بطلان تركيب الماهية من امرين  
 متساويين فصاعدا واختياراً عند  
 القدماء من انه لا بد لكل فصل من  
 جنس لا حاجة الى ذكر الجنس في  
 تعريف الفصل لان ما يفكر في

**ليدخل** فصول الماهية المركبة من امرين متساويين وامور  
 متساويات اللهم الا ان يقال اكتفى بالجنس بناء على بطلان  
 تركيب الماهية عن امرين متساويين او امور متساويات  
 ولقائل ان يقول فعلى هذا كان اللازم عليه ان لا يذكر الجنس  
 في تعريف الفصل لانه ج لا طائل تحت ذكر الجنس في تعريف  
 الفصل اصلاً لانه لا يفيد شيئاً من الشمول والاحتراز فكان  
 ذكره لغواً قلنا ذكر الجنس ههنا ليدل على المقصود بالمطابقة  
 ولذلك اورد لفظ الجنس في التعريف وذلك اعني ما يميز  
 هذا لا يوجد في بعض النسخ ١٢  
 هذا لا يوجد في بعض النسخ ١٢  
 الشيء عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان  
 فانه يميز الانسان عما يشاركه في الجنس اعني الحيوان كالفرس  
 والبغل والبقر وغيرها لانه اذا سئل عن الانسان باى شئ  
 هو في ذاته كان الجواب انه ناطق لان السؤال باى شئ  
 هو في ذاته انما يطلب به ما يميز الشئ عن غيره وكل ما يميز

التعريفات يكون اما لافادة الشمول كالاتساق وما يساويه واما للاحتراز كالفصول والخواص وذكر الجنس هناك لا يفيد  
 شيئاً منهما فيكون ذكره لغواً ١٢ **له قوله** ليدل على المقصود المراد وهو بطلان تركيب الماهية من امرين متساويين اختيار  
 مذهب القدماء اعني لا بل لكل فصل من جنس وما لا جنس له لا فصل له ١٢ **له قوله** لان السؤال المراد والاضابطه  
 ان السؤال باى يكون عما يميز المستؤل عنه عما يشاركه فيما اضيق اليه اى ١٢ **له قوله** عن غيره المراد  
 في الجملة سواء كان ذاتياً او عرضياً ١٢ -

له قوله في جواب اي شئ الخ والشئ اعم من ان يكون من ذوى العقول اولاً ١٢ له قوله يقال على الشئ الخ قد وقع في كثير من النسخ قوله كل جنس للكليات وليس فيها قوله كل مستدرك وتوجيه هذه النسخة هو انه انما يقبل ههنا كل ذات لان المقول من الشئ اعم من الكلي لتناوله الخ في ايضاً بخلاف المقول على كثير من فانه هو الكلي على ما ذهبه ١٣ من الصادق له قوله لانهما مقولان الخ استشكل الامام الرازي في هذا المقام باننا اذا قلنا لا شئ اى شئ هو في ذاته كان المطلوب

ذاتياً من ذاتيات الانسان يميزه عما يشاركة في الشئبية فيصير ان يجاب بانه حيوان ناطق فيلزم صحة وقوع الحد في جواب اي شئ ويلزم ان لا يكون تعريف الفصل مانعاً لصدقه على الحد واجاب صاحب المحاكمات بان معنى اى وان كان يجب اللقمة طلب المميز مطلقاً لكن ارباب المعقول صطلحوا على انه لطلب مميز لا يكون مقولاً في جواب ما هو وبهذا يخرج الحد الجنس والنوع ايضا، عبد الله اليزدي له قوله في جواب ما هو الخ وكل ما يقع في جواب ما هو يقع في جواب اي شئ اصطلاحاً له قوله قلاية في الجواب صلاً الخ قال مولانا الصادق في اقبال ان العرض العام يقال في جواب كيف كما اذا قيل كيف زيد فيقال ماش وفي جواب الهزمة للاستفهام كما اذا قيل ماش زيد او غير ماش فيقال ماش لا نأقول المراد بالجوآ ما هو الجواب في عرف هذا الفن وهو جواب ما هو وجواب اي شئ والعرض العام لا يقع في جواب شئ متهملان الواقع في جواب ما هو لا بد ان يكون تمام الماهية المشتركة او المختصة والعرض العام ليس شيئاً منهما والواقع في جواب اي شئ لا بد ان يكون مميزاً للشئ من غيره

الشئ عن غيره يصلح للجواب فالناطق يميز الانسان به عن غيره فيصيح ان يكون جواباً ويرسم الفصل بانه كلى يقال على الشئ في جواب اي شئ هو في ذاته قوله كلى مستدرك وقوله يقال على الشئ جنس شامل للكليات الخ اذا تدك ما هو ١٢ الخس وقوله في جواب اي شئ هو يخرج النوع والجنس والعرض العام اما الجنس والنوع فهو ظاهر لانهما مقولان في جواب ما هو لا في جواب اي شئ واما العرض العام فلا يقال في الجواب اصلاً وقوله هو في ذاته اى في جوهره يخرج الخاصة لانها وان كانت تميز الشئ لكن لا في جوهره و ذاته بل في عرضه قال واما العرضى فاما ان يستنع انفكاكه عن الماهية وهو العرض اللازم او لا يمتنع انفكاكه وهو العرض المقارن وكل واحد منهما اما ان يختص بحقيقة واحدة وهو الخاصة كالضاحك بالقوة او الفعل للانسان وترسم بانها كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً واما ان يعم حقائق فوق واحدة وهو العرض العام

والعرض العام ليس كك وقد عرفت ما فيه فلا يفيدته انتهى ١٤ له قوله في جوهره الخ قال في القسطاس لفظ الماهية يراد به الذات والحقيقة والجوهر ١٥ له قوله وهو العرض المقارن الخ لا مكان مفارقتة سواء وقعت بالفعل سريراً كحجرة الخيل او بطريقاً ككتاب اوله يقع اصلاً كالفقر الدائم يمكن غناؤه ١٦ ويكوزى له قوله كالضاحك الخ الاول مثال للازم الخاص والضاحك بالفعل مثال للمفارق الخاص ١٧ بيكوزى -



بجانبه مث) من ان الجزئي يقال على واحد فهو له يقال الزكيون اعم من الكلي فلا يكون مستردا كما في قوله قولاً عرضياً الخ  
 قولاً منسوباً الى العرض المنخفف من العرضي اولى العرضي فان المنسوب الى العرضي الضعيف ١٢ هو صادق رحمه الله ١٢  
 قوله قولاً ذاتياً الخ اي منسوباً الى الذات لكون النوع عين الذات وكون الفصل داخلها في الذات ١٢ من الحاشية ثم قوله  
 وان لم يخص الخ فيه ايما الى ان التقسيم الذي في المتن بقوله اما ان يخص للا واما ان يعر الخ وان كان بحسب اللفظ دائراً بين  
 الصدين الوجوديين لكن بحسب المال دائريين الايجاب والسلب اللذين لا يد منها في التقسيم الخاص بالصور العقلي ١٣ ثم قوله  
 فوق واحدة الخ فيه اشارة الى ان المراد بالجمع ما فوق الواحدة فكان هذا حقيقة عرفية في تعريفات هذا الفن ١٤ ثم قوله  
 بالقوة الخ قال في الحاشية فان قيل ان

النوع والفصل لانها مقولان على ما تحت حقيقة واحد قولاً ذاتياً  
 لا عرضياً وان لم يخص كل واحد من اللازم والمفارق بحقيقة  
 واحدة بل يعر حقائق فوق واحدة فهذه العرض العام كالمتمسك  
 بالقوة والفعل للانسان وغيره من الحيوانات فان المتمسك  
 بالقوة عرض لازم غير منفك عن ماهية الانسان وغيره من  
 الحيوانات غير مختص بحقيقة واحدة والمتمسك بالفعل عرض  
 مفارق ينفك عن ماهيتها غير مختص بماهية واحدة ويرسم  
 العرض العام بانه كلي يقال على ما تحت حقائق مختلفة قولاً عرضياً  
 قوله كلي زائد كما هو وقوله يقال جنس شامل للكليات وقوله  
 على ما تحت حقائق مختلفة يخرج النوع والفصل والخاصة لانها  
 لا تقال الا على ما تحت حقيقة واحدة وقوله قولاً  
 عرضياً يخرج الجنس لانه قول ذاتي لا عرضي

بالقوة الخ قال في الحاشية فان قيل ان  
 التمسك بالفعل ايضاً عرض لازم لانها  
 وغيره من الحيوانات غير منفك عنها  
 مادام حيواناً وان لا يدخلوا التام والسما  
 عنه وان خلاه حيوان عنه كما في السمكة  
 وغيرها يموت في اكثر الامران لم يعد  
 التمسك فكيف يعر الحكم بلزول التمسك  
 بالقوة له ومقارفة التمسك بالفعل  
 عنه قلنا ان التمسك على ما قال الشيخ  
 الرئيس في الفن العاشر من القانون  
 يتم بحركتين ووقفين بينهما على مثال ما  
 عليه الامر في النبع ان حركة التمسك  
 ارادية يمكن ان يغير عن مجراه الطبيعي  
 صارف ومعنى كين حركة المتمسك  
 ارادية على ما افاد العلامة الشيرازي  
 في شرحه لكيلا القانون ان حركته  
 يتعلق بالارادة من حيث وقوع كل  
 نفس في زمان يمكن المتمسك من  
 ان يقدمه على ذلك الزمان وان  
 يؤخر منه بحسب ارادته لكنها لا يطغى  
 بالارادة من حيث الاحتياج الضووري  
 اليها فهو طبيعي من حيث الحاجة الى  
 مطلق التمسك واداري من حيث  
 امكان تغيير النفسات الجويزات عن وقت  
 تقضيها الحاجة ويكون وقوعها في

الاوقات عن مجراه الطبيعي انتهى واذا دريت هذا علمت ان حركة المتمسك محضة كونها طبيعية عرض لازم غير منفك عن  
 ماهية الانسان وغيره من الحيوانات وهذا هو المراد بالتسك بالقوة واما بمعنى كونها ارادية بالمعنى الذي مر فهو المراد  
 بالتسك بالفعل لان المتمسك قد يقدمه على زمان ويؤخر عن زمان فاحفظ قانه نفيس ١٢ ثم قوله ينفك الخ يعني ان  
 الانسان وغيره يمكن من ان يقدمه على زمان مجراه الطبيعي وان يؤخره عنه متى شاء ١٣ ثم قوله والفصل الخ اي الفصل  
 القريب للنوع والفصل القريب للجنس من حيث انه فصل قريب والخاصة من حيث انها خاصة واما الفصل القريب للجنس  
 من حيث انه فصل بين النوع ويقال على ما تحت حقائق نوعية فهو عر عنه بقوله عرضياً ولا يخفى ان القول المذكور يخرج  
 ايضاً من حيث انه يقال على ما تحت حقيقة واحدة جنسة ١٤ صادق رح ثم قوله لانه الخ قال بعض المحشين الظاهرات الضمير  
 في قوله لانه راجع الى الجنس فحق الكلام تسامح والمراد انه مقول ذاتي اقول لا تسامح في الكلام بل فيه الجواز بالمدح والتقدير يكون

له قوله كون الخ هذا جواب دخل مقدر تقديره ان الامام موصوف في المفصّل ان هذه التعريفات حدود الرسوم اذ لا ماهية للجنس الا هذا القدر ضرورية ان لا ينفى يكون الحيوان جنسا الا كونه مقولا على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو وان كان المشهور انهم يقولون ان الجنس يرسم بكذا او التبع يرسم بكذا انتهى والحاصل ان الكليات امور اعتبارية حصلت مفهوما تها ووضعت اسمائها بازا انها فليس لها معان غير تلك المفهومات فينبغي ان يقال محدود يرسم والجواب ماخوذ مما قال الكاشي في شرح المختص بان لا تسلم انه كما ماهية للجنس وراء هذا الوجه وان يكون المقولية الموصوفة بالصفات المذكورة عارضة لمفهوم الجنس انتهى ويؤيده ما قال المحقق في شرح الاشارات ليس للجنس في نفسه الا الكلي الذاتي لختلفا

وكون هذه التعريفات للكليات رسوما بناء على امكان ان يكون لها ماهيات وراء تلك المفهومات التي ذكرناها ملزومات متساوية لها الا ان المناسب ههنا ذكر التعريف الذي هو اعم لان عدم العلم بانها حدود لا يوجب العلم بانها رسوم قال القول الشارح الحد قول دال على ماهية الشيء وهو الذي يتركب عن جنس الشيء <sup>هذا اعم للحد التام</sup> وفصله القريبين كالحیوان الناطق بالنسبة الى الانسان وهو الحد التام والحد الناقص وهو الذي يتركب عن جنس بعيد وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان والرسم التام وهو الذي يتركب عن جنس الشيء القريب وخاصته اللازمة كالحیوان الضاحك في تعريف الانسان والرسم الناقص هو الذي يتركب عن عرضيات تختص بجملةها بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف الانسان انه ماش على قدميه عريض الاظفار بادي البشيرة مستقيم القامة ضحاك بالطبع **اقول**

الحقيقة وان المقولية المذكورة وصلاحتها مما يعرضها بعد شيئا توكلامه لكن المحقق الازي وكلام الكاشي في شرح المطالع بقوله هذا الكلام ليس بشيء فان الكليات المنطقية ماهيات اعتبارية لا تحقق لها في الواقع فيكون محسب اعتبارا للعتبر وفي شرحه الشبهة ان الكليات امور اعتبارية حصل مفهوما تها اولها ثم وضعت اسمائها بازا انها فلا يكون لها معان وراء تلك المفهومات فتكون حد واداء مولوى انور على قوله مساوية الخ الاظهار يقال مساوية كما لا يخفى على من يعرف الفرق بين باب التفاعل و باب التفاعل مع تشاكلهما في انهما للمشاكلة من قوله الا ان المناسب الخ قال في الصاوية الظاهر ان يقول بدله الصواب او الصميم واعترض على قوله الا ان المناسب الخ بان حاصل الوجود المذكور انه لم يعلم كون هذا التعريفات حد اسمية او رسوما اسمية بالامكان المذكور والاحتمال للسطور عملا بمقايستها الى الواقع فاطلق عليها الوصوم لانها رسوم حقيقية قطعا

وان لو يعلم كونها حدود اسمية او رسوما اسمية ولا يذهب عليك ان الحد الحقيقي والرسم الحقيقي لا يكونان الا في الماهيات الموجودة المعلوم الوجود على ما صرح به والكليات من المفهومات الاعتبارية الاصطلاحية فكيف يكون تعريفات هذه رسوما حقيقية قطعا من هذا تعريف للحد التام كما ستطلع عليه في قوله قول دال الخ ان المناسب لنظم البيان ان يذكر او لا تعريف مطلق الحد الرسم تويقيم كلا منهما الى التام والناقص تويبين تعريف كل واحد من الاقسام الاربعة ولو حمل قوله قول دال الخ عن تعريف مطلق الحد ليعم ارجاع صيغته في قوله وهو الخ الذي الى مطلق الحد ومع ذلك لا يناسب سوق اذ على هذا فينبغي ان يذكر تعريف مطلق الرسم ايضا فلهذا حملنا قوله قول دال الخ على تعريف الحد التام وحملنا قوله هو الذي القريب

(بقية مث) على حكه «هكذا قال في العاشية له قوله عن جنس الشيء الجنس القريب هو الذي يقال على الكثرة المختلفة الحقيقية في جواب ما هو بحيث يكون الجواب عن الماهية وعن بعض المشاركات هو الجواب عنها وعن الكل كالحيوان فان اختلف الجواب كان بعيدا كالجسم النامي» السيد محمد حسين الجفاري الجيلا وهى له قوله وقصه القريبين الى الفصل القريب ما يميز الماهية عن المشاركات في الجنس القريب كما مر ١٢ ملا محمد حسين -  
 له قوله العلم على نوعين الى قال في الصادقية وفي بعض التنسخ الموصول الى العلم يتقسم الى قسمين وفي بعض آخر العلم الموصول يتقسم الى قسمين واعلم ان العلم هو الصورة الحاصلة من الشيء عند الذات الموجودة والشيء الحاصل صورته عنده ما يسمى معلوما واختلفوا في ان الحاصل عند النفس هل هو اشباح الاشياء وامثالها ام ذواتها مجردة عن الوجود الخارجي ولوازمه والا اول هو المذهب المشهور والثاني هو الحقيقي المنصور انتهى ١٢ له قوله مع عدم الخوافا قال مع عدم اعتبار الحكم ولو قيل مع عدم الحكم لان الاول اعم من الثاني لانه

العلم على نوعين أحدهما القول الشارح والاخر الحجة لانه ان كان تصورا مع عدم اعتبار الحكم فيه موصلا الى المطلوب التصورى فهو القول الشارح وان كان تصورا مع اعتبار الحكم فيه موصلا الى المطلوب التصديقي فهو الحجة واذا عرفت هذا فنقول من تلك الاصطلاحات المنطقية المذكورة القول الشارح وهو التعريف اعم من ان يكون حدا او رسما والحج قول دال على ماهية الشيء فقوله قول دال جنس شامل للحد والرسم وقوله على ماهية الشيء يخرج الرسم كما سنبينه هذا هو تعريف الحد وقيل لم يخرج تعريفه لئلا يلزم التسلسل قلنا لا تسلم لزوم التسلسل لان حد الحد نفس الحد كما ان وجود الوجود

يعم ما فيه حكم الاصل لكن لو اعتبر كما في اطراف الشريطة او لم يكن فيه حكم اصلا كما في تصور المفردات ١٢ له قوله فهو القول الشارح الخ سمي به لشرحه الماهية اما بكتبتها وهو الحد او بوجه يميزها عما عداها وهو الرسم ١٢ يكون ذى له الصفة الظلية سمي به لان بها يظلب على الخصم ١٢ له قوله وهو التعريف الخ وفي نسخة هو المعروف قال مولانا الصادق ١٢ وهو في المشهور ما يستلزم تصوره تصور شئ اخر بطريق الكسب والتقدير وقيل ما يستلزم تصوره تصور شئ او امتياز عن جميع ما عداه وقيل ما يكون سببا لمعرفة شئ آخر ولا يبعد ان يقصر التصورا المرتبة الموصلة الى المطلوب التصورى على قياس تفسير الحجة فيما بعده بالقضايا المرتبة الموصلة الى المطلوب التصديقي وهو الا نسب بما مر في

وجرح العلم في القول الشارح والحجة انتهى ١٢ له قوله قول دال الى الظاهر من العبارة ان هذا التعريف لمطلق الحد تاما كان او ناقصا لكن في دلالة حد الناقص على ماهية الحد من نظر الرسم لان يراد بدالته على ماهية الشيء اذ اذته العلم بذاتياته كلاته وايضا وفيه لفظ بعد لعدم صدق التعريف على الحد الناقص بالفصل وحده وصدقه على الرسم التام الاكل من الحد التام كالحيوان الناطق الضاحك والرسم الناقص المركب من الذاتي والعرضي كالحيوان الضاحك الا ان يعتبر قيد فقط وبقى الكلام على مذهب من لم يجوز التعريف بالمفرد والمحق ان هذا تعريف الحد التام قال صاحب القسطاس للحد اما تام وهو القول الدال على ماهية الشيء وهو انما يتم بالجنس والفصل القريبين واما ناقص وهو القول المشتمل على الفصل القريب وعلى غيره دون الجنس القريب انتهى ١٢ صادقيه له قوله لئلا يلزم الخ تقرير لزوم التسلسل انه لو احتاج الحد الى المعرفة والحد كاحتاج الحد الى الحد ايضا الى الحد لعدم الفصل بين الحد وحده وبين حد الحد في الاحتياج وهكذا يحتاج حد الحد الى الحد في تسلسل ١٢ له لصدق تعريف الحد وهو ما يستلزم تصوره الخ عليه له قوله نفس الحد للمعناه اذ اعرفنا الحد بقولنا ما يستلزم تصوره الخ فقد علم افراده بهذا التعريف ومن جملة افراده معرفة لانه ايضا ما يستلزم تصوره الخ فكان معرفة معرفة معلوما ته ولم يخرج الى معرف آخر (صاحب)



رقيه ملا) او يقال معناه ان مفهوم الحي اذا حد يحذف علم جميع ماصدق عليه الحد بذلك ومن جملة ماصدق عليه ذلك الحد فكان معلوما بنفسه ولينبغي محتاجا الى معرف آخر ١٢ حاشية قال اول  
 له قوله نفس الوجود في قال الطلبي في شرح الميزان قيل عليه ان العينية ممنوعة ضرورة ثبوت التعاير بين المضاف والمضاف اليه واجيب عنه بان كون التعاير ضروريا وانما هو في الامور الخارجية واما في الاعتبارية فيصح الاتحاد بحسب الواقع والوجود من

نفس الوجود والحد ينقسم الى قسمين تام وناقص والحد التام هو الذي يتركب من جنس الشيء وفصله القريبين كالجوان الناطق <sup>وقد مر معنا</sup>  
 بالنسبة الى الانسان فانك اذا قلت ما الانسان فيقال الحيوان الناطق ومثل هذا هو الحد التام اما كونه حدا فلان الحد في اللغة المنع وهذا كونه مشتملا على الذاتيات مانع عن دخول الغير فيه واما كونه تاما فلكون الذاتيات المذكورة بتمامها فيه والحد الناقص هو الذي يتركب من الجنس البعيد وفصله القريب <sup>بمعنى قريب</sup>  
 كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان فانه اذا سئل عن الانسان بما هو واجيب بانه جسم ناطق كان الحد ناقصا اما كونه حدا فلما مر واما كونه ناقصا فلعدم ذكر بعض الذاتيات فيه والرسم ايضا <sup>كالبشر القريب</sup>  
 ينقسم الى قسمين تام وناقص اما الرسم التام فهو الذي يتركب من جنس الشيء القريب والخاصة اللازمة له كالجوان الضاحك في تعريف الانسان اما كونه رسما فلان رسم الدار اثرها ولما كان هذا التعريف بالخاصة اللازمة التي هي من اثر الشيء كان تعريفا بالاثروا <sup>بجوابها</sup>  
 اما كونه تاما فلتحقق المشابهة بينه وبين الحد التام من جهة انه وضع فيه

الامور الاعتبارية قال الصادق رحم لامه ١١ من معنى لا تحقق له في الخارج وانما الموجود في الخارج هو الوجود هذا كما قيل ان حقيقة الوجود نفس صيرورة الذات ودورها في ظرف ما ١٢ له الذي يتركب من جنس الشيء وفصله القريبين ١٣ له قوله فصله القريب الزائما يقبل بفصله فقط كالناطق في تعريف الانسان على ما قاله الان الناطق مركب معنى والامتناع للمعاني فان كان معناه جسم او جوهرا لكان النطق كان كالجسم الناطق بعينه وان كان معناه شيئا لكان النطق ونحوه لو يكن حدا لان الشيئية عارضة ١٤ يكره في كونه مانعا من دخول الغير ١٥ له قوله والرسم الى قال مولانا نور علي في حاشية ذلك الكتاب وهو قول دال على لازم الشيء وبعبارة اخرى هو قول حال على حاشية الشيء مميزة عما عداه ١٦ له قوله والخاصة اللازمة المفيد الشارح الخاصة باللازمة وهو مما لا يحتاج اليه بل يجب تركه وتقييد بالشاملة ليصدق التعريف على المركب من الجنس القريب والخاصة الشاملة المقارنة ولا يصدق على المركب من الجنس القريب والخاصة الغير الشاملة فالاول رسم تام والثاني ليس برسم تام ١٧ له قوله فلتحقق المشابهة التي قيل تقريبه من الحد التام ليعبرته حدا تاما بمجرد تبدل الخاصة بالفصل

القريب بخلاف الرسم الناقص فانه بعيد عنه اذ لابد في صيرورته حدا تاما مع التبدل لهذا كونه امام الجنس ايضا ١٨ صادق له قوله فيه الخ اي في الرسم التام اذ في كل واحد من الحد التام والرسم التام وقس عليه قيد اما الحد التام فقيد بالفصل القريب واما الرسم التام فقيد بالخاصة ١٩

له قوله من العرضيات الخ قال في الجديدة حاشية ميرابا عوجي قيل هذا لا يصدق على الرسم ناقص المركب من الجنس البعيد والخاصة كالجمجم الضاحك والوجه الكاتب مع انه المشهور بالرسم الناقص والمدكور في عامة الكتب واجيب بان المركب من الداخل والخارج خارج فيصدق عليه انه مركب من عرضيات الخ انتهى ١٢ **له قوله** ماش الخ من عام لاكثر انواع الحيوان ما عدل التي لا تمتنع على قد ميعها ك انواع السمك والديوان ١٣ **له قوله** عرضين الاظفار الخ وهو ايضا عوج من عام

لا انواع الحيوانات عرضين اظفارها كالقره والغيل والفرس والحمار ١٤ **له قوله** يادى البشرية الخ هو ايضا عرض من عام لا انواع الحيوانات التي لا شعر على اكثر جلدتها كالسمك والخفاش والحيات والديوان ١٥ **له قوله** مستقيم القامة الخ هو عرض من عام لها هو مستقيم من انواع النباتات والحيات والاشجار وان كان اطلاق القامة عليها امر غير معروف هذا كله من اقادات مولوى انور على ١٦ **له قوله** صمناك بالطبع الخ اعدان التعريف بالصناك يحتمل ان يكون رسما تاما ان اريد به الحيوان الصناك و يحتمل ان يكون رسما ناقصا ان اريد به الشيء الصناك واما التوضيح بالعرض العام مع الفصل والخاصة و بالجنس البعيد مع الخاصة و بالفصل مع الخاصة فكلها رسم ناقص ١٧ **له قوله** كتحققها بين الرسم التام الخ بعض كما لوحظ في تسمية الرسم التام بالتام كونه متباها للحد التام في وضع جنس قريب في كليهما ك لوحظ في تسمية الرسم الناقص بالتاقص كونه متباها للحد الناقص في عدم ذكر بعض الاجزاء في كليهما اما في الحد الناقص فلعدم ذكر جنس قريب فيه واما في الرسم الناقص فلعدم ذكر بعض اجزاء

الجنس القريب قيل **بما يختص بالشيء** واما الرسم الناقص فهو الذي يتركب من العرضيات التي تختص بها الاكل واحد منها بحقيقة واحدة كقوله في تعريف الانسان انه ماش على قد ميه **عرض الاظفار** يادى البشرية مستقيم القامة **صمناك** بالطبع فان جملة هذه الامور العرضية مخضفة بالانسان لا غير بخلاف كل واحد منها لوجود بعض منها في غيره ايضا **اما كونه رسما فلما مر من ان الخ صمناك** هو ما عدل صناك بالطبع ١٢ اللازمة من آثار الشيء فيكون تعريفا بالاثرا الذي هو الرسم واما كونه ناقصا فلعدم ذكر بعض اجزاء الرسم التام فيه حتى يتحقق المشابهة بينه وبين الحد الناقص كتحققها بين الرسم التام للحد التام قال القضايا القضية قول يعمر ان يقال لعائله انه صاقي فيه او كاذب فيه وهي جملة كقولنا زيد كاتب واما شرطية متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما شرطية منفصلة كقولنا العدد امان يكون زوجا و فردا **اقول** لما فرغ المصنف عن القول شارح شرع في الحجية وهي القضايا المرتبة الموصلة الى المطلوب التصديقي و

الرسم التام فيه وهو الجنس القريب ايضا ١٣ انور على **له قوله** لما فرغ المصنف الخ بعض لما فرغ المصنف من القول شارح الذي هو المقصد الا على في باب التصورات اراد ان يشترع في الحجية التي هي المقصد الا على والمطلب الاقص في باب التصديقات لكن كان لها ما يدتركب هي القضايا كما ان المقول شارح ما يدتركب منها وهي الكليات الجنس ومعوقه منها الشيء متقدم على معرفته فلا جرم اشتغل ببيان احوال القضايا ثم بيّن احوال الحجية كما سلكت هذه الطريقة في مباحث التصورات ١٤

بها

**له قوله** قول يصح ان يقال ان يحتمل الصدق والكذب مجرد النظر الى مفهومه وقطعه عما هو خارج عنه فيشمل القضايا البديهية الصدق والكذب نحو السماء وقتنا والله واحسن واجتماع التعيين واقع فانا اذا نظرنا الى مفهوم القضية اعني ثبوت بشئ لشئ في الحلية وثبوته عنده في المتصلة او منافاته اياه في المنفصلة - اوسلب ذلك احتمال عند العقل الصدق والكذب انما اورد والمنصف او الفاسطه مع ان المشهور هو الواو وتصريحنا بان المراد احتمالهما على سبيل البديهية والاصواب هو لفظ الواو اذ احتمال الصدق والكذب على سبيل البديهية ليس له معنى والا يلزم عدم تجوز الصدق في ان تجوز الكذب وبالعكس فيلزم اذعان الصدق في ان واذعان الكذب في ان آخره هو كما ترى فان القضية في وقت واحد محتمل للصدق والكذب باعتبار النظر الى

نفس الحكاية ولا استحالة في اجتماع التعيين في الحاظ قد مر حوا بذلك بل قد عدا اصحاب فن البيان علافة التضاد من اسباب المتفارق في الخيال هذا ولا سلم في تعريف القضية ما قيل انها مركبة تام قصد به الحكاية عن الواو ق ١٢ **له قوله** هو المركب الخاى في اصطلاح هذا الفن وصح في اساس الاقياس بان القول حقيقة في المعقول و المفظوظ قول بالعرض على عكس المركب وعلى هذا الاترادف بينهما كما يتبادر من كلام الشارح ان كلام القول و المركب مشترك معنى بين المركب المفظوظ والمعقول من الصادقيه **١٢ له قوله** او مفهوماً عقلياً الخ قيل الا وى ترك قيد العقلى لان المفهوم عبارة عما حصل في العقل ووصفه بالعقل يحتاج الى التجريد لا يبعد ان يقال ان ما حصل في العقل بمعنى ما حصل عنده في محتمل اللفظ والمعنى والوصف بالعقلى للتصنيف على ما يقابل اللفظ فاما **١٢ صادق له قوله** الا قول التامة الخ اعلم ان المركب اما تام واما ناقص

**القضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه وهو الذى يسميه بعضهم خيرا والقول هو المركب سواء كان لفظا مركبا كما في القضية المفظوظة او مفهوماً عقليا مركبا كما في القضية المعقولية وهو اى القول جنس يتناول الاقوال التامة والناقصة والانشائية وقوله يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه فصل مجتزئ به عن الاقوال الناقصة والانشاءات من الامر والنهى والاستفهام وغيرها وهى اى القضية تنقسم الى قسمين احدهما حملية والاخر شرطية فان المحكوم عليه وبه في القضية ان كانا مفردين فالقضية حملية كقولنا زيد كاتب والا فشرطية وفيه نظر لان المحكوم عليه وبه لا يلزم ان يكونا مفردين في الحملية بل قد يكون احدهما جملة**

قال اول هو الذى يصح السكوت عليه ويفيد فائدة تامة فجزئيا قائمه مثلاً والثاني وهو الذى لا يصح السكوت عليه بل يحتاج الى لفظ آخر يمتطره مخاطب انتظاره للمحكوم به عند ذكر المحكوم عليه وبالعكس فليس فيه نسبة تامة تطابق الواقع اولا والاكتفاءات ان اشتملت على نسبة تامة لكن لا خارج لها حتى يتصور المطابقة وعددها لان تلك النسبة انما توجد بنفس الانشاءات ولذا سميت انشاء مجلاف النسبة في الاجار فانها حكاية عن نسبة خارجية فلذا سميت خيرا فيتصور فيها الصدق والكذب **١٢ له قوله** فصل الخ قال مولانا الصادق رح فان قيل الفصل على ما مر قسم من الذاتى والذاتى قسم من الكلى والكل قسم من المفرد وقوله يصح ان يقال الخ مركب فكيف يصح ان يكون فضلا قلنا لا تسلم اختصاص الكليات الخمس بالمفرد بل قد يكون مركبا والكلى والجزئى قيدان نفسى المقرد على ما اسلفنا ولوسلم فيجوز ان يكون المراد بالفصل معناه اللغوى اى المفرد **١٢ له قوله** فشرطية الاشتمالها على ادوات الشرط اما باعتبار نفسها كما في المتصلة او باعتبار لا زمها

له قوله بصدق قضية الخ كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فانه حكم فيها بوجود النهار على تقدير  
صدق طلوع الشمس والمراد بالقضية الاخرى مضمونها ١٢ له قوله كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل

موجود الخ هذا مثال الشرطية  
المتصلة السالبة لانه حكم  
فيها بسلب صدق وجود  
الليل على تقدير صدق طلوع  
الشمس ١٢ له اي او تقع  
التناقض واذ عن وقوعه ١٢  
له اي انتزاع التناقض و  
اذ عن لا وقوعه ١٢ له  
قوله بالتناقض سلبا الخ  
اي بسلب التناقض كقولنا  
ليس امان ان يكون الانسان  
اسودا وكاتبيا لانه حكم فيها  
بان لا تناقض بين كون الانسان  
اسودا وبين كونه كاتبيا  
قال الصادق في التمثيل  
تسامح لا اعتبارا للتناقض بين  
القضيتين دون المفردين  
اقول هذا المثال يرجع  
الى التناقض بين القضيتين  
لان قولنا ليس امان  
سيكون الانسان اسودا  
وكاتبيا يرجع الى قولنا  
ليس الانسان امان يكون  
اسودا وكاتبيا وهما قضيتان  
بلا شبهة غاية الامران  
الشارح تسامح  
في الفاظ المثال ومطهر  
نظرة هو المال هذا  
وان المناقشة في  
الامثلة ليس من  
ديدن اسباب الكلام

يعزز ابوه منطلق والشرطية اما متصلة وهي  
وكذا يزيد ما هو قننته ١٢  
التي يحكم فيها بصدق قضية او لا صدقها على تقدير  
اي مضمونها ١٢  
صدق قضية اخرى وهي موجبة ان حكم فيها بايجاب  
او مضمونها ١٢  
صدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى كقولنا ان  
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وسالبة ان  
حكم فيها بسلب صدق قضية على تقدير صدق قضية  
اخرى كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود  
واما شرطية منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتناقض بين  
القضيتين فان حكم فيها بالتناقض ايجابا بالقضية منفصلة  
موجبة كقولنا العددا مان يكون زوجا او فردا وان  
حكم فيها بالتناقض سلبا بالقضية منفصلة سالبة كقولنا ليس  
امان يكون الانسان اسودا وكاتبيا قال والجزء  
الاول من العملية يسمى موضوعا والثاني محمولا والجزء  
الاول من الشرطية يسمى مقدا والثاني تاليا  
اقول الجزء الاول اي المحكوم عليه من القضية العملية

وانما هو شان اصحاب المقال ١٢ مولوى انور على له قوله ليس امان ان يكون الانسان اسودا الخ قال الصادق  
رحمه الله في التمثيل تسامح الاعتبار التناقض بين القضيتين دون المفردين ١٢ ١٢ ١٢

له قوله والنسبة التي الى الرابطة بالذات هي النسبة الجزئية اعني الوقوع واللا وقوع وانما يكون النسبة بين بين  
والرابطة بالعرض وكل من المنتسبين تسمى نسبة حكيمية الا ان السالغ استعمال النسبة الحكيمية في النسبتين بين بين  
فما يتبادر من صدر الكلام محلا

ما يتبادر من محله واما قوله  
لوريد ذكر المصنف الجزء الاخير  
نص فيما يتبادر من الصدر  
انما سميت كل من النسبتين  
حكيمية لان الحكم يستعمل  
بمعنى ادراك الوقوع و  
اللا وقوع وبمعنى الوقوع و  
اللا وقوع وبمعنى المحمول  
وبمعنى القضية وكل من  
النسبتين جزء من القضية  
وتأشبه من المحمول متعلق  
الوقوع واللا وقوع بالفتوحاد  
متعلق الايقاع والانتزاع  
كذلك ١٢ صادق رحمه الله  
له يعنى النسبة التي يرتبط  
بها المحمول بالموضوع ١٢ له  
قوله ثانيا الى انما قال ثانيا  
لان هذا التقسيم ثانيا بالنسبة  
الى ما مر من تقسيمها الى  
الحملية والشروطية والاضبط  
في وجه الحصوان يقال ان  
النسبة الخبرية في الحملية  
الوقوع تخيلية موجبة و  
ان كانت هي اللا وقوع  
فضالفة او يقال الحكم  
فيها ان كان بوقوع النسبة  
فموجبة وان كان بلا وقوعها  
فضالفة ١٢ ملام صادق رحمه  
الله بتصديق فيه **له قوله**  
فالقضية موجبة الى ما تعرفت  
ان مقصود المصنف التقسيم

يسمى موضوعا لانه انما وضع لان يحكم عليه بشئ والجزء الثاني  
اي المحكوم به منها يسمى محمولا لانه انما وضع لان يحكم  
على شئ والنسبة التي يرتبط بها المحمول بالموضوع تسمى  
نسبة حكيمية ولم يذكر المصنف الجزء الاخير مع انه لا يد  
منه في القضية لكونه جزءا خيرا منها والجزء الاول من الشوطية  
يسمى مقدا لتقدمه في الذكر والجزء الثاني تاليا لكونه  
تابعا له وهو من التلوي بمعنى التبع قال والقضية موجبة  
كقولنا زيد كاتب واما سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب اقول  
القضية تنقسم ثانيا الى موجبة وسالبة لان تلك النسبة  
التي ذكرناها ان كانت حكما بان يقال الموضوع محمول  
فالقضية موجبة كقولنا زيد كاتب وان كانت حكما  
بان يقال الموضوع ليس بمحمول فالقضية سالبة كقولنا  
زيد ليس بكاتب قال وكل واحد منهما اما مخصوصة كما  
ذكرنا واما كلية مسورة كقولنا كل انسان كاتب ولا شئ  
من الانسان بكاتب واما جزئية مسورة كقولنا بعض الانسان

هذا التقسيم بحيث يشمل الحملية  
والشروطية كليهما والكتفي على مثل الحملية رد مالاخص صار فلهذا الاضبط في وجه الحصوان يقال ان كانت النسبة الخبرية في  
القضية اذ وقع فموجبة اذ شرطية وان كانت هي اللا وقوع فضالفة وايا ما كانت اذ يقال الحكم فيها ان كان بوقوعها  
فموجبة وان كان بلا وقوعها فضالفة او يقال نحو هذا وما ورد في التمهيد فمخصص بلا مخصص ١٢ ١٢ ١٢

له قوله شخصاً معينا جزئياً آه قال مولانا الصادق المراد بال شخص ما لا يمكن للعقل مجرد تصويره فرض صدقه على كثيرين مفرّداً كان او مركباً فلا يتعنى تعريف المحصورة والشخصية بمثل زيد قائم قضية والشخص اعم من ان يكون خارجياً نحو زيد كاتب او

ذهنياً نحو هذه الصورة صوتة  
زيد انتى اقول لا يخفى عليك  
ان الحاجة الى التقيد بقوله  
معيناً جزئياً لان الشخص يعنى  
عنه١٢ له قوله يكون  
موضوعها الجزئية فتنسب الكل  
الى الجزء ولا يخفى انه لا دخل  
لقوله معيناً وجه التسمية  
١٢ له قوله من الكلية الجزئية  
هذا بيان للكلية والفرع  
منه دفع ايراد يرد على ظاهري  
كلامه من ان الكلية ما يجاب  
به عن السؤال بكم وهو  
العدد وهنالك كذلك  
لان ما من محصورة بين فيها  
عدد اذ موضوعها قاجاب  
الشارح بان المواد بالكلية  
في عرف هذا الفن الكلية  
والبيضية دون ما اشهر  
له قوله فموضوع افراد موضوعها  
الجزئى افراد موضوعها التي  
حكم عليها نحوها بما جاها او  
سبباً في الكل او البعض مادام  
له قوله الذي هو اللفظ  
الذي قال مولانا الصادق رح  
هذا تفسير السور وهو  
منقول بوقوع التكرار في  
سياق النقي فانه سؤالية  
الكلية على ما صرح به مع انه  
ليس بلفظ والعول بان التفسير  
يقع على الاغلب ليس بشئ وايضاً  
منقول بالسور الداخلة على

كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب واما ان لا تكون كك وتسمى  
مهملة كقولنا الانسان كاتب والانسان ليس بكاتب اقول و  
كل واحدة من القضية الموجبة والسالبة اما ان تكون محصورة  
او محصورة سواء كانت كلية او جزئية او مهملة لانه ان كان  
الموضوع في القضية شخصاً معيناً جزئياً فالقضية محصورة  
كما ذكرنا في مثال الموجبة والسالبة نحو زيد كاتب وزيد ليس بكاتب  
واما تسميتها محصورة فخصوص موضوعها وقد يقال لها شخصية  
لكونها موضوعها شخصاً معيناً جزئياً وان لو يكن موضوعها اى  
موضوع القضية شخصاً معيناً جزئياً بل يكون غير معين كلياً فان  
بتين فيهما كمية اذاد الموضوع من الكلية والجزئية فالقضية  
محصورة ومسورة اما كونها محصورة فمحصورة افراد موضوعها  
واما كونها مسورة فلا شتمالها على السور الذي هو اللفظ الدال  
على كمية افراد الموضوع حاصرها ومحيطا بها والسور ما حو من  
سور البلد فكما انه يحصر البلد كك ما يدل على كمية الافراد يحصر  
افراد الموضوع وهذه المحصورة اما ان يحكم فيها على كل الافراد او على

المحصل كما في المحفزة كقولنا زيد بعض الانسان والسور الداخلة على الشخص للموضوع كما في المحفزة الموضوع كقولنا كل  
زيد حيوان الا ان بعض المعرف بسبب القضايا المتعارفة والمتمرة في العلوم بناء على ان الكلام فيها كما سيصرح به الشارح ١٢

ثم قوله نحو كل الموقال في الصادقية اي الكل الافرادى فخص كل واحد واحد دون المجموعى بمعنى المجموع من حيث هو مجموع نحو كل الرومان مأكول ولا الكل الخفف من الكل نحو كل انسان اى كلى هو الانسان نوع والمراد بنحو كل ما يهتد ان الحكم لا يجابى على كل الافراد باى لغة كان وكذا البيان في

سائر الاسوار وكانه الترم ذكر الاسوار المشتهرة في لغة العرب وادرج سائر الاسوار في المعجم المتصانف اليها ولما اقتصر في البعض على ذكر واحد وفي البعض على ذكر اثنين وفي البعض على ذكر ثلاثة انتهى اقول فيدخل فيه لام الاستغناء بمعنى الكل الافرادى ١٢ ثم قوله ولم يكن الحكم فيها على كل الافراد لملاحظة الافراد كما يد منها في المهلة مع قطع النظر عن كونها كلا وبعضاً ١٣ ثم قوله ثملة الخ من التثنية بمعنى جعل الشيء على ثلاثة اركان وهي ههنا الشخصية والمحسوسة والمهمله ١٤ مولى اخذ على ثم قوله ان القضية الطبيعية الخ وهي قسم من القضية المنقسمه بحسب الموضوع و هي ما يكون موضوعها كلياً وحكم عليه بشرط الوحدة الشخصية اى حكم عليه على نفس طبيعة الموضوع بحيث لا يتجاوز الى الفرد كقولنا الانسان نوع والحيوان جنس والتا طق فصل قال مولانا الصادق ١٥ سواء كان بالتصانف طبيعة الموضوع بمفهوم المحمول كقولنا الانسان نوع والحيوان جنس والتا طق فصل

بعضها وعلى التقديرين فالحكم اما بالايجاب او بالسلب فان كان الاول فالقضية كلية مسورة موجبة كقولنا كل انسان كاتب او سالبة كقولنا لا شئ من الانسان بكاتب السور في الموجبة الكلية نحو كل وفي السالبة الكلية نحو لا شئ ولا واحد كما ذكرنا وان كان الثاني اى ان كان الحكم في القضية على بعض الافراد فالقضية جزئية مسورة موجبة كقولنا بعض الانسان كاتب او سالبة كقولنا بعض الانسان ليس بكاتب والسور في القضية الجزئية الموجبة نحو بعض وواحد فقط وفي الجزئية السالبة نحو ليس كل وليس بعض فبعض ليس ان لم يكن كذا اى وان لم يكن الموضوع في القضية شخصاً معيناً ولم يكن الحكم فيها على كل الافراد اى على بعضها فالقضية تسمى هملية كقولنا الانسان كاتب الانسان ليس بكاتب لاهل بيان كمية الافراد التي حكم عليها فاذا كانت القيمة مثلثة كماثلث الشيء في الشق لا يقال ان القضية الطبيعية خارجة عنها فلا يصدق الحصر لا نقول الكلام في القضايا المعتمدة في العلوم والقضية الطبيعية ليست بمعتبرة في العلوم لعدم

اوباتحاد مفهوميهما والينية بينهما كقولنا الانسان هو الحيوان الناطق ومنهم من خص الطبيعة بالثاني وسمى الاول عامة والحق احق بالاتباع انتهى ١٢ ثم قوله في العلوم اى العلوم الحكيمة كما يتبادر من اطلاق العلوم في عرف هذا الفن وحاصل الجواب تخصيص المقسم بحيث يخرج عنه الطبيعية ١٢ صادقيه

له قوله لعدم انتاجها الخ قول مولانا تور على الا ترى انك لو جعلت الطبيعة كبرى الشكل الاول وقلت زياد انسان والانسان نوع لا يصدق زياد نوع بخلاف الشخصية حيث تقوم مقام الكليه في كبراه نحو هذا زياد وزياد انسان فعند انسان انتهى اقول

انتاجها فخرجها عن التقسيم لا يخل بالانحصار قال والمتصلة

اما لزومية كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و

اما اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالخمار ناهق

والمنفصلة اما حقيقية كقولنا العدد اما زوج او فرد واما مانعة

الجمع فقط كقولنا هذا الشيء اما شجر واما حجر واما ناعمة الخلو

فقط كقولنا زياد اما ان يكون في البحر او لا يغرق اقول

لما فرغ عن تقسيم احملية شرع في تقسيم الشرطية سواء

كانت متصلة او منفصلة اما الشرطية المتصلة فتقسم

الى قسمين احدهما لزومية والاخر اتفاقية لانه ان كان

صدق التالي فيها على تقدير وقوع صدق المقدم لعلاقة

بينهما توجب ذلك <sup>الصدق</sup> فالقضية متصلة لزومية والمراد

بالعلاقة لهما شي بسببه يستلزم المقدم التالي كالعلية

والمعلولية والتضاييف اما العلية فكقولنا ان كانت الشمس طالعة

فالنهار موجود فان طلوع الشمس علة لوجود النهار واما المعلولية <sup>نوته مستلزم ماله ١٢</sup> فكقولنا كلما كان النهار موجودا فالشمس طالعة فان وجود النهار معلول

الاستدلال بهذا الطريق على عدم انتاج الطبيعة ليس بصحيح لان بطلان النتيجة ليس مبنيا على جعل الطبيعة كبرى الشكل بل هو من جهة ان الاوسط لو تكرر كان الانسان الاوسط في الصغرى اما هو الانسان المقترن بالعوارض الشخصية بخلاف الانسان الواقع في الكبرى لان المراد بالانسان الكلي اي نفس الطبيعة وايضا القول بخلاف الشخصية ليس بصحيح لانها مساوية البطلان اذا جعل كبراه الطبيعة فافهم ١٦ ثم اى بالانحصار المقسم في الاقسام الثلاثة ١٢ ثم قوله ان كان صدق التالي الخ قد عرفت ان المراد بصدق المقدم والتالي تحقق مضمونهما في الواقع وان صدق التالي على تقدير صدق المقدم كناية عن وقوع الاقصال بينهما ١٢ ثم وهذه العلاقة تنشأ وتخرج عن ذات المقدم ١٦ ثم قوله والمراد بالعلاقة الخ قال مولانا الصادق في العلاقة بالفخر تستعمل في المعاني وبالكسرة في الايمان واما قل المراد ههنا اشارة الى ان التعريف المذكور تعريف للعلاقة الواقعة بين المقدم والتالي للطلق العلاقة فان مطلق العلاقة ما يسببه يستلزم شي شيئا سواء كان مقدا ما وتاليا او غيرهما انتهى ١٧ ثم قوله اما العلية الخ العلة هي ما يتوقف عليه الشيء فان كان جميع ما يتوقف الشيء عليه يسمى علة ثانيا

وان كان بعض ما يتوقف عليه الشيء يسمى علة ناقصة وهي قد تستلزم المعلوم وقد لا تستلزمه بخلاف التامة فانها تستلزم ثمران العلية اعوان ان تكون علية المقدم للتالي كما في المثال المذكور في الشرح او علية التالي للمقدم وهو المراد بقوله والمعلولية كما في قولنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة او علية ثالث لهما بان يكونا معلولين لعلوة واحدة كما في قولنا ان كان النهار موجودا



له قوله واما للتضاييق الخ وهو كون الشئيين الوجوديين بحيث لا يمكن ان يتحقق شئ منهما الا مع الاخر ولا يمكن ان يتصل شئ الا مع الاخر

من غير تقدم وعلية بينهما  
قال مولانا الصادق رح  
وهو قد يكون حقيقيا و  
هو النسبة المتكررة كالعلية  
والعلولية والكلية والجزئية  
والضاربية والمضروبية  
والوالدية والبوزيرية و  
قد يكون مشهوريا وهو  
الذات الماخوذة مع النسبة  
المتكررة كالعلة والمعلول  
الكل والجزء والضارب و  
المضروب والوالد المولود  
المراد بالتضاييق اعم من  
تضاييق المقدم والتالي و  
تضاييق عليةهما وتضاييق  
معلوليتهما وتضاييق علة  
احدهما مع معلول الاخر  
تضاييق معلولية احدهما  
مع علية الاخرى غير ذلك  
انتهى ١٢ له قوله ابا بكر  
المرقان تعقل كون زيد  
ابا عمرو ويتوقف على تعقل  
كون عمر وابنه ١٢ سيد شريف  
له بان اتفق كونهما صادقين  
في نفس الامر ١٢ له قوله  
فالقضية منفصلة حقيقة  
الجزاى المنسوب الى الحقيقة  
يعنى الجزى والجدير او بمعنى  
الكامل فى الاتصال لان  
التناقى بين اجزاها كامل  
بالنسبة الى اخرىها قال ابو  
على الاول للنسبة وكل التانى

لطوع الشمس واما للتضاييق فكقولنا ان كان زيدا ابا بكر فبكر  
ابنه وان كان صادق التالى فى المتصلة على تقدير وقوع صدق  
المقدم لا علاقة مذكورة بل على سبيل الاتفاق فالقضية متصلة  
اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناطق فانه لا  
علاقة بين ناطقية الانسان وناهقية الحمار حتى يجوز  
العقل استلزام ناطقية الانسان ناهقية الحمار بهابل  
توافق الطرفين على سبيل الصدق بينهما ههنا واما الشرطية  
اي فى هذا المثال ١٢  
المنفصلة فنقسم على ثلاثة اقسام حقيقة وامانة الجمع  
وامانة المخول انه ان حكم فيها بالتناقى بين جزئيهما فى الصدق  
اي بما ياد سلبا ١٢  
والكذب معا فالقضية منفصلة حقيقة كقولنا العدم اما  
اي لا يتحقق الا انتفاء ١٢  
زوج او فرد فانه حكم فى هذه القضية بامتناع اجتماع الزوج  
والفرد على عدد واحد و بامتناع ارتفاعهما عنه وانما سميت  
حقيقية لان التناقى بين جزئيهما اشد من التناقى بين جزئين  
فى القسمين الاخرين لانه يوجد التناقى بين جزئيهما فى الصدق  
والكذب معا وهذا ليس الاحقيقية الانفصال وان حكم فى  
اي بما اوسلبا ١٢

لمبالغة والتاوى صورتين لتقل من الوصية الى الاسمية وقيل لتاينث موصوفها الذى هو المنفصلة ١٢ له لان تركيب الحقيقية من الشئ ونقيضه ومن الشئ وما يساوى النقيض وارتفاعهما محال ١٢

له قوله فقط الخ قال مولانا الصادق المشهور ان قوله فقط قيد الصدق ولقصر المناقاة عليه يفيد سلب الحكم بالمناقاة و  
 صدقها في الكذب ويكون حاصل المعنى ان حكمها بان بين جزئيهما تناقيا في الصدق ولا يحكم بان بين جزئيهما تناقيا  
 في الصدق ولا يحكم بان بين جزئيهما تناقيا في الكذب بل كان جانب الكذب مسكوتاً عنه ١٢ **له قوله** على منع الجمع الخ اي  
 بحسب الحكم لا في الواقع وكذا الحال في منع الخلو فلا يرد الاشكال بالكوادب على ان اشتمال الصواب على منع الجمع ومنع الخلو

يكفي في التسمية ١٢ **له قوله** في الصدق  
 الخ في محل النصيب على انه محل من الجمع  
 اد في محل الجرح على انه صفة له ١٢ صادق

القضية بالتنافي بين جزئيهما في الصدق فقط فالقضية منفصلة  
 مانعة للجمع لقولنا هذا الشيء ما شجر او جوفانه حكم في هذه القضية  
 بالتنافي بين الشجر والجوفان في الصدق فقط لا في الكذب لجواز ان  
 يكون الشيء الواحد شجراً ولا شجراً وانما سميت هذه مانعة للجمع  
 لاشتمالها على منع الجمع بين جزئيهما في الصدق وان حكم في  
 القضية بالتنافي بين جزئيهما في الكذب فقط اي لا في الصدق  
 فالقضية مانعة الخلو لقولنا زيد امان يكون في البحر واما ان لا يغير  
 فانه حكم في هذه القضية بالتنافي بين ان لا يكون في البحر والغير  
 لا بين ان يكون في البحر وان لا يغير لجواز ان يكون في البحر وان  
 لا يغير وانما سميت هذه القضية مانعة الخلو لاشتمالها على منع  
 الخلو بين جزئيهما في الكذب قال وقد يكون المنفصلات ذات اجزاء  
 لقولنا العدد اما زائد او ناقص ومساو **قول المنفصلات** المذكورة  
 يتركب كل واحدة منها عن جزئين غالباً كما وقد يتركب عن اكثر من  
 جزئين اما المنفصلة الحقيقية فكقولنا العدد اما زائد او ناقص ومساو  
 المنطق ١٢

**له قوله** في البحر الخ كانه اراد  
 بالبحر الماء المفرق اي ما من شأنه  
 ان يفرق لا ما يتعارف لجواز الخلو  
 بين الكون في البحر المتعارف وبين  
 عدم الغرق واعلم انه يؤخذ في  
 الحقيقة مع الشيء تقيضه والمساوي  
 تقيضه وفي مانعة للجمع يؤخذ مع  
 الشيء مما هو الاض من تقيضه لكون  
 الشيء شجراً او شجراً فان كونه شجراً  
 اخص من عدم كونه شجراً وبالعكس  
 وفي منع الخلو يؤخذ مع الشيء ما هو  
 الاخص من تقيضه لكون زيد في البحر  
 وان لا يغير فان كونه في البحر اعم  
 من ان يغير وكذا بالعكس لجواز ان  
 كونه في البحر ولا يغير ١٢ صادق و  
 حواشي السيد السند **له** هو كذب  
 وانتفاء لقولنا ان يكون في البحر ١٢  
**له** هو كذب وانتفاء لقولنا ان  
 لا يغير ١٢ **له** اي ليس بينهما تناق  
 في الصدق ١٢ **له** قوله اكثر من جزئين  
 الخ هذا التركيب على قسمين اما متناه  
 كما هو المذكور في الشرح واما غير  
 متناه لقولنا العدد اما ثلثة او اربعة  
 او خمسة او ستة الى غير ذلك في  
 جانب عدم التناهي ١٢ **له** قوله اما  
 زائد او ناقص او مساو الخ اعلم ان العدد

عند الحساب على نوعين اما منطبق واما اصم والمنطبق ماله كسر من الكسور التسعة وهي النصف الى العشر كالسنة والثمانية  
 واثني عشر والاصم مالم ليس له كسر كاحد عشر واثنا عشر وخمسة عشر والعدد المنطبق ان بلغ ماله من الكسر مبلغاً مساوياً فهو  
 العدد المساوي والتام كالسنة فان كسورها نصف اعني الثلثة وثلث اعني الاثني عشر وسدس اعني الواحد وجموعها ستة وان بلغ  
 مبلغاً كان ازيد منه فهو العدد الزائد كاثني عشر فان كسورها نصف اعني الستة وثلث اعني الاربعة وربع اعني الثلثة وسدس  
 اعني الاثني عشر وجموعها خمسة عشر وهو ازيد من اثنى عشر وان لم يبلغ احد المبلغين المذكورين بل كان النقص منه فهو العدد الناقص  
 كالثمانية فان كسورها نصف اعني الاربعة وربع اعني الاثني عشر وثلث اعني الواحد وجموعها سبعة وهي النقص من الثمانية فالعدد  
 ناقص وفي هذا القول العدد المنطبق ستة انه لا ينحصر في هذه الاقسام الاعداد المنطقه لاطمالة العدد من الصادقة مع نقوص

له اى في تركيب المنفصلة الحقيقية عن اكثر من جزئين **١٢** **١٣** **١٤** **١٥** **١٦** **١٧** **١٨** **١٩** **٢٠** **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠**

قله التبريد وقصور النظر اذ دعوى الاستلزام على تقدير كون المثال المذكور حقيقية وكون كل جزء من اجزاء الحقيقية مستلزما للقياس الاخر وكون تقيض كل جزء من اجزائها مستلزما لعين الاخر وبعد تسليم ذلك لا مجال للمنع المذكور كذ الحال في قوله وايضا يلزم ان يستلزم كونه غير زائد كونه ناقصا انتهى **١٢** **١٣** **١٤** **١٥** **١٦** **١٧** **١٨** **١٩** **٢٠** **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠**

فانه حكوا فيها بان هذا الجميع لا يجمع على عدد واحد ولا يخلو العدد عن واحد منها وفيه نظر لان عين احد اجزاء الحقيقية يستلزم تقيض الاخر لا متناع الجمع وبالعكس لا متناع الخلو فلو تركيب الحقيقية من ثلاثة اجزاء فصاعدا يلزم جواز الجمع والمخلو وهذا اخلف لانه في المثال المذكور وهو قولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو ويلزم ان يستلزم كونه زائدا كونه غير ناقص ويستلزم كونه غير ناقص كونه مساويا وينتج من هذا ان يستلزم كونه زائدا كونه مساويا وقد كان بينهما منع الجمع لكون المنفصلة حقيقية هذا اخلف وايضا يلزم ان يستلزم كونه غير زائد كونه ناقصا ويستلزم كونه ناقصا كونه غير مساو فينتج من هذا ان يستلزم كونه غير زائد كونه غير مساو وقد كان بينهما منع الخلو ايضا لكون المنفصلة حقيقية هذا اخلف بل الحق ان الحقيقية قد تتركب من جملة ومنفصلة كقولنا العدد اما ان يكون مساويا

قله التبريد وقصور النظر اذ دعوى الاستلزام على تقدير كون المثال المذكور حقيقية وكون كل جزء من اجزاء الحقيقية مستلزما للقياس الاخر وكون تقيض كل جزء من اجزائها مستلزما لعين الاخر وبعد تسليم ذلك لا مجال للمنع المذكور كذ الحال في قوله وايضا يلزم ان يستلزم كونه غير زائد كونه ناقصا انتهى **١٢** **١٣** **١٤** **١٥** **١٦** **١٧** **١٨** **١٩** **٢٠** **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠**

كقولنا الانسان اما شجرا وجمرافاته قضية صادقة مع كذب جزئيهما قلنا لان سلم ان الجزء الثاني منفصلة مانعة للجمع بل هي منفصلة مانعة الخلو كيف لا ومرجع المنفصلة ذات الاجزاء الثلاثة الى قولنا اما ان يكون هذا العدد مساويا لذلك العدد او لا يكون فان لم يكن فهو اما زائد عليه او ناقص عنه فهذه منفصلة مانعة الخلو متساوية لتقيض الجملة اقيمت مكانه فظن ان تركيبها من اكثر من جزئين وفي التحقيق ليس كذلك بل مركبة من جملة ومساو لتقيضها والمنفصلة مانعة الخلو تصدق عن كاذبين فان صدقت الجملة كذبت هذه المنفصلة لكذب جزئيهما وان كذبت صحت ضرورة صدق احد جزئيهما ومنه من ظن انها مركبة من منفصلتين وحاصلها اما ان يكون العدد مساويا او غير مساو واما ان يكون غير المساوي زائدا او ناقصا ولا يخفى على ذي لب فساد هذه المحن صادقة رحمه الله تعالى **١٢** **١٣** **١٤** **١٥** **١٦** **١٧** **١٨** **١٩** **٢٠** **٢١** **٢٢** **٢٣** **٢٤** **٢٥** **٢٦** **٢٧** **٢٨** **٢٩** **٣٠** **٣١** **٣٢** **٣٣** **٣٤** **٣٥** **٣٦** **٣٧** **٣٨** **٣٩** **٤٠** **٤١** **٤٢** **٤٣** **٤٤** **٤٥** **٤٦** **٤٧** **٤٨** **٤٩** **٥٠** **٥١** **٥٢** **٥٣** **٥٤** **٥٥** **٥٦** **٥٧** **٥٨** **٥٩** **٦٠** **٦١** **٦٢** **٦٣** **٦٤** **٦٥** **٦٦** **٦٧** **٦٨** **٦٩** **٧٠** **٧١** **٧٢** **٧٣** **٧٤** **٧٥** **٧٦** **٧٧** **٧٨** **٧٩** **٨٠** **٨١** **٨٢** **٨٣** **٨٤** **٨٥** **٨٦** **٨٧** **٨٨** **٨٩** **٩٠** **٩١** **٩٢** **٩٣** **٩٤** **٩٥** **٩٦** **٩٧** **٩٨** **٩٩** **١٠٠**

رقيقه مثلاً غير المساوي اما زائد او ناقص قال الشارح رحمه الله عليه انها منفصلة حامل الكلام الذي تقرره الشارح حقيقة هو ان القضية المنفصلة التي تركبت بحسب الظاهر من ثلاثة اجزاء في الاصل مركبة من حيلتين احداهما المقدم وهو قولنا العد غير مساو والاخرى التالي وهو قولنا العد غير مساو والحيلة الثانية في قوة المنفصلة اذ العد الغير المساوي في قوة قولنا العد الغير المساوي اما زائد او ناقص فلما كانت الحيلة التي وقعت تاليا في قوة المنفصلة اقيمت تلك المنفصلة مقامها وقيل العد اما مساو او زائد او ناقص فظن لذلك انها مركبة من ثلاثة اجزاء والا فلي مركبة من حيلتين تائنتهما منفصلة بل قوة فلو تركت مركبة من اكثر من جزئين انتهى ١٢ له اقيمت مقام حيلة اخرى هي تقيض تلك الحيلة ١٢

(صفر بن) له لان العد الغير المساوي  
 محصور في الزائد والناقص ١٢ له  
 القائلة بان العد الغير المساوي زائد  
 اذ ناقص ١٢ له قوله وكذا امانعة  
 الخلو الخ اي انها ايضا لا تتركب اكثر  
 من جزئين لكن الحق ما ذهب اليه البعض  
 ومهم صاحب السلم من جواز كل من  
 مانعة الجميع والخلو من اجزاء فوق  
 اثنين وهو المذكور في بعض النسخ  
 لهذه الشرح فانه قد وقع في بعض  
 النسخ بخلاف مانعة الجمع ومانعة  
 الخلو انهما قد تتركبان من ثلثة اجزاء  
 انتهى قال السيد السند واما مانعة  
 الجمع ومانعة الخلو فكقولنا اما ان يكون  
 هذا الشيء شجرة او حجرا او حيوانا واما  
 ان يكون هذا الشيء لا حجرا ولا شجرة  
 ولا حيوانا فانهما تتركبان من جزئين  
 او اكثر مطلقا سواء اعتبر بين كل جزئين  
 انفصال او لا لان منشأ الفساد كما  
 عرفت انما يتحقق بمنع الخلو والجمع  
 بين كل جزئين ومضى انتهى انتهى هكذا  
 قال مولانا نور في الحاشية ١٢ السيد  
 محمد حسين البغاري الجيلا وهي له  
 قوله ولبيناها الخ اي لبيان مانعة  
 الجمع جواز او مانعة الخلو منخاف في  
 تركب كل منهما من ثلثة اجزاء فضلا  
 الطول الخ كما ذكرنا منها ١٢ له قوله

لذلك العد اوزايدا عليه او ناقصا عنه والجزء الثاني اعني قوله  
 اوزايدا عليه او ناقصا عنه منفصلة والجزء الاول حلية واصلم  
 هذا العد اما ان يكون مساويا لذلك العد او غير مساو له لكن اذا  
 لو يكن مساويا له كان زائدا عليه او ناقصا عنه فلما كانت هذه  
 المنفصلة في قوة تلك الحيلة اقيمت مقامها فيظن انها مركبة  
 من ثلثة اجزاء ولكنها بالحقيقة مركبة من الحلية والمنفصلة  
 كما عرفت فلا يتركب الحقيقية الا من جزئين وكذا امانعة الخلو  
 بخلاف مانعة الجمع فانها قد تتركب من ثلثة اجزاء فصاعدا و  
 لبيها طول لا يليق بهذا المختصر فيلطلب في المطولات قال  
 التناقض وهو اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقيض  
 لذاته ان تكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاس  
 وزيد ليس بكاتب اقول من الاصطلاحات المنطقية المذكورة  
 التناقض وهو اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب بحيث  
 حيلتين كانت او محزطينتين

التناقض الخ الظاهر ان ما هو من الاصطلاحات هو التقيض دون المعنى المصدى يدل على ذلك عدم كون ساو الاصطلاحات من  
 المعاني المصدرية وكان المقصود للمعنى المصدى بناء على ان خفاء المشتقات انما هي لخصاء مبادئ اشتقاقها وانما قدم التناقض على  
 العكس لتوقف بعض بيانها على معرفة كلياتها بطريق الخلف وهو ضم تقيض العكس الى الاصل لينتج محاكا وبيانها بطريق العكس وهو  
 ان يعكس تقيض العكس ليلزم ما ينافي في الاصل ١٢ صادقيه له قوله وهو اختلاف القضيتين الخ فان قيل قد يجري التناقض بين الفردات  
 ايضا بناء على ان تقيض كل شيء رده فمقيض زيد لا زيد قطعاً فلا يكون التعريف جامعا قلت ان المراد ههنا تناقض القضايا لان  
 المقصود بيان احكامها والتعريف باعتبارها لا مطلقاً وقيل في الجواب فرق بين التقيض والتناقض بان الصدق والاحتمال (متا بر)

بقية من معتبر في التناقض فيكون اخص من التعمق لانه لا يتبره الصدق والمحل فيكون اعم غاية ما في الباب ان التقيض يجري في المفردات والقضايا بخلاف التناقض لانه لا يجري الا في القضايا ١٢  
**له قوله** لذاته الخ لا نفس ذلك الاختلاف من نوع مدخلة واسطة وخصوصية مادة **له قوله** بين غير قضيتين الخ لان الاختلاف الواقع بالاجاب والسلب بين غير قضيتين كالانسان والانسان وان كان اليق تناقضا ولذا قالوا في مباحث السبب تقيضا للتساويين متساويان الى غير ذلك الا ان المعتبر المستعمل في العلوم هو التناقض بين القضيتين لانه لا يتعلق من عند به التناقض بين المفردين بل جل غرضهم هو التناقض بين القضايا بحيث صار قياس الخلف الموقوف على معرفة عدة في اثبات

**يقضي لذاته ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب فان هاتين القضيتين اختلفا بالاجاب والسلب اختلافاً يقضي لذاته ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة على حسب الواقع وقوله اختلاف جنس شامل للاختلاف الواقع بين قضيتين ومفردين ومفرد وقضية وقوله قضيتين يخرج الاختلاف الواقع بين غير قضيتين وقوله بالاجاب والسلب يخرج الاختلاف الواقع بالانفصال والاختلاف بالكلية والجزئية والاختلاف بالحصر والاهمال والاختلاف بالعدل والتحصيل وغير ذلك وقوله بحيث يقضي الخ يخرج الاختلاف بالاجاب والسلب لكن لا بحيث يقضي صدق احدهما كذب الاخرى نحو زيد ساكن وزيد ليس بمتحرك لانهما صادقان وقوله لذاته يخرج الاختلاف بالاجاب والسلب بحيث يقضي**

المطاب في النتائج الاقيسة فلا يجوز اخص نظرهم بهذا وهو في تعريفهم اياه على ذلك كذا في شرح المطالع ١٢ مولوي الورع **له قوله** بالانفصال ولا انفصال الخ بان يكون احدهما منفصلة والاخرى متصلة اعم من ان يكونا موجبتين او سالبتين كقولنا اذا كان العدد زوجا لم يكن فردا والعد امارج او فرد **له قوله** بالكلية والجزئية الخ بان يكون احدهما كلية والاخرى جزئية كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان حيوان **له** فهو نحو كل انسان حيوان بعض الانسان حيوان **له قوله** بالحصر والاهمال الخ بان يكون احدهما محصورة والاخرى هملية كقولنا كل انسان كاتب والانسان كاتب **له قوله** بالعدل والتحصيل الخ قال مولانا الصادق **له قوله** بالانفصال الخ كون حرف السلب جزء من الحصول كقولنا الجواهر والاعمال وتسمى معدلة الحصول او من الموضوع وتسمى معدلة للموضوع كقولنا اللاجي جهاد ومنها وتسمى معدلة الطرفين كقولنا لا حي لا عالم والتحصيل ان لا يكون حرف السلب جزء من شيء من الطرفين كقولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب ١٢ **له قوله** وغير ذلك الخ بان يكون احدهما حتمية والاخرى شريطة او احدهما تزومية والاخرى اتفاقية او احدهما مانعة الجمع والاخرى مانعة للتواء او احدهما عنادية والاخرى اتفاقية ١٢ **له قوله** لذاته الخ قال مولانا تاج الدين في الحاشية على السلم خروج هذا الاختلاف الواقع بين القضيتين بحيث لا يقضي صدق كل منهما لذاته كذب بالآخرى وبالعكس بل انما يقضي ذلك بخصوص المادة كقولنا كل انسان متعجب ولا شيء من الانسان بضاحك او بواسطة استنزاهم كل واحد من التقيضين لتقيض الاخرى لا بحسب نفس الصدق والكذب كقولنا زيد انسان وزيد ليس بناطق وقس على ما يينا خروج الاختلاف في الملوجية والسالبة الجزئيتين والكليتين من ههنا علم ان العميق في قوله لذاته راجع الى الصدق لانه صفة للاقتضاء فالصحيح انما يرجع الى المقضي الذي هو الصدق واما راجعه الى الاختلاف كما زعمه بعض الشارحين حيث قال اي يقضي لذاته الاختلاف فاسد قطعا كيف والقول بان المقضي هو الصدق وثبتت الاقتضاء لذاته الاختلاف ضعيف جدا انتهى ١٢

كاتب وزيد ليس بكاتب ١٢ **له قوله** وغير ذلك الخ بان يكون احدهما حتمية والاخرى شريطة او احدهما تزومية والاخرى اتفاقية او احدهما مانعة الجمع والاخرى مانعة للتواء او احدهما عنادية والاخرى اتفاقية ١٢ **له قوله** لذاته الخ قال مولانا تاج الدين في الحاشية على السلم خروج هذا الاختلاف الواقع بين القضيتين بحيث لا يقضي صدق كل منهما لذاته كذب بالآخرى وبالعكس بل انما يقضي ذلك بخصوص المادة كقولنا كل انسان متعجب ولا شيء من الانسان بضاحك او بواسطة استنزاهم كل واحد من التقيضين لتقيض الاخرى لا بحسب نفس الصدق والكذب كقولنا زيد انسان وزيد ليس بناطق وقس على ما يينا خروج الاختلاف في الملوجية والسالبة الجزئيتين والكليتين من ههنا علم ان العميق في قوله لذاته راجع الى الصدق لانه صفة للاقتضاء فالصحيح انما يرجع الى المقضي الذي هو الصدق واما راجعه الى الاختلاف كما زعمه بعض الشارحين حيث قال اي يقضي لذاته الاختلاف فاسد قطعا كيف والقول بان المقضي هو الصدق وثبتت الاقتضاء لذاته الاختلاف ضعيف جدا انتهى ١٢

**له قوله** لا لذات ذلك الابل بواسطة كايحاب قضية وسلب لازمها المساوي كما في المثال المذكور في الشرح **له قوله** بل بواسطة الابل قال مولانا نور علي وتلك الوسطة اما هي كون الثانية مساوية لتقيض الاولى كما بيته بقوله لان قولنا زيد ليس بناطق الابل فان قولنا زيد ليس بناطق مساو لتقيض قولنا زيد انسان لان تقيضه زيد ليس بانسان وهو يساوي قولنا زيد ليس بناطق واما كون الثانية تقيضا لما يساوي الاول فان زيد انسان يساويه زيد ناطق وزيد ليس بناطق تقيض زيد ناطق وقد كان مساويا لزيد انسان فيوجب الاختلاف بتلك الوسطة كالذاته انتهى **له قوله** في ثمانى وحدات الابل يعني شرط لتصح التناقض في الخصوصيتين ثمانى وحدات قال الشيخ في الحكمة العلائية وشرطها في صورت ابن خلاف انت كه بايد كه معنى موضوع ومحمول و

**صدق احد هما كذب الاخرى لكن لا لذات ذلك الاختلاف**  
**نحو زيد انسان وزيد ليس بناطق فان الاختلاف بين هاتين**  
**القصيتين انما يقتضى ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة**  
**لكن لا لذاته بل بواسطة ان قولنا زيد ليس بناطق في قوة**  
**قولنا زيد ليس بانسان او لان قولنا زيد انسان في قوة قولنا زيد**  
**ناطق فيكون ذلك بواسطة لا لذاته قال ولا يتحقق ذلك**  
**في الخصوصيتين الا بعد اتفاهما في الموضوع والمحمول والزمان و**  
**المكان والاضافة والقوة والفعل والجزء والكل والشرط و**  
**نقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية كقولنا كل انسان**  
**حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان ونقيض السالبة الكلية انما**  
**هي الموجبة الجزئية كقولنا لا شئ من الانسان حيوان وبعض**  
**الانسان حيوان **اقول** القضيتان اللتان بينهما يقع التناقض لا يخلو**  
**من ان تكونا خصوصيتين او محصورتين او محتملتين فان كانتا خصوصي**  
**تين**  
**فلا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اتفاهما في ثمانى وحدات**

مقدم وتالى يكي بود والا هرح واهر  
يكد يگورا لتقيض نبود انتهى ومن ههنا  
علم ان الموضوع والمحمول مثلا ان  
اتحد القطا واختلفا معنى لا يتحقق  
التناقض فمدا راتحاد الوحدات ليست  
على اتحاد اللفظ فقط بل على اتحاد  
المعنى ايضا قال مولانا الصادق رح  
في شرح قوله في ثمانى وحدات الابل  
ان كل ما يمكن ان يتحقق من الوحدات  
الثمانية يجب ان يتحقق التناقض  
لا بمعنى انه لا بد من تحقق في كل  
مادة ولا بمعنى انها كافية في تحقق  
التناقض كيف ولا بد في تحققه  
من اختلاف الجهات ايضا ولان هب  
عليك ان عبارة المصنف **وهي**  
**قوله** فلا يتحقق في الخصوصيتين  
**الا بعد اتفاهما في الوحدات الثمانية**  
**فلا وجه لتخصيص الشارح هذا الشرط**  
**ههنا بالخصوصيتين وهما ينبغي ان يعلم**  
**ان ما ذكره المصنف من اشتراط**  
**الوحدات الثمانى انما هو مذهب**  
**القدماء واعتصر عليه المتأخرون**  
**بان المقصود ان كان هو التفصيل فلا**  
**يفتصر الوحدات في الثمانية بل لا**  
**يد من وحدات اخر كوحدة المفعول**  
**به والمفعول له والمفعول معه و**  
**الآلة والتمييز والحال الى غير ذلك**  
**من المتعلقة وان كان هو الاحتكام**

يورد الباقي الى هذه القافية فرد الجميع الى الوحدتين او لهما وحدة الموضوع والمحمول فان وحدة الشرط والكل والجزء  
مندرج تحت وحدة الموضوع والباقي تحت وحدة المحمول كذا قيل والاولى عدم التعيين بان يقال باقى الوحدات مندرج  
تحت هاتين الوحدتين كالا يفيض ومنهم من ردها الى ثلث وحدات وحدة الموضوع ووحدة المحمول ووحدة الزمان ادرج  
الباقي في وحدة الموضوع والمحمول على قياس ما مر ونقل هذا في شرح القسطاس وشرح المطالع عن الفارابي والنقل بصريح

له قوله وحدة الموضوع الخ قال مولانا عبد الحكيم السالكوني في حاشية على شرح النخبة قال وحدة الموضوع لم يقل وحدة المحكوم عليه لان المصنف لم يبين تناقض الشرطيات بل وحدة الزمان الخ اي زمان النسبة لازمان صدور الحكم عن المحاكم بالوقوع او الالاقع فان قولنا زيد نائلا وزيد ليس بنائلا متناقضان سواء كان الحكم بهما في زمان واحد او في زمانين وكذا الحال في وحدة المكان ١٢ صادق به الله اي كون النسبة فيهما مقيدة

الاولى وحدة الموضوع لانهما لو اختلفتا في هذه الوحدة لم تتناقضا نحو زيد قائم وعمر ليس بقائم والثانية وحدة المحول اذ لو اختلفتا فيهما لم تتناقضا نحو زيد كاتب وزيد ليس بشاعر والثالثة وحدة الزمان اذ لو اختلفتا فيهما لم تتناقضا نحو زيد قائم ليلا وزيد ليس بنهارا والرابعة وحدة المكان لانهما عند اختلافهما فيهما لم تتناقضا نحو زيد قائم في الدار وزيد ليس بقائم في السوق والخامسة وحدة الاضافة لانهما لو اختلفتا فيهما لم تتناقضا نحو زيد اب لعمر وزيد ليس باب بكر والسادسة وحدة القوة والفعل لانهما لو اختلفتا فيهما لم يتناقضا في النسبة في احداهما بالقوة وفي الاخرى بالفعل ثم تناقضا نحو الخمر في الدان مسكراي بالقوة والخمر في الدان ليس بمسكراي بالفعل والسابعة وحدة الكل والجزء لانهما لو اختلفتا في الكل والجزء لم يتحقق التناقض نحو الزنجي اسوداي بعضه والزرنجي ليس باسوداي كله والثامنة وحدة الشرط لعدم تحقق التناقض بين القضيتين عند اختلاف الشرط كقولنا

بالقوة والفعل ١٢ له قوله نحو الخمر في الدان الخ قال مولانا الصادق رح لا يد من محل اللام على العهد حتى تكون القضية مضمومة ولا يخرج عما نحن فيه وكذا الحال في مثال الاختلاف في الكل والجزء والاختلاف في الشرط ولا يبعد ان يقال المقص تمثيل مجرد الاختلاف فيهما وان كان الاولى التمثيل بالخصوصيات انتهى ١٢ له قوله اي بالقوة الخ قال مولانا عبد الحكيم اراد بالقوة عدم الحصول في الزمان الحال مع امكانه له وبالفعل الحصول في الحال انتهى ١٢ له قوله لو اختلفتا الخ وكذا لو اختلفتا في الجزء بان يكون الحكم في احداهما على الجزء والاخرى على جزء اخر نحو الزنجي اسوداي بعضه والزرنجي ليس باسوداي بعضه ١٢ له قوله والجزء الخ لا يخفى عليك انه لا يتحقق في تحقق التناقض مجرد الاتحاد في الجزء بل لابد من الاتحاد في خصوص الجزء بان يكون الموضوع في الايجاب هو الجزء الذي كان موضوعا في السلب بعينه وبيان الشارح قاصر عنه والبيان الوافي ان يقال لانهما اذ اختلفتا في الكل والجزء او في الجزء لم يتحقق التناقض بينهما ١٢ صادق به

له قوله اي بعضه الخ وهو وحدة وشعلا ١٢ السيد محمد حسين له قوله اي كذا الخ فان عظامه واحصائه واطقاره وعينه فليس باسوداي له قوله وحدة الشرط الخ معناه اذا اعتبر من احداهما قيدا لابدان يعتبر ذلك في الاخرى كذا افاد مولانا عبد الحكيم السالكوني رحمه الله تعالى له قوله اختلاف الشوط الخ اهم من ان يكون الشرط مذكورا في كليهما كما في المثال المذكور في الشرح او في احداهما دون الاخرى نحو الانسان كاتب بشرط آلات الكتابة والانسان ليس بكاتب

له قوله بشرط كونه ابيض الز فان البياض لكونه ساطعا يفرق الروح الباصرة فلا بد له ان يجتمع اجزائه <sup>ثلاث</sup> كما يكون له في لون اسود واخضر

بل من شان البياض وسطوعه بل من شان كل نور وضياء تفريق الروح الباصرة وتبديده ولذا يضعف البصر بروية الاشياء البيعن الصافية والاضواء الا نوار ١٢ مولوى النور على

له قوله انما هي الموجبة الجزئية الخ قال مولانا انور وقد اورد على المحصر المذكور في القاعدة الاولى وهي قوله فنقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية بان نقيض الموجبة التي المحصر موضوعها في فرد واحد مثل كل واجب بالذات قديم بالذات وكل مورد القسمة الى التصور والتقسيم علم سلبية مهيمنة لا سالبية جزئية وهي قولنا ليس الواجب بالذات بقديم بالذات وليس مورد القسمة الى التصور والتقسيم يعلم فكيف يستقيم المحصر على المحصر في القاعدة الثانية وهي قوله فنقيض السالبة الكلية انما هي الموجبة الجزئية بان نقيض السالبة التي المحصر موضوعها في فرد واحد موجبة مهيمنة لا جزئية فان نقيض قولنا لا شئ من الواجب بالذات بقديم بالذات هو قولنا الواجب بالذات قديم بالذات وقد يجاب تارة بان المقصود بيان نقائص القضاء

الجسم مفراق للبصر اى بشرط كونه ابيض والجسم ليس بمفراق للبصر اى بشرط كونه اسود واذا عرفت هذا فنقول <sup>القياس</sup> ان **النقيضتين**

اذا كانت احدهما موجبة كلية ينبغي ان تكون الاخرى سالبة جزئية واذا كانت سالبة كلية ينبغي ان تكون الاخرى موجبة جزئية فنقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية كقولنا

كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان ونقيض السالبة الكلية انما هي الموجبة الجزئية كقولنا لا شئ من الانسان بحيوان وبعض الانسان حيوان وبقيية هذا

وكيفيته سياتى في المحصورات والحق ان ايراد المصنف <sup>في القرنين قوى</sup> هذا اى قوله ونقيض الموجبة الكلية الخ ههنا ليس في موضعه وانما موضعه بعد تحقيق المحصورات قال

المحصورتان لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلا فهما في الكلية والجزئية لان الكليتين قد تكذبان كقولنا كل انسان كاتب لا شئ من الانسان بكاتب والجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب

المستعارة المستعارة في العلوم وامر ان النقص ليست كذلك وتارة بان المراد من الجزئية الحقيقة وما في حكمها من المهملات وحق الجواب ان لفظه بعض لا تقتضى الافراد المحققة ولا المقدرة بل تحقق الافراد في الجملة وحينئذ تساوq المهملات

المستعارة المستعارة في العلوم وامر ان النقص ليست كذلك وتارة بان المراد من الجزئية الحقيقة وما في حكمها من المهملات وحق الجواب ان لفظه بعض لا تقتضى الافراد المحققة ولا المقدرة بل تحقق الافراد في الجملة وحينئذ تساوq المهملات



له قوله قد تكذب بان الخ اى حيث كان الموضوع اعم من المحمول نحو كل حيوان انسان ولا شئ من الحيوان بانسان فان ثبوت  
الانسانية لكل فرد من افراد الحيوان ممنوع والا لصار الانسان مساويا للحيوان ادا هم منه وسلبها منه ايضا كذلك والا  
لم يبق الحيوان اعم بل ميانا وفس عليه صدق الجزئيتين في الصورة المذكورة في مثل قولنا بعض الحيوان انسان و

بعضه ليس انسانا محمد البلى  
له قوله فحكمها حكم  
المحمولتين الخ بمعنى ان كل  
ما هو شرط التناقض بين  
المحمولتين من الاتفاق في  
الوحدات الثماني والاختلاف  
في الكمية هو شرط التناقض  
بين المهملتين بان تا والاختلاف  
بالكيفية والاخرى بالجزئية  
واما بدون التا ويل فالتناقض  
بينهما ولا يبعد ان يكون المعنى  
كما ان نقيض المحصورة الجزئية  
المحصورة الكلية كذلك نقيض  
المهملة المحصورة الكلية من  
حيث انها في قوة الجزئية ١٣  
من الصلوق رحمه الله عليه  
قوله في قوة الجزئيات الخ  
من حيث ان الحكم في كل  
منها على الافراد بلا تمييز غير  
ان الجزئية ذكر فيها سور  
بمخلاف المهملة لانها  
لم يذكر فيها سور ١٢ له  
قوله العكس الخ وفي العكس  
المستوى والعكس المستقيم  
قال مولانا عبد الحكيم وانما  
سمى مستويا لاستوائه و  
موافقته مع الاصل في  
الطرفين بخلاف عكس النقيض  
يقال استوى الملامد والخشب  
السيد محمد حنين البخاري  
فيه قوله ان يصير الموضوع  
الخ قال الحق الدواني في  
حاشية على حاشية السيد

**اقول** ان كانت القضيتان المتناقضتان محمولتين لا يتحقق  
التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية بان تكون احداهما  
كلية والاخرى جزئية وهذا انما يكون بعد اتفاقهما في الوحدات  
المذكورة ولوقيل بعد قوله في الكلية والجزئية قوله ايضا لكان  
اولى ليكون اشارة اليه اعني بعد اتفاقهما في الوحدة المذكورة  
وانما قلنا انه لم يتحقق التناقض في المحمولتين الا بعد اختلافهما  
في الكلية والجزئية لان الكليتين قد تكذبان نحو كل انسان كاتب  
ولا شئ من الانسان بكاتب والجزئيتين قد تصدقان كقولنا  
بعض الانسان كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب فنقيض الكلية  
الجزئية لا الكلية وبالعكس اعني نقيض الجزئية الكلية لا الجزئية و  
ان كانت القضيتان مهملتين فحكمها حكم المحمولتين لان المهملات  
من المحصورات في الحقيقة من حيث انها في قوة الجزئيات قال العكس  
هو ان يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء السلب لايجاب  
والتصديق والتكذيب بحاله **اقول** من تلك الاصطلاحات المنطقية  
المذكورة العكس هو عبارة عن ان يصير الموضوع في القضية محمولا و

المستوى والعكس المستقيم الخ  
بعضها بالاراد يكون في الجزئية  
او تاليا

السند على شرح التسمية للعكس المستوي معينان احدهما المعنى المصدرى وهو تبديل الطرفين اى الموضوع و  
المحمول في الحلية والمقدم والثاني في الشرطية وثانيتها القضية الحاصلة بعد هذا التبديل وكل من هذين  
المعنيين اصطلاحى انتهى

له قوله لان ما هو الموضوع الخ وذلك ان الموضوع ذات والمحمول وصف والعكس لا يصير الامر بالعكس بل محمول  
العكس وصف الموضوع و  
موضوعه ذات المحمول  
بجلاف ما لو قيل العكس  
هو جعل الجزء الاول لقائه  
لا يرد عليه هذا السؤال  
كما لا يخفى في السيد محمد حسين  
النجاري الجيلاوهي مخفر  
الله له ولوالديه **عليه**  
قوله عكس الشرويات  
الجزلان طرفيها ليمينان  
بالموضوع والمحمول الا  
ان يقال ان خروج عكس  
الشرويات لا يصح لان  
المصنف في نماين في  
كتابه عكس الحملات  
لا الشرويات فيكون للمور  
عكس الحملات **عليه**  
قوله لا فهو الخ اى  
تتبعوا القضايا المستقلة  
في العلوم فلم يجدوا  
اكثرها بعد التبديل  
المذكور صادقة لازمة  
لا اصل الا موافقة له  
في الايجاب والسلب و  
انما قال في الاكثر  
لانهم قد وجدوا القضايا  
القليلة صادقة لازمة  
لا اصل مع كونها مخالفة  
له ايضا كما في قولنا كل  
انسان حيوان فانه كما  
يصدق بعد للتبديل  
بعض الحيوان انسان

المحمول موضوعا مع بقاء الكيف اى الايجاب والسلب اى ان كان  
الاصل موجبا كان العكس موجبا وان كان سالبا كان العكس  
ايضا كذلك ومع بقاء الصدق والكذب اى ان كان الاصل  
صادقا باقى وجهه كان العكس ايضا كذلك وان كان كاذبا كان  
العكس ايضا كذلك كما اذا اردنا ان نعكس قولنا كل انسان  
حيوان جعلنا الجزء الاول ثانيا والثاني اولاً وقلنا بعض الحيوان  
انسان واذا اردنا ان نعكس قولنا لا شئ من الحجر بانسان  
قلنا لا شئ من الانسان بحجر ولو قال المصنف العكس هو  
جعل الجزء الاول من القضية ثانيا والجزء الثاني اولاً وكان  
اصوب لان ما هو الموضوع لا يصير محمولا وما هو المحمول  
لا يصير موضوعا اصلا ولئن سلمنا ذلك لكن يخرج عن  
التعريف عكس الشرويات وانما اعتبر بقاء السلب و  
الايجاب لانهم تتبعوا القضايا فلم يجدوها في  
الاكثر بعد الجعل المذكور صادقة لازمة للاصل  
اى جعل الموضوع محمولا **عليه**  
الا موافقة لها في السلب والايجاب وانما اعتبر

يصدق بعض الحيوان ليس بانسان ايضا الا انه لما كان الموافقة للاصل امرامطرد اعتبروه **عليه**

**له قوله** بقاء الصدق الذي يكون الصدق في الاصل والعكس باقيا كما كان ولا يتبدلان في الصدق بمعنى انه لو فرض  
 الاصل صادقا يلزم منه صدق عكسه لذاته مع قطع النظر عن خصوصية المواد ولا يجب ان يكونا صادقين في الواقع  
**له قوله** مستحيل الخ قال مولانا الصادق رحم وذلك لاستلزامه انفكاك اللازم عن الملزوم فيلزم ان لا يكون  
 اللازم لازما لازما والملزوم

ملزوما بناء على ما عرفت  
 من ان لازم الشيء ما يمتنع  
 انفكاكه والقول اللازم ما  
 مساو للملزوم اذ امر منه  
 مطلقا وصدق احدا المتساويين  
 بدون الآخر وكذا صدق  
 الاخص بدون الاعم محال  
 انتهى **له قوله** خطأ فاحشا  
 الزهكدا قال السيد المحرير  
 لكن العلامة التفتازاني اول  
 هذه العبارة في شرحه و  
 قال معناه ان يكون مجموع  
 التصديق والتكذيب بحاله  
 لان كلا منهما يكون بحاله  
 والمواد يكون المجموع بحاله  
 كون التصديق بحاله  
 اطلاقا لفظ على احد محتملة  
 على التعين انتهى **له**  
**قوله** لا يلزم ان تنعكس  
 كلية الخ وتكون كل ناطق  
 انسان عكسا لقولنا كل انسان  
 ناطق ممنوع لان العكس ما  
 يكون لازما بالنظر الى نفس  
 التبدل ومصادق قيام  
 الدليل مع قطع النظر عن  
 خصوصية المادة **له** بدليج  
 الميزان بزيادة من العاشية  
 المنهية **له** قوله يلزم  
 ان تنعكس جزئية الخ قال  
 مولانا الصادق رحم ونقتض  
 ذلك بمثل كل واجب بالذات  
 قديم بالذات وكل واجب لذاته

**له** بقاء الصدق لان العكس لازم للقضية فلو فرض صدقها بدون  
 صدق العكس لزوم صدق الملزوم بدون صدق اللازم  
 وصدق الملزوم بدون صدق اللازم مستحيل ولو يعتبر  
 بقاء الكذب لانه لا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم  
 فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه وهو  
 قولنا بعض الانسان حيوان فعلى هذا قول للمصنف والتكذيب  
 لا يكون الا خطأ فاحشا مجاوزا عن الحد قال المرجبة الكلية لا تنعكس  
 كلية اذ تصدق كل انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان  
 انسان بل تنعكس جزئية لانا اذا قلنا كل انسان حيوان يصدق  
 قولنا بعض الحيوان انسان فاننا نجد الموضوع شيئا موصوفا بالانسان  
 والحيوان فيكون بعض الحيوان انسانا **قول** القضية التي  
 تكون موجبة كلية لا يلزم ان تنعكس كلية بل يلزم ان  
 تنعكس جزئية اما عدم انعكاسها كلية فلانها ينتقض  
 بمادة يكون المحمول فيها اعم من الموضوع وعند الانعكاس  
 يلزم صدق الاخص على كل افراد الاعم وهو محال مثلا يصدق قولنا

هو الله تعالى وكل مورد القسمة الى التصور والتصديق علم وبعض النوع انسان فان الاول يتعكس الى الموجبة الكلية  
 والثاني الى الشخصية والثالث الى الموجبة الطبيعية والرابع الى السالبة الكلية والجواب بدمحة الخ لاي حمل  
 الجزئي الحقيقي وصدق الاصل في البعض وكذا بالعكس في البعض ان الكلام في القضايا المتعارفة في العلوم انتهى **له**

له قوله محال الخ لانه لو صدق الاخص على جميع افراد الاعمر وقد كان الاخص صادقا على جميع افراده يلزم ان يكون الاعم والاص  
متساويين هذا خلف ١٢ له قوله فيكون بعض الحيوان انسانا الخ قال مولانا نور علي وذلك لانه اذا صدق كل انسان  
حيوان فلا يغلو احدنا امان ان يصدق كل حيوان انسان او بعض الحيوان انسان فان منعم الاول فلا مجال لمنع الثاني وهو المطلوب

له لان نقض الموجبة الجزئية  
السالبة الكلية ١٢ له لان  
السلب الكلي لا يتحقق الا بين  
المتباينين ١٢ له قوله او  
يعزم ذلك النقيض لا يحطف  
على قوله فيلزم المناقاة الخ  
وهذا الطريق يسمى طريق الخلف  
وتقر به ان يقال العكس صادق  
على تقدير صدق الاصل و  
الا لصدق نقيضه وهو مع  
الاصول ينتج محالا فيكون العكس  
صادقا اعلم ان طريق الاقتران  
الناجور في الموجبات و  
السوالب الموكية دون السوالب  
البيضة لتوقفه على وجود  
الموضوع وعدم استدعاء  
السالبة البسيطة وجوده  
بخلاف طريق العكس الخلف  
فانهما يجريان في الجميع فلهذا  
كانا اولي من الاول ١٢  
له قوله وهو محال الخ  
لانه سلب الشيء عن نفسه  
فان قيل لا تراه استحالته عند  
عدم الموضوع قلنا الاصل  
موجبة فيقتضى وجود  
الموضوع وسلب الشيء  
عن نفسه عند وجوده  
بالضرورة محال ١٢ ما  
كث قوله تنعكس موجبة  
جزئية لنقض ذلك بمثل  
بعض الموجود قديم بالذات  
وبعض الواجب بالذات  
هو الله تعالى وبعض

كل انسان حيوان ولا يصدق قولنا كل حيوان انسان ولا يلزم  
ان يصدق الانسان الذي هو الاخص على كل من الحيوان الذي  
هو الاعم وهو محال واما انعكاسها جزئية فلا تاذا قلنا كل  
انسان حيوان نجد شيئا موصوفا بالانسان والحيوان وهو ذات  
الانسان فيكون بعض الحيوان انسانا هذا ما ذكره المصنف في  
تعليل انعكاسها جزئية والاولى ان يقال فيه اذا صدق كل  
انسان حيوان لزم ان يصدق بعض الحيوان انسان ولا يصد  
نقيضا هو لا شئ من الحيوان بانسان فيلزم المناقاة بين الحيوان  
والانسان فيصدق لا شئ من الانسان بحيوان وقد كان  
الاصول كل انسان حيوان هذا خلف او يضم ذلك النقيض  
الى الاصل لينتج سلب الشئ عن نفسه وهو محال هكذا كل  
انسان حيوان ولا شئ من الحيوان بانسان ينتج من الشكل الاول  
لا شئ من الانسان بانسان وهو محال قال الموجبة الجزئية تنعكس  
جزئية بهذه الوجه ايضا اقول القضية الموجبة الجزئية ايضا تنعكس  
موجبة جزئية كما ان القضية الموجبة الكلية تنعكس اليها والوجه ههنا

موزة القسمة الى التصور والتصديق علم وبعض النوع انسان فان الاولى تنعكس الى الموجبة المصملة  
والثانية الى الموجبة الشخصية والثالث والرابع الى الموجبة الطبيعية والجواب ما مر ١٢ ك ك ك

له قوله يلزم الخ قال مولانا الصادق <sup>ع</sup> ونقص ذلك بمثل لا شيء من الحجر يزيد ولا شيء من من مورد القسمة الى التصور والتصديق يعلم ولا شيء من الجزئي الحقيقي بانسان ولا شيء من الانسان بنوع فان الاول يتعكس الى السالبة التضمينية والثاني الثالث الى السالبة الطبيعية و

كالجثة التي ذكرناها فيها فانه اذا صدق بعض الحيوان انسان <sup>اشارة الى دليل الاقتراض ١٣</sup>

يلزم ان يصدق بعض الانسان حيوان لاننا نجد ههنا شيئاً موصوفاً <sup>متملاً ١٤</sup>

بالحيوان والانسان فيكون بعض الحيوان انسانا او نقول على تقدير <sup>ايماء الى طريق العكس ١٥</sup>

صدق قولنا بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق بعض الانسان

حيوان والا لصدق تقيضه وهو لا شيء من الانسان مجيوان يلزم

عكسه وهو لا شيء من الحيوان بانسان وقد كان الاصل بعض

الحيوان انسان هذا خلف او نضم هذا اللازم الى الاصل حتى يلزم <sup>ادعوى الى طريق الخلفين ١٦</sup>

سلب الشيء عن نفسه كما مر قال والسالبة الكلية تتعكس كلية

وذلك بين بنفسه فانه اذا صدق لا شيء من الانسان بحجر

يصدق لا شيء من الحجر بانسان اقول السالبة الكلية يلزم ان تتعكس

سالبة كلية وذلك اى انعكاسها الى السالبة الكلية بين بنفسه <sup>لانه</sup>

اذا صدق لا شيء من الحجر بانسان يلزم ان يصدق لا شيء من الانسان <sup>هذا طريق العكس ١٧</sup>

بحجر والا لصدق تقيضه وهو بعض الانسان بحجر وتنعكس الى قولنا <sup>والا يلزم ارتقاء التقيضين ١٨</sup>

بعض الحجر انسان وقد كان الاصل لا شيء من الحجر بانسان هذا خلف

او نضمه اعني التقيض وهو بعض الانسان بحجر الى الاصل لينتج <sup>هذا طريق الخلف ١٩</sup>

المجواب ما مر انتهى ١٢  
السيد محمد حسين البخاري  
الجلاء وهى له قوله  
لانه اذا صدق الخ و  
بوجه آخر وهو ان  
يقال اذا صدق سلب  
المحمول عن كل افراد  
الموضوع صدق سلب  
الموضوع عن كل افراد  
المحمول اذ لو ثبت شيء  
من افراد المحمول حصل  
الملاقاة بين المحمول و  
الموضوع في ذلك الفرد  
وقدم ان الملاقات  
تصح الموجبة الجزئية  
عن الطرفين وصدق  
الموجبة الجزئية عن  
الطرفين يتا في السلب  
الكل عن احدهما انتهى  
١٣ من يكره زى الله  
قوله والا لصدق  
تقيضه الخ انما قصر  
على طريق العكس الخلف  
ولم يذكر الاقتراض  
لان الاقتراض لا يجري  
في السالبة الجزئية ١٤  
له قوله وقد كان  
الخ واذا بطل العكس  
بطل الاصل لان عكس  
القضية لازم للقضية  
ومن البين ان بطلان

اللازم يوجب بطلان الملزوم والا يلزم ان يكون الملزوم موجودا بدون وجود اللازم وهو يستدعي انفكاك اللازم  
عن الملزوم فلم يكن اللازم لازما والملزوم ملزوماً هذا خلف ١٥ كوكب كوكب

له قول فهو انسان بالضرورة الى هذه القضية كلية ضرورية صادقة لانه حكم فيها بالضرورة النسبة مادام ذات الموضوع موجودة فيكذب السالبة الجزئية التي هي نقيضتها وان كانت كذبة وهو المطلوب ١٢ مولوى الزر على له قوله وكل ما هو مجر فهو مجر دائما الى اعلم ان هذه القضية دائمة كلية لكون الحكم فيها بادوام النسبة مادام ثبوت الانسانية

لبعض افراد الجمر فيكذب  
تقيض العكس اعنى قولنا  
بعض الانسان مجر حاصله  
انه يلزم حينئذ سلب الشئ  
عن نفسه من جعل تقيض  
العكس الذى هو المنافي  
للدائمة الكلية وهو قولنا  
ما هو مجر فهو مجر دائما صغرى  
القياس وهي قولنا بعض  
الانسان مجر فيكون الصغرى  
باطلة اعنى تقيض العكس ١٢  
له هذا المثال قد يوجد  
في بعض النسخ ١٢ له قوله و  
السالبة الجزئية الى قال هو كذا  
الصادق ١٢ اعلم ان عدم  
العكاس السالبة الجزئية  
مطلقا هو مذهب المتقدمين  
واما المتأخرون فذ هو الى  
ان انعكاس السالبة الجزئية  
المشروطة الخاصة كقولنا  
بالضرورة اودائما ليس بعض  
الكاتب ساكن الاصابع مادام  
كاتبه لا دائما فانه يتعكس  
عند هم الى قولنا دائما ليس  
بعض ساكن الاصابع بكاتب  
مادام ساكن الاصابع والحق  
ان المتعبر في عقد الوضع ان  
كان هو الامكان فالقول  
قول المتقدمين وان كان هو  
الفعل كما هو ظاهر مذهب  
شيخ الرئيس فالقول قول  
التأخرين والتفصيل لا يناسب  
هذا المختصر ١٢ وهو قولنا

سلب الشئ عن نفسه هكذا بعض الانسان مجر ولا شئ من الجمر  
بانسان ينتج من الشكل الاول بعض الانسان ليس بانسان و  
هو مستحيل لصدق قولنا كل ما هو انسان فهو انسان بالضرورة  
وكل ما هو مجر فهو مجر دائما قال والسالبة الجزئية لا عكس  
لها لزوما لانه يصدق بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق  
عكسه اقول السالبة الجزئية لا يلزم ان تنعكس لزوما كثيرا  
والا انتقض بمادة يكون الموضوع فيها اعم من المحمول فيصدق  
سلب الاخص عن بعض الاعم ولا يصدق سلب الاعم عن بعض  
الاخص لان كل اخص يستلزم الاعم فان قولنا مثل بعض الحيوان  
ليس بانسان كالفرس وغيره يصدق ولا يصدق عكسه وهو  
بعض الانسان ليس بجوان لصدق تقيضه وهو كل انسان  
حيوان بالضرورة والا يوجد الكل بدفن الجزء وهو محال وانما  
قيد بقوله لزوما كليا لانه قد يصدق العكس في بعض المواد  
مثلا يصدق بعض الانسان ليس مجر ويصدق عكسه ايضا  
هو بعض الجمر ليس بانسان قال القياس هو قول مؤلف من

بعض الانسان ليس مجر ١٢ له قوله ولا يصدق عكسه الخ واذا الريدق الجزئية لو يصدق الكلية لان السالبة الجزئية  
اعم من السالبة الكلية وكذب الاعم يستلزم كذب الاخص ١٢ له قوله في بعض المواد الخ وهي مادة التباين كما في المثال  
المذكور في الشرح او العوم من وجه نحو بعض الانسان ليس بابيض وبعض الابيض ليس بانسان ١٢ له انما سمي القياس قياسا لاجل جعل

له **قوله** للطلب الا على الخ قال المحقق الدواني وحاصله ان المقصود من العلوم التصديقات بمسائلها ولما كان التصديق لا يبدل  
 من التصديق الى التصور ايضا لكن اليوش عنه انما هو لكونه مبدأ له لا من حيث انه مقصود بالذات فالقصد بالذات ليس  
 الا التصديق والمنطق لا يبحث عن التصديق ايضا الا من حيث الايصال وموصل التصديق الى الجهول القياس والاستقراء  
 والمثيل لكن العمدة منها القياس فكان القياس اعلى المطالب واقصى المآرب انتهى ١٢ **قوله** قول مؤلف الخ  
 قال مولانا الصادق **قيل** القول هو المؤلف فذو كواحد هما يعني عن ذكر الآخر واجب بان الاقتدار على احدهما  
 يوهما ان القول والتوكيد من قبيل فرد من الافراد على ان يكون من للتبصيص انتهى ١٣ هكذا قال مولانا

**اقوال** متى سلمت لزوم عنها لذاتها **قول** اخر **اقول** **المطلب** على  
 والمقصود لا قصي من الاصطلاحات المنطقية المذكورة القياس  
 ورسومة بانه **قول** مؤلف من **اقوال** متى سلمت لزوم عنها اي عن  
 تلك **الاقوال** لذاتها **قول** اخر **قولنا** العالم متغير وكل متغير حادث  
 فانه مركب من **قولين** اذا سلمت لزوم عنها لذاتها **العالم** حادث  
 والمراد من **القول** اعم من ان يكون معقولا او ملفوظا والمراد  
 من **الاقوال** ما فوق الواحد ليتناول القياس المؤلف من **القولين**  
 والقياس المؤلف من **اقوال** فوق الاثنين **فالقول** الواحد لا يسمى  
 قياسا وان لزوم عنه لذاته **قول** اخر **كعكس** المستوى وعكس  
 النقيض **وقوله** متى سلمت يشير الى ان تلك **الاقوال** لا يلزم ان  
 تكون مسلمة في نفسها بل يلزم ان تكون بحيث لو سلمت لزوم عنها  
 لذاتها **قول** اخر ليدخل في التعريف القياس الذي مقدّمه صادقة  
 والذي مقدّمه كاذبة **قولنا** كل انسان جماد وكل جماد حمار

بحر العلوم تافلا عن المصنف ١١  
**قوله** لزوم عنها الخ المراد  
 من اللزوم ههنا اللزوم بطريق  
 الكسب والنظر اعم من ان يكون  
 بينا او غير بين فخرج المنهات  
 عن التعريف ودخل الاشكال البنية  
 الاحتاج فيه قال الصادق **ولو**  
 قال عنه لكان اولي ليكون  
 الضمير والا على القول فان  
 تانيث الضمير ولو جاء الى  
 الاقوال يوهم خروج الصورة  
 من القياس واستقلال المادة  
 في الاتحاج ١٢ **قوله** قول  
 اخر قال المحقق الدواني في حاشيته  
 على حاشية شرح التمشيه ثم  
 اعلم انه قال بعضهم ان لزوم  
 قول اخر على نوعين اما بموجب المحقق  
 في الخارج واما بموجب العلم المحقق  
 في الذهن فاللزوم لا يلزم ههنا  
 انما هو بموجب العلم المحقق  
 بالمقدّمين على الهيئة للكدائية  
 بوجوب التصديق بالنتيجة كما  
 تحققهما محقق النتيجة لعدم  
 لزوم تحقق طر في القضية فكيف  
 تحققها وتتحقق النتيجة لكن لا  
 يخفى عليك انه قال في تعريف  
 القياس متى سلمت الى باداة

الشروط واداة الشروط يشتمل المحقق والمقدّم ولا يلزم التحقق في نفس الامر بل على تقدير تسليم مقدّم متى  
 القياس يعني لو سلم تحقق تلك القننايا في نفس الامر ويلزم ايضا تحققة بموجب العلم فان التصديق بقضاء القياس  
 بوجوب التصديق بالنتيجة لكن المحصر عليه غير مسلم فتأمل انتهى ١٢ **قوله** اذا سلمت الخ هكذا في النتيجة ولعل التانيث تكون  
 القولين عبارة عن القضيةين وذلك ان قول بصيغة المتكلم ١٢ **قوله** وكذا اكل جمع يستعمل في تعريفات هذا الفن ١٣ **قوله**  
 قال قول الواحد الخ قال مولانا الزور واما القياس الذي يطوى احدى مقدّميه كان يقال فلان يطوى بالليل فهو سارق  
 فداخل في التعريف لان النتيجة لا تحصل الا من الازدواج سواء كانت الاخرى في الخارج او في الذهن انتهى ١٣ السيد محمد حسين

له قوله عن الاستقراء الخاى الاستقراء الناقص والتمثيل الظنى واما الاستقراء التام والتمثيل القطعى فهما  
من افراد القياس لكنهما مستنزمين النتيجة كالاقيسة ١٢ له قوله لكن لا يلزم عنهما الجزيل انهما  
من اقسام الحجية والدليل واذا لم يلزم عنهما شئ آخر فلا يكون تعريف الدليل والحجة بما يلزمه شئ آخر

صحيحا واجيب عن بيان المراد  
باللزوم في تعريف الدليل  
هو العلاقة المصححة للحجة  
وفي القياس هو امتناع  
الافتكاك مصاديقه ٣  
الاولى عن الحجية لكونها اعم  
من القياس ١٢ له قوله مقدم  
اجنبية فهذا هو المشهور  
وحاصلان المقدمتين المذكورتين  
تنجنان امساو لساو لبحر فاذا  
ضمنناها الى الواسطة للذكرة  
انجنتا امساو لبحر ومنهم من  
قال المقدمة الاجنبية هي  
قولنا كل مساو لب مساو لكل  
ما يساويه بحر وفي كل من هذه  
الاقوال نظروا الاقرب هو  
الاخير ١٢ له قوله كما في  
قياس المساواة الخ قال  
مولانا الصادق في القياس  
هنا ليس بالمعنى الذى نحن  
فيه بل قد وضع مجموع  
المضاف والمضاف اليه للمضغ  
الذى ذكره الشارح رده هنا  
قبل ان يسمي بقياس المساواة  
لساواة موضوع مقدمته  
في المحمول وقيل لا اعتبار  
المساواة في محمول مقدمته  
في بعض افراده كالمثال المذكور  
في الشرح وقيل ليجوب تساوى  
موضوع المقدمة الاجنبية و  
محمولها فيه وهو الاقرب لانتفى  
١٢ له قوله جعلت جزء القياس  
الخ في الاشارات المقدمة

فان هذين القولين وان كانا في نفسيهما الا انهما بحيث لو سلنا  
لزم عنهما كل انسان حمار وقوله لزم عنها احتريزه عن الاستقراء  
والتمثيل لانهما وان سلم مقدماتهما لكن لا يلزم عنهما شئ آخر  
لا مكان التخالف في مدلوليهما عنهما وقوله لندايتها احتريزه عن  
القياس الذى يلزم عنه بعد التسليم قول آخر لذاته بل  
بواسطة مقدمة اجنبية كما في قياس المساواة وهو ما  
يتركب من قولين بحيث يكون متعلق محمول اولهما موضوع  
الآخر كقولنا امساو لب و ب مساو لبحر فان هذين القولين  
يستلزمان امساو لبحر لكن لندايتها بل بواسطة مقدمة  
اجنبية وهي ان كل مساو لمساوى الشئ مساو لذلك الشئ  
وانما قال من اقوال ولم يقل من مقدمات لتلا يلزم الدور  
لان المقدمة قد عرفوها بانها ما جعلت جزء القياس فأخذ  
القياس في تعريفها ولو اخذت هي ايضا في تعريف القياس  
لزم الدور قال وهو اما اقتراى مثلا كل جسم مؤلف  
وكل مؤلف محدث ينتج كل جسم محدث واما استثنائى كقولنا ان

جزء القياس اذ الحجية كانه اداد بالحجة في هذا التعريف ما عد القياس كما يستفاد من سياق كلامه كذا فاذا  
مولانا نور على رحمه الله تعالى ١٢



**له قوله** وان كان عين النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل المراد يكون النتيجة مذكورة بالفعل في القياس انما باجزائها المادية وهى اتم التاليفية مذكورة في القياس وان عرض عليها ما يحوجها عن كونه قضية وعن احتمال لزوما وهذا يعقل ما اوردت

الاشتمال يتاقي وجوب  
 المعايرة وان النتيجة لو  
 كانت بعينها مذكورة في  
 القياس لكان العلم بالنتيجة  
 مقدما على القياس وان  
 نقيضها لو كان بعينها مذكورا  
 في القياس لكان التصديق  
 بنقيض النتيجة مقدما على  
 القياس فلا يتصور التصديق  
 بها ١٢ يدعي الميزان **له**  
**قوله** لكون الحدود الخ  
 فيه اراد بالحدود الحد  
 الاوسط والحد الاكبر والحد  
 الاصغر وباقتراانها عدم  
 استثناء شئ منها ولذا  
 عقبه بقوله غير مستثناة  
 وقد يقال في وجه التسمية  
 ان تاليف هذا القياس كما  
 يكون الا بحرف العطف  
 الموضوع للاقتران ١٢  
 مولوى صادق رحمه الله  
 تعالى **له قوله** ود  
 لكن الخ واعترض عليه  
 بانه ليس معدودا في علم  
 النحو من ادوات الاستثناء  
 فكيف يصح كونه منها واجيب  
 عنه بانه وان لم تعد من  
 ادوات الاستثناء في علم  
 النحو الا انه تستعمل في الاستثناء  
 المنقطع بمعناه ولما كان نظر  
 المنطقي في المعنى عدوه  
 من ادوات الاستثناء ١٢

كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار  
 موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة **اقول** القياس  
 ينقسم الى قسمين اقترااني واستثنائي لانه اذا لم يكن عين النتيجة او  
 نقيضها مذكورا فيه بالفعل فهو اقترااني كقولنا كل جسم مؤلف و  
 كل مؤلف محدث فكل جسم محدث وان كان عين النتيجة ونقيضها  
 مذكورا فيه بالفعل فهو استثنائي كقولنا ان كانت الشمس طالعة  
 فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج فالنهار موجود لكن النهار  
 ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة وانما سمي الاول اقتراانيا  
 لكون **له** الحدود فيه مقترنة غير مستثناة وانما سمي الثاني استثنائيا  
 لاشتماله على اداة الاستثناء وهو **له** لكن والمراد من كون  
 عين النتيجة او نقيضها مذكورا بالفعل في القياس هو ان  
 يكون طرفاها او طرفا نقيضها مذكورين بالترتيب الذي  
 في النتيجة **قال** والمكرر بين مقدمتي القياس فصاعدا  
 يسمى حدا اوسطا وموضوع المطلوب يسمى حدا اصغرا ومجمل  
 المطلوب يسمى حدا اكبرا والمقدمة التي فيها الاصغر تسمى الصغرى

السيد محمد حسين البخاري الجيلا دهن **له قوله** حد اوسط الخ وانما سمي حدا لكونه طرفا للنسبة وكذا الحال  
 في اخويه ١٢

له قوله علم ان المشترك الخ اعلم انهم قالوا لا بد في كل قياس محلي بسيط من مقدمتين تشتركان في حدلات  
نسبة محمول المطلوب الى موضوعه لما كانت مجهولة فلا بد من امر ثالث موجب العلم بتلك النسبة والا تكفي  
تصور الطرفين في العلم بالنسبة فلا يكون نظريا صادقا له قوله وقد مر مثالهما الخ اي مثال المتوسط

بين الموضوع والمحمول  
قوله كل جسم مؤلف وكل  
مؤلف محدث وكذا مثال  
المتوسط بين المقدم والتالي  
وهو قولنا ان كانت الشمس  
طالعة فالنهار موجود  
ولكن الشمس طالعة او  
لكن النهار ليس بموجود  
له قوله في الاغلب الخ  
اي اشرف المحصورات  
المستعلة في العلوم على ما  
دل عليه الاستقراء فلا  
يود ان الحكم بالاختصاص في  
الاغلب فرع امكان الاستقراء  
جميع القضايا وتتبعها و  
من البين انه غير ممكن  
قس عليه الحكم باعمية  
المحمول في الاغلب وانما  
قال في الاغلب في كلا  
الموضعين لان الموضوع  
قد يكون مساويا للمحمول  
في الموجبة الكلية ١٢  
له قوله فتكون ذات  
الصغير الخ قال في الحاشية  
اشارة الى ان الصغير ههنا  
ليس مؤنث اصغر صيغة  
اسم التفضيل حتى يرد عليه  
ان معنى التفضيل لا يستقيم  
ههنا بل هذه صيغة مضافة  
بمعنى ذى كذا كذا بن بمعنى  
ذى لبن وتامر بمعنى ذى  
تمر وليس هذا المعنى محققا  
بوزن الفاعل بل يعبه و

والتي فيها الاكبر تسمى الكبرى **اقول اعلم ان المشترك**  
**المكرب** بين مقدمتي القياس فصاعدا يسمى حدا اوسط  
لتوسطه بين طرفي المطلوب سواء كان موضوعا او  
محمولا او مقدا ما وتاليا وقد مر مثالهما انفا وموضوع  
المطلوب يسمى حدا اصغرا لانه اخص في الاغلب **والاخص**  
اي في آخر الاحوال ١٢  
اقل افراد فيكون اصغرا ومحمول المطلوب يسمى حدا اكبر لانه  
اعم في الاغلب والاعم اكثر افراد فيكون اكبرا والمقدمة  
من مقدمات القياس التي فيها الاصغر تسمى الصغرى  
لاشتمالها على الاصغر فتكون ذات الاصغر وهذا ليس  
الا معنى الصغرى والمقدمة التي فيها الاكبر تسمى  
الكبرى لاشتمالها على الاكبر فتكون ذات الاكبر و  
هذا ليس الا معنى الكبرى واقتران الصغرى بالكبرى في  
الايجاب السلب الكلية والجزئية يسمى قرينة وضربا ولم يذكر  
المص هذا **قال** وهياة التاليف من الصغرى والكبرى يسمى  
شكلا والاشكال اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا في

فصيلا صرح به الفاضل عصمت الله في حاشية على شرح تشريح الافلاك انتهى له قوله قرينة وضربا الخ قال مولانا  
الصادق رح اما قرينة فلا نهى عبارة عما يدل على التامر وتنصب في الكلام اوفى المقام ولا يخفى ان اقتران الصغرى بالكبرى  
يدل على المطلوب واما ضربا فلان الضرب النوع يحصل بالاقتران المذكور النوع من الاشكال انتهى ١٢ ١٣ ١٤

له قوله شكلا في الشكل في اللغة الهيئة وقد يطلق في الضرب والشكل على نفس القياس ١٢ له قوله فهو الشكل الاول الحكاية بدعي الانتاج ولانه اقرب الى الاشكال الى الطبع لكونه وارادا على النظم الطبيعي والمراد بالنظم الطبيعي الانتقال من الاصغر الى الاوسط ثم منه الى الاكبر كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فان الانتقال

فيه من العالم الى المتغير ثم منه الى الحادث فيلزم من هذا الانتقال الانتقال من العالم الى الحادث فيحصل النتيجة وهذا لا يوجد في غير هذا الشكل كما لا يخفى على الذكي الماهر ١٣ له قوله فهو الشكل الرابع الحزب سبب كونه في مرتبة البرهان انه بعد الاشكال من الطبع واختاها اتجاهاً وبخالف الاولى في المتقدمين جميعاً قال في الجديدة شرح ميراليسا غوجي ولذا اسقطه الفارابي والشيخ عن الاعتبار لبعده عن الصبح جداً وعوضه الاستنتاج منه بل اسقطه البعض عن القسمة وثبت القسمة كذا في شرح المطالع انتهى ١٤ له قوله فهو الشكل الثالث الحزب انما جعل ثالثاً لما لو فاقته الاولى في الكبرى التي هي اخص المقدمتين لكونه مستقلاً على الاكبر الذي هو غير المطلوب لذاته هكذا يفهم من كلام العلامة المتفتازاني ١٥ له قوله محمولاً الى هذا المحقق بالبيان الاقتراني الحلي والمناسب لسوق الكلام السابق ان يبدل الموضوع والحمول بالمحكوم عليه وله به ليتناول البيان القياس الاقتراني الشرطي ايضا ١٦ له قوله فهو الشكل الثاني الحزب وانما جعل في المرتبة الثانية لموافقته الاولى في الصغرى التي هي اشرف المقدمتين لكونه مشتملاً على الموضوع الذي لاجله يطلب المحمول في

الصغرى وهو موضوع في الكبرى فهو الشكل الاول وان كان بالعكس فهو الشكل الرابع وان كان موضوعاً فيهما فهو الثالث وان كان محمولاً فيهما فهو الثاني فهذه الاشكال الاربعة المذكورة في المنطق **اقول** الهيئة الحاصلة من اقتران الصغرى والكبرى تسمى شكلاً والاشكال اربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولاً في الصغرى وموضوعاً في الكبرى فهو الشكل الاول كقولنا كل **ج ب** وكل **ب ا** فكل **ج ا** وان كان بالعكس اي ان كان موضوعاً في الصغرى ومحمولاً في الكبرى فهو الشكل الرابع فكل **ب ج** وكل **ب ا** فبعض **ج ا** وان كان الحد الاوسط موضوعاً فيهما اي في الصغرى والكبرى فكل **ب ج** وكل **ب ا** فبعض **ج ا** وان كان محمولاً في الصغرى والكبرى فكل **ج ب** وكل **ب ا** فلا شيء من **ج ا** وانما جعل في الشكل الثالث وان كان محمولاً في الصغرى والكبرى فكل **ب ج** وكل **ب ا** فلا شيء من **ج ا** وهو الشكل الرابع منها بعيد عن الطبع جداً ومن له عقل سليم وطبع مستقيم لا يحتاج الى الثاني

يه ليتناول البيان القياس الاقتراني الشرطي ايضا ١٦ له قوله فهو الشكل الثاني الحزب وانما جعل في المرتبة الثانية لموافقته الاولى في الصغرى التي هي اشرف المقدمتين لكونه مشتملاً على الموضوع الذي لاجله يطلب المحمول في

له قوله الابالتعسر الخ لان النتيجة انما تستعمل منه اما بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة واما بعكس للمقدمتين ليرتد الى الاول وقد يرد الى الثاني بعكس الصغرى وقد يرد الى الثالث بعكس الكبرى ١٢ مولوي الزور على رحمه الله تعالى له قوله بالتعسر

الخ اى بالقياس الى الاستحصال بالشكل الرابع سواء لم يكن هناك تعسر اصلاً كما في الشكل الاول او كان لكن لا كتعسر الرابع كما في الثاني والثالث ١٣ ثم قوله ترتد عند الانتاج الى الاول الخ قال في الجديدة اكتفى على طريق رد هاليه بالعكس مع ان الحجج في اثباتها ثلثة الاقواس والخلف والعكس على ما ذكر في المطولات لانه الاقوى من بينها والمدار للانتاج كما عرفت آنفاً لانه اسهل الطرق بالنظر الى المتعلم انتهى ١٤ ثم قوله لان المحمول الخ اى المحمول انما هو مذكور مطلوب في القضايا حتى يرتبط به الايجاب والسلب وقيل لان المحمول في الاغلب يكون خارجاً تاماً و المتبوع المعروض اشرف ويدل على كون الموضوع اشرف عدم الموضوعات من اجزاء العلوم دون المحمولات وحصرهم بالتمايز به العلوم في الموضوعات ١٥

الى الاول وانما ينتج الثاني عند اختلاف مقدمتيه بالايجاب والسلب اقول من هذه الاشكال الاربعة المذكورة الشكل الرابع وهو بعيد عن الطبع جداً لانه لا يستحصل المطلوب منه الابالتعسر وانما يستحصل بالاشكل الباقية بالتعسر ومن هذه الباقية ما هو اقرب الى الطبع هو الشكل الاول والباقية اعني الثاني والثالث والرابع ترتد عند الانتاج الى الاول ومن له طبع سليم وعقل مستقيم لا يحتاج الى رد الشكل الثاني الى الاول لانه اقرب الباقيين اليه لمشاركته اياها في الصغرى وهي اشرف المقدمتين لاشتمالها على موضوع المطلوب الذي هو اشرف من المحمول لان المحمول انما يطلب لاجله واعلم ان الشكل الثاني انما ينتج اذا كانت مقدمته اى الصغرى والكبرى فيه مختلفتين بالايجاب والسلب اى اذا كانت احدهما موجبة والاخرى سالبة والا لكانتا ايجابيتين او سالبتين واياً ما كان يتحقق الاختلاف في النتيجة اما اذا كانتا موجبتين فلا يصدق كل انسان

له قوله يتحقق الاختلاف الخ بمعنى انه ينتج الايجاب في بعض المواد والسلب في بعضها والغرض من القياس امان يحصل الايجاب على التعيين واما السلب على التعيين واما ثبوت احد ههما لا على التعيين فلا يحتاج الى قياس في نفس الامر ١٦ من الصادقيه عند حيث وقع موضوع المعطوف موضوعاً في صغرى كليهما ١٧

له قوله كان الحق السبب الخ قال في الحاشية هذا حكم الموجبتين الكليتين وقس عليه حكم الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة

الكليّة نحو بعض الانسان  
حيوان وكل ناطق حيوان  
كان الحق بعض الانسان  
ناطق ولو بدلنا الكبرى  
بقولنا كل فوس حيوان كان  
الحق بعض الانسان ليس  
بقوس انتهى ١٢ له قوله  
و مع هذا الشرط الخ قد علم  
من اشتراط هذين الشرطين  
ان ضرور هذا الشكل  
اربعة ان الصغرى  
الموجبة الكليّة والجزئية  
مع الكبرى السالبة الكليّة  
فهيان آخرون وتبيح الفيزي  
المذكورة ليست الاسالبة  
اما كليّة او جزئية لما عرفت  
ان النتيجة تابعة لاجنس  
المقدمتين ١٢ له قوله  
قال والشكل الاول الخ  
قال في الجديدة وانما يتأ  
المصنف ٢٢ ببيان شرائط  
الثاني مع ان المناسب  
اتاخيره عن الاول لانه  
لما اراد بيانه وكان محيل  
لمهولة بيته ولا ثم  
اشتغل ببيان ما هو  
المقصود الا عظم اعنى  
شرائط الاول وضروبه  
استقى ١٢ له قوله استولى  
الخ قال العلامة الخ  
البقاء في الكليات لا يستوي  
بالضم معرب الوترين  
الكبير الذي يرجع  
في احوال الناس الى ما رسمه وفي الاصل الدفتر المجتمع فيه قوانين المملكة والتغير لغة فيه انتهى ١٢

حيوان وكل ناطق حيوان والايجاب فاذا بدلنا الكبرى  
بقولنا وكل فوس حيوان كان الحق السلب واما اذا كانتا  
سالبتين فلا نه يصدق لا شئ من الانسان بخبر ولا شئ من  
الفوس بخبر كان الحق السلب ولو بدلنا الكبرى بقولنا لا شئ  
من الناطق بخبر كان الحق الايجاب بخلاف ما اذا وجد  
الاختلاف بين المقدمتين بالايجاب والسلب و مع هذا  
الشرط يلزم كليّة الكبرى في هذا الشكل والا لاختلف النتيجة  
كقولنا لا شئ من الانسان بقوس وبعض الحيوان فوس والحق  
الايجاب ولو قلنا بعض الصاهل فوس كان الحق السلب  
هذا على تقدير ايجاب الكبرى واما على تقدير سلبها  
فلا نه يصدق قولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم  
ليس بحيوان والحق الايجاب واذا قلنا بعض الحجر ليس  
بحيوان كان الحق السلب ولم يذكر المصنف رحمده الله هذا  
الشرط قال والشكل الاول هو الذي جعل معيار العلوم فؤور  
ههنا ليحعل دستور او ميزان ينتج منه المطالب كلها وضروبه المنتجة

في احوال الناس الى ما رسمه وفي الاصل الدفتر المجتمع فيه قوانين المملكة والتغير لغة فيه انتهى ١٢

له قوله في المطولات الإقال في شرح المطالع الضروب الممكنة الأنعقاد في كل شكل ستة عشر

لان القضايا المنحصرة في  
 المحصورات والمخصوصات  
 والمهملات والمخصوصات  
 غير معتبرة في الانتاج اذ  
 لم يبرهن عليها ولا انها  
 لم تعتبر في العلوم لكونها  
 في معرض التغيير والذوال  
 والمهملات في قوة الجزئية  
 فصار النظر مقصورا على  
 المحصورات فاذا اعتبرت  
 في الصفوي والكبرى يحصل  
 ستة عشر ضروبا وهي  
 الحاصلة من ضرب الأرباع  
 في نفسها هكذا افاد مولانا  
 الصادق رحمه الله تعالى ١٢  
**له قوله** من موجبتين  
 كليتين الجرا قول لو  
 كان هذا الضرب  
 منجبا لكان قولنا  
 كل لا ممكن عام  
 لا ممكن خاص  
 وكل لا ممكن  
 خاص اما واجب او  
 ممتنع انتجتا لقولنا  
 كل لا ممكن عام  
 اما واجب او ممتنع  
 والنتيجة باطلة  
 مع صدق للقدمتين  
 لان الممكن العام  
 اعم من الواجب و  
 الممتنع وهكذا الكلام  
 في الضرب الثاني ١٢

اربعة الضرب الاول كل جسم مؤلف محدث فكل جسم  
 محدث الثاني كل جسم مؤلف ولا شئ من المؤلف  
 بقديم فلا شئ من الجسم بقديم الثالث بعض الجسم مؤلف  
 وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث والرابع بعض الجسم  
 مؤلف ولا شئ من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم  
**أقول** لما كان الشكل الاول من الاشكال الاربعة اصلا و  
 الباقية مرتدة اليه ولهذا ما جعل معيار العلوم الا ذلك  
 اوردت المصرد ههنا مع ضروره المنتجة دون غيره <sup>أي موهبا</sup> يجعل  
 دستور اي قانونا وينتج منه المطلوب <sup>بط</sup> وتوطئة ليفهم منه  
 المقصود وضروره المنتجة اربعة لان القسمة العقلية  
 تقضى ان تكون ستة عشر فسقط منها اثنا عشر كما بين  
 في المطولات وبقى اربعة اضرب الضرب الاول هو  
 ان يكون من موجبتين كليتين والنتيجة موجبة  
 كلية كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث  
 ينتج كل جسم محدث والاضرب الثاني هو ان يكون

له قول<sup>١٢</sup> والنتيجة سالبة كلية الخ قال مولانا الصادق ع يرد عليه ان ينتج قولنا كل لا يمكن عام لا يمكن خاص ولا شئ من اللا يمكن الخاص بلا يمكن عام انه لا شئ من اللا يمكن العام بلا يمكن عام مع صدق المقدمتين انتهى ١٢ ثم لان النتيجة تابعة لآخر المقدمتين ١٣ ثم قول<sup>١٤</sup> والضرب الرابع الخ انما ثبت فعوب الشكل الاول على هذا الترتيب لان المقصود من الاقيسة نتائجها ثبتت ضروريا باعتبار ترتيب نتائجها شرعا فاهدم المنهج الاغرف على غيره ١٥ ثم قوله ومن هذا يعرف الخ اورد

من كليتين والكبرى سالبة كلية والنتيجة سالبة كلية كقولنا  
كل جسم مؤلف ولا شئ من المؤلف بقديم ينتج لا شئ من الجسم  
بقديم والضرب الثالث هو ان يكون من موجبتين والصغرى  
موجبة جزئية والكبرى موجبة كلية والنتيجة موجبة جزئية  
كقولنا بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج بعض الجسم  
حادث والضرب الرابع ان يكون من موجبة جزئية صغرى  
وسالبة كلية كبرى والنتيجة سالبة جزئية كقولنا بعض الجسم  
مؤلف ولا شئ من المؤلف بقديم ينتج بعض الجسم ليس بقديم  
ومن هذا يعرف ان ايجاب الصغرى وكلية الكبرى شرط في  
الشكل الاول والاختلف النتيجة اما الاول فلانه يصدق  
لا شئ من الانسان بفرس وكل فرس حيوان والحق  
الايجاب واذا ابد لنا الكبرى بقولنا كل فرس سهال  
كان الحق السلب اما الثاني فلانه يصدق كل انسان  
حيوان وبعض الحيوان فرس والحق السلب واذا ابد لنا  
الكبرى بقولنا بعض الحيوان ضاحك كان الحق الايجاب

الامام الرازي على اشتراط كلية  
الكبرى في هذا الشكل انه يوجب  
كون الاستدلال بهذا الشكل  
دورا يا قاسدا فضلا عن ان  
تكون بيتا لان العلم بالنتيجة  
موقوف على العلم بالكبرى الكلية  
والعلم بها انما يحصل وعلم  
ثبوت الحكم بالاكبر لكل  
واحد من افراد الاوسط التي  
من جملتها الاصغر فيكون العلم  
بالكبرى الكلية موقفا على العلم  
بثبوت الاكبر للاصغر وسليه  
عنه الذي هو عين النتيجة فلو  
استفدنا العلم بالنتيجة من العلم  
بالكبرى لزم الدور واجيب ان  
الحكم يختلف بحسب اختلاف  
اوصاف الموضوع حتى يكون  
معلوما محيا وصفقا مجزولا  
بحسب وصف آخر فيستفاد  
العلم بالحكم باعتبار وصف  
من العلم باعتبار وصف آخر  
ولا استحالة في ذلك و  
هنا كذا لك لان ايجاب  
الاكبر اى المحدث مثلا  
للاصغرى الجسم وكذا  
سلب القديم عنه معلوم  
اذا عبر عنه بالمؤلف وغير  
معلوم اذا عبر عنه بالجسم  
وتصيرة اخرى المطلوب  
هو العلم بثبوت الاكبر  
لجميع افراد الاوسط او

سليه عن جميع افرادة وهو متضمن الحكم بثبوت الاكبر للاصغر وسليه عنه اجمالا لا بخصوصية  
فالعلم بالكبرى الكلية لا يتوقف على العلم بما هو المقدم من حيث هو مطلوب هكذا قال مولانا الصادق ع  
في حاشية ذلك الكتاب ١٣ ثم قوله واما الثاني الخ واما الشرط الثاني اعني كلية الكبرى فلانه الخ هذا  
دليل اختلاف النتيجة على فقدان الشرط الثاني كما مر في الاول ١٢

له قوله واما من المتصلين اياه اي اللزوميتين كما سيصوح بذلك الشارح العلام قال السيد السند في شرح ذلك المختصر وقد يورد على الشكل الاول من اللزوميتين ايضا بانه يصدق قولنا كلما كان الاثنان فردا كان عددا وكلما كان الاثنان عددا كان زوجا مع كذب النتيجة وهي قولنا كلما كان الاثنان فردا كان زوجا وجواب عنه بانه ان اعتبر في اللزومية

الصدق بحجب نفس الامر فلا هم صدق الصغرى لان استلزام فردية الاثنان العدة بسبب ان كل فرد عدد لكنه ليس بصادق على ذلك الوضع لانه يصدق لاشي من العدد بالاثنين الفرد وينعكس الى لاشي من الاثنين الفرد بعدد فليس كل فرد عددا لان سلب الشئ عن جميع افراد الاخص يستلزم سلبه عن بعض افراد الاعم لان جميع الافراد الاخص يكون من بعض افراد الاعم وان اعتبر فيها الصدق بحسب الالتزام على قول من يقول بان كل فرد عدد فلا نسلم كذب النتيجة فان من يرى ان الاثنين فرد فلا بد من ان يرى انه زوج كذا ذكره الشيخ في الشفا ر انتهي كلامه ١٢ له قوله اما زوج اة العدد المنقسم بمساويين ان قبل التصفيف مرة واحدة فهو زوج الفرد كالعشرة وان قبل ذلك اكثر من مرة ولحدة فان انتهى تصفيقه الى الواحد فهو زوج الزوج كالاربعة وان لم ينته اليه فهو زوج الزوج والفرد كاشي عشر هكذا

**قال والقياس الاقترازي اما من الحملتين كما مر واما من المتصلين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة واما من المنفصلتين كقولنا كل عددا ما فردا او زوج وكل زوج فهو اما زوج الزوج او زوج الفرد ينتج كل عددا ما فردا او زوج الزوج او زوج الفرد واما من الحملية والمتصلة كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو جسم ينتج كلما كان هذا انسانا فهو جسم واما من حملية ومنفصلة كقولنا كل عددا ما زوج او فرد وكل زوج فهو منقسم بمساويين ينتج كل عددا فهو اما فردا ومنقسم بمساويين او من متصلة ومنفصلة كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو اما ابيض او اسود ينتج ان كان هذا انسانا فهو اما ابيض او اسود اقول لما قسم المصنف القياس من قبل الى اقترازي واستثنائي اراد ان يبين ان كل واحد منهما من اي شئ يتركب فقال القياس الاقترازي اما**

في حواشي شرح المطالع ومنه علم ان حصر الزوج في الصميم لا يستقيم الا بتكلف وهو ان يقال العبرة انما هو للتصنيف الاولي فلان كان كل من الصميمين الاوليين لذلك العدد فردا يقال له زوج الفرد وان كان كل منهما زوجا يقال له زوج الزوج ١٢ والله اعلم بالصواب



له قوله حيلتين الى تقديم الحمل على الشرطي بساطة الحلية بالنسبة الى الشرطية وتركيب الشرطية منها وتقديم المركب من الشرطيتين المتصلتين على سائر اقسام الشرطي اظهر لظهور حرق الشرط واداته في كل من جزئية وتقديم المركب من المنفصلتين على ما بعدد يكون جزئيه من جنس واحد كما المركب من المتصلتين وتقديم المركب من

الحلية والمتصلة على ما بعدد تركيبه من احد جزئي الحمل واحد جزئي المتصلة وبساطة الحلية وظهور معنى الشرط في المتصلة وتقديم المركب من الحلية والمنفصلة على ما بعدد لمناسبة في احد جزئيه وبساطة الحلية وبيان هذا مختص بالقياس البسيط ١٢ صادق له قوله للزوميتان الخ قال شريف الجرجان قد يورد على الشكل اولى من اللزوميتين انه يصدق قولنا كلما كان الاثنان فردا كان عددا وكلما كان الاثنان عددا كان زوجا مع كذب النتيجة وهي قولنا كلما كان الاثنان فردا كان زوجا ويجب عنه بانه ان اعتبر في اللزومية الصدق بحسب نفس الامر فلا نسلم صدق الصغرى لان استلزام فردية الاثنتين العدمية بسبب ان كل فرد عدد ولكنه ليس بصافي على ذلك الوضع لانه يصدق لاشئ من العدد بالاثنين الفرد وتنعكس الى لا شئ من الاثنتين الفرد بعد فليس كل فرد عدد الا ان سلب الشئ عن جميع افراد الامم يكون عن بعض افراد الامم من غير فيها الصدق بحسب الاستلزام على من يقول بان كل فرد عد فلا نسلم

ان يتركب من مقدمتين حيلتين كما مر من قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فان كلا من هاتين المقدمتين جمالية واما ان يتركب من مقدمتين شرطيتين متصلتين لقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج من اقتران هاتين الشرطيتين المتصلتين ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة والمواد من المتصلتين اللزوميتان كالاتفاقيتان كما ذكر في المطولات واما ان يتركب من مقدمتين شرطيتين منفصلتين فمثل عدد اما زوج او فرد وكل زوج اما زوج الزوج او زوج الفرد ينتج من هاتين المنفصلتين العدد اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد واما ان يتركب القياس المذكور من مقدمة جمالية و مقدمة متصلة سواء كانت الجمالية صغرى والمتصلة كبرى او بالعكس كقولنا كلما كان هذا الشئ انسانا فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج من هاتين المقدمتين اللتين وهما متصلة والاخرى جمالية كلما كان هذا الشئ انسانا فهو

كذب النتيجة فان من يرى ان الاثنتين فرد فلا بد من ان يرى انه زوج كذا ذكره الشيخ في الشفاء انتهى ١٢ له قوله منفصلتين هذا القسم ايضا على ثلاثة اقسام لان الشركة بين مقدمتيه اما في جزئياتها او في جزئياتها او في جزئياتها او في جزئياتها من احد هاتين

له قوله واما ان يتركب الیهذا هو القسـم الرابع من الشرطي وهو على قسمين لانه اما منقسم لحلية واحدة وهو القياس المقسم اولاً وهو غير وعداد الحليات في القياس المقسم لا بد ان يساوي عدد اجزاء الا تفصال وفي غيره يساوي عدد اجزاء الا تفصال وقد يكون اكثر منها وقد يكون اقل منها والمحصـر في الاقل والمساوي على ما وقع من بعض ليس على

ما ينبغي والمنفصلة المستعملة في القياس المقسم يجب ان تكون موجبة كلية حقيقية او مانعة الخلو والتاليقات فيه لا ينتج الاحتمالية واحدة وللنفصلة المستعملة في غيره يجوز ان يكون مانعة اجمع وسالبة ايضا والتاليقات فيه ينتج نتائج متعددة كل منها مغايرة للاخرى ولا يكون كل منها مقابرة للاخرى ونتيجته اما مانعة اجمع او مانعة الخلو على ما بينا في محل يليق به و الاشكال الاربعة تعتقد في كل من هذين القسمين ايضا ١٢ صادق ر م له قوله كقولنا كل عدد الخ مثال العكس واما امثال كون الحلية صغرى والمنفصلة كبرى فقولنا كل زوج منقسم بمساويين وكل منقسم بمساويين زوج الزوج او زوج الفرد فكل زوج اما زوج الزوج او زوج الفرد ١٢ له قوله او بالعكس الخ بان يكون المنفصلة صغرى القياس والمنفصلة كبرى القياس ١٢ له قوله كقولنا كلما كان الخ في الحاشية هذا امثال كون المنفصلة صغرى واما امثال كونها كبرى فقولنا هذا الشيء اما حاد او مقرون وكلما

جسم واما ان يتركب من مقدمة حلية ومقدمة منفصلة سواء كانت الحلية صغرى والمنفصلة كبرى او بالعكس كقولنا كل عدد اما فرد او زوج وكل زوج منقسم الى متساويين ينتج من هاتين المقدمتين اللتين اولهما منفصلة والاخرى حلية كل عدد اما فرد او منقسم بمساويين واما ان يتركب من مقدمة منفصلة ومقدمة متصلة سواء كانت المنفصلة صغرى والمتصلة كبرى او بالعكس كقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو اما ابيض او اسود ينتج من هاتين المقدمتين اللتين اولهما متصلة والاخرى متفصلة كلما كان هذا الشيء انسانا فهو اما ابيض او اسود قال واما القياس فالشرطية الموضوعية فيه ان كانت متصلة موجبة لزومية فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان واستثناء تقيض التالي ينتج تقيض المقدم كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

كان هذا الشيء مقرون كان حيوانا فهذا الشيء اما حاد او حيوان واما اقتصر الشارح ر م على امثلة العكس وترك امثلة الاصول في جميع اقسام الشرطي لان العكس مطبوعة عن تلك الاقسام بالنسبة الى الاصول انتهى ١٢ له قوله القياس الاستثنائي الخ وهو ما يشمل على النتيجة او نقيضها وان النتيجة والنقيض لا يجوز ان يكون نفس احد المقدمتين الا انه يمكن النتيجة اللازمة من القياس مغاير لكل واحد من مقدماته وهو باطل بل جزؤها هكذا قال السيد في شرحه نقل في الجديدة مثل هذا

له قوله احدهما شرطية الخ قال شوبف المحققين في شرحه والمقدمة التي يكون النتيجة جزء منها تكون شرطية  
لا محالة فالقياس الاستثنائي يكون مركبا من مقدمتين استثنائيتين اول وجه كون المقدمة التي يكون النتيجة جزء منها

شرطية ان الضرورة شاهدة بان النتيجة قضية بالفعل وهي انما تصلم جزء من الرتبة لكون طرفيها قضية بالقوة القريبة من الفعل لا جزء من العملية لانها تتركب من مفردين بالفعل او بما لقوة هكذا حقق صاحب الجديدة في كتابه ١٢ له قوله والاخرى وضع احد جزئها الخ وتسمى هذه المقدمة وضعية او رفعية رعية ١٢ تسمى هذه مقدمة وضعية او رعية ١٢ له قوله امان كانت متصلة الخ يعني ان كانت متصلة ينتج استثناء عين المقدم عين التالي لاستلزام وجود الملزوم ووجود اللازم واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم لاستلزام عدم اللازم وعدم الملزوم ولا ينتج استثناء عين التالي عين المقدم واستثناء نقيض المقدم نقيض التالي لعدم استلزام وجود اللازم بوجود الملزوم وعدم الملزوم وعدم اللازم لجزان يكون اللازم اعرف في قولنا كلما كان هذا الانسان فهو حيوان لا ينتج وضع الحيوان وضع الانسان لانه لا يلزم من كونه حيوانا ان يكون

لكن النهار ليس بوجود الشمس ليست بطالعة وان كانت منفصلة حقيقية فاستثناء عين احد الجزئين ينتج نقيض الاخر واستثناء نقيض احد هما ينتج عين الاخر اقول لما وزع عن بيان القياس الاقتراني شرع في بيان القياس الاستثنائي فنقول القياس الاستثنائي مركب دائما من مقدمتين احدهما شرطية والاخرى وضع احد جزئها اي اثباته او رفعه ليلزم وضع الجزء الاخرى اثباته او رفعه سواء كانت متصلة او منفصلة امان ان كانت متصلة فكقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج ان النهار موجود ولو قلنا لكن النهار ليس بوجود ينتج ان الشمس ليست بطالعة وان كانت منفصلة فكقولنا دائما امان يكون العدد زوجا او فردا لكن هذا العدد زوج ينتج انه ليس بفرد ولو قلنا لكنه ليس بزواج ينتج انه فرد واذا عرفت هذا فنقول الشرطية الموضوع في القياس الاستثنائي ان كانت متصلة فاستثناء عين

السانابل يجوز ان يكون فرسا او غيره ولا رفع الانسان رفع الحيوان لجواز ان لا يوجد انسان ويوجد الحيوان في ضمن الفرس وغيره كما في شرح السيد السد رحمه الله تعالى ١٣

له قوله والا الحزاي وان لم ينتج استثناء عين المقدم عين التالي ١٢ **قوله** واللازم الخ قال مولانا الصادق رح  
اشارة الى ان الاستدلال في الاتصالي استدلال بوجود الملزوم على وجود اللازم او بعدم اللازم على عدم الملزوم  
كما ان الاستدلال في الانفصالي كذلك بل يمكن ارجاع الاستثنائي الى الاقتراني فان حاصل الاتصالي مثلا ان وجود

النهار واقع لانه قد وقع  
ملزومه وهو طلوع الشمس  
دكل ما وقع ملزومه فهو  
واقع فوجود النهار واقع  
وان طلوع الشمس ليس  
بواقع لانه لو وقع لازمه  
وهو وجود النهار في كل  
ما يقع لازمه فهو ليس  
بواقع فطلوع الشمس ليس  
بواقع وحاصل الاتصالي  
مثلا ان زوجية العدد  
واقعة لانه لو يقع عينه  
وبينها منع المحلو وهو  
الفردية وكل ما يقع بينه  
وبينها منع المحلو فهو  
واقع فزوجية العدد  
واقعة وان فردية العدد  
ليس بواقع لانه قد وقع  
بينه وبينها منع الجمع  
وهو الزوجية وكل ما  
وقع بينه وبينها منع  
الجمع فهو ليس بواقع  
ففردية العدد ليس  
بواقع انتهى ١٢ **قوله**  
هذا اذا كانت  
المتفصلة حقيقية الخ  
قال شريف الجرجان  
تقدمه الله بالفقران  
وقد عرفت من هذا  
حكم ما نعت الجمع والمحل  
كقولنا هذا الشيء اما

المقدم ينتج عين التالي واللازم انفكك اللازم عن الملزوم  
فيبطل للملازمة واستثناء تقيض التالي ينتج تقيض المقدم  
واللازم وجود الملزوم بدون اللازم فيبطل للملازمة ايضا  
كما رأيت في المثال الاول وان كانت الشرطية الموضوعية في  
القياس الاستثنائي منفصلة فاستثناء عين احد الجزئين سواء  
كان مقدا او تاليا ينتج تقيض الآخر لامتناع الجمع بينهما استثناء  
تقيض احدهما الى احد الجزئين كذلك ينتج عين الآخر لامتناع  
المحلوبينها كما رأيت في المثال فعليك بالتامل في المثالين  
المذكورين هذا اذا كانت المتفصلة حقيقية وان شئت  
ان تدرك البحث بكماله في المنفصلات فارجح الى الراسل  
المطولة **قال** البرهان وهو قياس مؤلف من مقدمات  
يقينية لا تاج اليقين اما اليقينية فاقام احدها  
أوكيات كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من  
الجزء ومشاهدات كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة  
ومجربات كقولنا السقمونيا مسهل للصفاة وحديسات

ان يكون شجر او حجر لكنه شجر ينتج انه ليس بحجر ولا ينتج استثناء تقيض احد جزئيهما عين الآخر لوجوه الخ  
وكقولنا هذا الشيء اما كسقمونيا ولا حجر ينتج انه ليس بشجر ولا ينتج استثناء العين تقيض الآخر لوجوه الخ  
انتهى ١٢ **قوله** كمنطق الشفاء ومنطق الاشارات وشروحه وشرح المطالع ١٢

له فهو يتوان محمد اصله الله عليه وسلم بنى ١٢ **له قوله** من الاصطلاحات الخ اعلم ان القياس على تعيين احداهما القياس  
من حيث الصورة وتاثيرهما القياس من حيث المادة لما قرغ المقدر عن بيان القسم الاول شرع في بيان القسم الثاني ونسب  
بالصناعات الخمس ايضا واما مقدم مباحث الصورة مع ان المادة مقدمة على الصورة بناء على ان النظرا والاندمايق على  
صورة الشيء ثم على مادته هكذا احقق صاحب الجديدة في كتابه ١٢ **له قوله** وهو يرسم بانه قياس الخ انما كان هذا

كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس ومتواترات كقولنا

محمد عليه الصلوة والسلام ادعى النبوة وظهر المعجزات

على يده وقضايا قياساتها معها كقولنا الاربعة زوج

بسبب وسط حاضر في الذهن هو الانقسام بمتساويين

**اقول** من الاصطلاحات المنطقية المذكورة التي يجب

استحضارها عند الخوض في شيء من العلوم البرهان وهو

يرسم بانه قياس مؤلف من مقدمات يقينية لا نتاج

اليقين كما در من الامثلة واليقين هو اعتقاد الشيء بانه

لا يمكن الا ان يكون كذا اعتقادا مطابقا للواقع غير ممكن

الزوال وقوله لا يمكن الا ان يكون كذا يخرج الظن وهو

اعتقاد الراجح وقوله مطابقا للواقع يخرج الجهل المركب

فانه وان كان اعتقادا بانه لا يمكن الا ان يكون كذا لكن

ليس مطابقا للواقع في نفس الامر وقوله غير ممكن الزوال

يخرج اعتقاد المقلدان الاعتقاد فيه لا عن دليل فيمكن

التعريف رسما لا نه تعريف بالثبات  
وهو انتاج اليقين وغاية الشيء  
خارجة عنه والتعريف بالخارج  
رسم ١٢ **له قوله** من مقدمات  
الخ قال مولانا الصادق رحمه الله  
المقدمة اليقينية ما كان التصديق  
المعلق بها يقينيا واعلم ان البرهان  
لا يتحصن بقياس الاقتراني بل قد  
يكون استثنائيا لكن تقسيمهم اياه  
الى اللمى والاقتراني وتفسيرهم اللمى  
بما يكون الحد الاوسط فيه علة  
موجبة للنسبة المذكورة في الذهن  
فقط يدل على اختصاصه بالاقترب  
الا ان يراهما بالحد الاوسط  
الاصفود الاكبر في تعريفهما ما  
يعصمها وما يجوى مجراها قائل  
استثنى ١٢ **له** للقياس الاقتراني  
والاستثنائي الاتصالي الاقتصار  
**له قوله** واليقين هو الاعتقاد الخ  
قال صاحب الجديدة هذا هو  
حقيقة اليقين لكونه اعتقادا  
بسيط الا انه اذا لوحظ مفضلا  
يرجع الى اعتقادين كما قالوا هو  
اعتقاد الشيء بانه كذا مع اعتقاد  
انه لا يمكن ان يكون الا كذا فان  
الجزم عبارة عن الاعتقاد الثاني  
اي عدم تجويز العقل ليقين معتقد  
كما اشار اليه بقوله الخالي عن تجويز  
النيقن استثنى ١٢ السيد محمد حسين

البخاري الجليل وهو **له قوله** اعتقادا مطابقا الخ والمراد من الواقع اما نفس الامر والامور الواقعة فيها وانما  
قيد به يخرج الجهل المركب لانه ايضا عبارة عن الاعتقاد الجازم لكنه غير مطابق للواقع وبعض التقليد هو الاعتقاد  
الجازم بالغير الثابت مطابقا كان للواقع اولاً لكن المحصور في المطابق للواقع غير مطابق للواقع هكذا احقق مولانا الصادق ١٢  
السيد محمد حسين البخاري الجليل وهو **له قوله** غير ممكن الزوال الخ هذا الاخراج ما بقى من التقليد هو الاعتقاد الجازم للمنتج  
لواقع الغير الثابت ١٢ صادق **له قوله** وهو اعتقاد الراجح الخ اي وهو الاعتقاد بنسبة مع تجويز جانب نقيضها تجويزا مرجحا  
فلا يصدق عليه انه لا يمكن ان يكون الا كذا الامكان وقوع طرف آخر وهو الطرف المرجح امكانا واقعيان ١٢

له قوله واما اليقينيات الاقال صاحب الجديدة يريد ان اليقينيات الضرورية التي هي المبادئ الاول للمقدمات واصولها اقسام كثيرة والا لليقينيات قد تكون نظريات منتهية الى الضروريات والقياس المركب منها برهان كالمؤلف من الاقسام المذكورة واما لوقيل ستة اقسام كما هو مشهور عند الجمهور اشارة الى الاختلاف الواقع فيها فصاحب العواقف ضم الى المذكورات تسما سابقا وهو الوهيات في المحسولت فان احكام الوهم في المحسولات صادقة نحو كل جيم في جهة بخلاف حكمه في المعقولات الصرفة والمجردات فانه يقاس الغائب على الشاهد فيقع في اللفظ نحو كل موجود لا بد ان يكون في مكان و جهة و منهم من ثلث القسمة و حصر الضروريات في الاوليات والحيات والوجدانيات بل في الاوليين ادرجا للباقي فيها الفطرات في الاوليات بقربها منها كما ستعرف

زواله واما اليقينيات فاقسام منها اوليات وهي ما يحكم العقل فيه بمجرد تصور الطرفين كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء ومنها مشاهدات وهي ما يحكم العقل فيه بالحس سواء كان من الحواس الظاهرة او الباطنة كقولنا النار محرقة والنفس مشرقة و قولنا ان لنا غضبا و خوفا ومنها عجربات وهي ما يحتاج العقل في جزم الحكم فيه الى تكرار المشاهدة مرة بعد اخرى كقولنا شرب السمونيا سهل للصفرار وهذا الحكم انما يحصل بواسطة المشاهدات الكثيرة ومنها حدسيات وهي ما لا يحتاج العقل في جزم الحكم فيه الى واسطة تكرار المشاهدة كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس لاختلاف تشكلاته النورية بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس قريبا وبعدا او منها متواترات وهي ما يحكم العقل فيه بجزم الحكم بواسطة السماع

والباقى في الحيات لان للحس الظاهر او الباطن مدخلا في كل منهما كما سيحكي استحقاق السيد هو حين الجري الجلاء وهي له قوله بمجرد تصور الطرفين الى ان من حيث انها طرفان فيشمل تصور النسبة والعماد بتصور الطرفين ما هو مناط الحكم اعم من ان يكون بطريق البداهة او بطريق اكتساب النظر والحاصل ان الحكم فيه لا يتوقف بعد حصول تصور الطرفين على ما هو مناط الحكم على شئ اخر الا بشرط سلامة الغريزة وعدم تدليس الفطرة بما يصادف ١٢ لله من البصر والسمع والشم والذوق والمس و تسمى حيات ١٢ صادق لله قوله او الباطنة الخ من الحس المشترك والخيال والوهم والمحافظة والمصرفة وتسمى وجدانيات ١٣ صادق لله قوله النار محرقة الوجدان مثالان للحيات والحكم في الاول بمدخلة الباصرة وفي الثاني بمدخلة الالفة ١٤ صادق لله قوله لنا غضبا و خوفا الوجدان مثالان من الوجدانيات والحكم فيها بمدخلة الواهة لان كلام من الغضب والخوف من المعاني الجزئية المتعلقة بالحسوسات تمددتها

ليس الا الواهة فلو بدد احد الثالين الاخرين بما يكون الحكم فيها بمدخلة الحس الاخر من الحواس كان اولي ١٢ صادق لله قوله ومنها عجربات الاقال في شرح الاشارات ان التجربة قد تكون كلية وذلك عند ما يكون تكرار الوقوع بحيث لا يحتمل معه اللا وقوع وقد تكون كثرية وذلك عند ما يكون ترجح طرف الوقوع بمعنى تجوز اللا وقوع واعلم ان منهم من قال ان العجوبات و الحدسيات لا تقوم على الغير ومنهم من قال ان الموازات ايع كذلك وقلتي ان المشاهدات يعاك ذلك لان احتمال عدم حصول الجزم للغير مشترك بين الكل ١٣ لله قوله ومنها حدسيات الاقال تعريف المحققين في شرحه والحس هو سرعة انتقال الذهن من المبادئ الى المطالب بحيث يحصل للباقي مع المطالب دفعة واحدة استحقاق ١٤ لله كالهلالية الى الهدية (ملاير)

بقية ملا ثم الى التناقض منها الى المحاق ١٢ له قوله قوماً وبعداً الى قال مولانا النور على في حاشية ذلك الكتاب وذلك لان القمر  
كرة يعنى احد وجهها بالغير ويظلم وجهها الاخر بالذات واظهر وجهها المظلم تارة كما عند الاجتماع اى اجتماع القمر مع الشمس في  
دقيقة واحدة من درجة برج كانه كلما اتقص بعدة على الشمس اضحل ضياءه وانقص نوره حتى اذا قرب جدا بحيث اجمع  
معها وهو المحاق لم يرا صلاً وكلما بعد منها ازداد نوره حتى اذا بلغ الاستقبال وهو كونه في البرج السابع من البرج الذي فيه الشمس

مسا وبالها في لدرجة والذتيقده  
كل ضياءه وهو البدر فعمل بهذا ان  
نوره مستفاد من نورها انتهى ١٢  
له قوله من جمع كثير الخ قال في  
الصادقية واحتلفوا في عدد  
هؤلاء على اقرال والمخى انه  
لا يشترط تعيين العدد في الخبر  
على ما ظن بل مصداق التواتر  
حصول اليقين بخبر من اخبروا  
١٢ انتهى السيد محمد حسين البخارى  
الجلاء وهى له قوله قياساتها  
معها الخ وتسمى قضايا فطريات  
القياس والمراد بالمعية المعية  
الزمانية فلا يثنى في التقدم الذاتى  
والمراد بالقياسات القياسات  
الحقيقية وانما سميت القياسات  
الحقيقية قياسا لان من شأنها  
ان تصير قياسات اذ لوحظت  
تفصيلا كما مل ١٢ صادق جملة ١٢  
عليه له قوله لا يغيب عن  
الذهن الخ قال السيد السد ٩  
لذا لو قيل لم قلت ان الاربعة  
زوج تقول على الفور كانه منقسم  
بمتساويين ١٢ السيد محمد حسين  
البخارى الجلاء وهى له قوله  
وهو الانقسام بمتساويين الخ فان  
الذهن يرتب في الحال ان الاربعة  
منقسمة بمتساويين وكل ما  
كان كذلك فانه زوج فالاربعة  
زوج ١٢ يكون ذى له قوله مفيد  
للتصديق لا يعترف فيه الحقيقة ومنها

من جمع كثير استحال العقل توافقهم على الكذب كالحكم  
بان النبى عليه السلام اذ عى النبوة واظهر المعجزة على يده  
ومنها قضايا قياساتها معها وهى ما يحكم العقل في بسطة  
امر حاضر لا يغيب عن الذهن عند تصور الطرفين كقولنا  
الاربعة زوج بسبب وسط حاضر في الذهن وهو الانقسام  
بمتساويين والوسط ما يقترن بقولنا كانه حين يقال كانه  
كذا وكذا قال والجدل قياس مؤلف من مقدمات مشهورة  
والخطابة قياس مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص معتقد  
فيه او مضمونة والشعر قياس مؤلف من مقدمات متغيرة تنبسط  
منها النفس نحو الخمر يا قوتية سيالة او تنقبض نحو العسل فرة هوة  
والمغالطة قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالمخى او  
مقدمات وهمية كاذبة والعلة هو البرهان لا غير وليكن هذا الخ  
الرسالة اقول من الاصطلاحات المنطقية المذكورة الجدل هو  
قياس مؤلف من مقدمات مشهورة كالمقدمات التى ذكرناها في  
اليقينيات والعرض من ترتيبها الزام الخصم وهو علم ومنها الخطابة وهو  
وهى اثبات من الصانعات الخفى ١٢

بل عموم الاعتراف ١٢ له قوله الزام الخصم الخ ولذا قد يتوكل الجدل من مقدمات مسئلة فيما بين  
الخصمين سواء كانت مشهورة او غير مشهورة وتعرف بالشارح لا يشمله والاولى ادخال هذا القسم ايضا لكونه  
عمدة الاقسام الجدل ١٢ له قوله الخطابة الخ بفتح الخاء لغة خطيبى كوردن سعى هذا القياس بما لان اكثر ما يستعملها  
الخطباء والوعاظ ١٢

له قول من مقدمات مقبولة لا المقبولات هي القضايا التي توخذ من يعتقد فيه ويوثق به اما لا مرسما وى كالمعجزات و  
 الكرامات من الانبياء عليهم السلام والاولياء الكرام واما الاختصاصه بمزيد عقل ودين كالعلماء والطهارة والزهادا وكاذبة  
 مشهورة او غير مشهورة مسلمة او غير مسلمة وقد يعيد منها ما يعتقد العقل بسبب اشتهاة بين الناس كالمثل السابق ١٢ له وهو  
 الرابع من الصناعات الخمس ١٢ له خيلة مؤثرة في النفس بسطا وقبضا ١٢ له قوله والمسل مرة العلم ان لفظ العسل مؤ  
 سماه ويذكر كما يلوح من الرسالة

لا بن كمال يا شاستاد الشيخ ابن  
 الحاجب وغيرها فخره جتشد  
 بالتاء على الاول وقد ورد في  
 التذييل عمل مصفى على الثاني ١٢  
 له وفي الخامس من الصناعات  
 الخمس ١٢ له مفيد للتقديرات  
 الغير الخ ١٢ له قوله شبهة الخ  
 اى شبهة بالمقد مات الحققة  
 كالأوليات او بالمشهورات اى  
 يحكم العقل بها على ظن انها منها  
 للاشتراك بينهما اما بحسب اللفظ  
 كقولك هذا زوج مشير الى زوج  
 وكل زوج منقسم بتساو بين فهذا  
 منقسم بتساو بين واما بحسب خدما  
 بالعرفى مقام بالذات كما يقال  
 جالس السفينة متحرك وكل متحرك  
 منتقل من مكان الى مكان آخر  
 في السفينة منتقل الى مكان  
 آخر ١٢ له قوله اما من جهة الصورة  
 الخ قال في العاشية وهو ان لا يكون  
 على هيئة منتجة لاختلاف شرط بحسب  
 الكيفية والكمية ككون صغرى الشكل  
 الاول سالية او الكبرى جزئية ١٢ انتهى  
 السيد محمد حسين البخارى الجيلا وهى  
 له وبسبب الفساد من جهة المادة  
 ١٢ له قوله اما ما يكون من جهة  
 الصورة الخ وهو ان يكون المطلوب  
 وبعض مقدماته شيئا واحدا وهو  
 امام صادرة على المطلوب وتستعمل  
 فيه المقدمات الكاذبة على انها صادرة

قياس مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه او  
 مفيد للتقديرات الغير الجازم ١٢  
 كالانبياء والطهارة ١٢  
 مضمونة والقرض منها ترغيب الناس فيما يفهم من احوالهم  
 كمنه او من الخلو ١٢  
 كما يفعل الخطباء والوعاظ ومنها الشعر وهو قياس مؤلف من مقدمات  
 مفيد لتفصيل المشاغل ١٢  
 تنبسط منها النفس او تنقبض كما اذا قيل الخمر ياقوتية سائلة انبسطت  
 النفس ورغبت في شربها واذا قيل العسل مرة فهو من انقبضت  
 النفس وتنفرت عن اكلها ومنها المغالطة وهي قياس مؤلف من  
 مقدمات كاذبة شبهة بالحق او بالمشهورة او من مقدمات  
 وهمية كاذبة والغلط اما من جهة الصورة او من جهة المعنى  
 اما ما يكون من جهة الصورة فقولنا الصورة الفرس المنقوشة  
 موصوف ١٢ صفة ١٢  
 على الجدار انها فرس وكل فرس سهل ينتجر ان تلك الصورة سهلة  
 واما ما يكون من جهة المعنى فقولنا اكل انسان و فرس فهو  
 هذا اشكال ثالث ١٢  
 انسان وكل انسان و فرس فهو فرس ينتج بعض الانسان فرس  
 اعلم ان ما عليه الاعتماد والتعويل من هذه القياسات انما  
 مطلق لتفسيرى بمعنى الاعتماد ١٢  
 هو البرهان لكونه مركبا من المقدمات اليقينية وليكن هذا آخر  
 ما كتبتاه من الاوراق لا يصح ما في كتاب ايساخوجى

لشبهتها ياها من حيث اللفظ والمعنى وانما كان الفساد في هذا المثال من جهة الصورة لانه اريد بالفرس فى الصغرى صورة  
 الفرس وفى الكبرى الفرس الخ فليتكرد الاوسط السيد محمد حسين البخارى الجيلا وهى غفر الله ذلوه وستر عيوبه له  
 قوله من المقدمات اليقينية الخ قال فى الصادقية المراد يكون البرهان مركبا من مقدمات يقينية ان تكون احدى  
 مقدماته يقينية سواء كانت الاخرى ايضا يقينية او لا هكذا فى كل صناعة انتهى ١٢



صورة ما قرظ البحر الزخار زينة الدهور في العصارحى سوم الاقدمين بعد ما انطس محب آثار  
 الاسلام بعدى اندس لولا انتصب الشريفة لتعليم العلوم المعارف وقف احد تجويدات  
 الحواشى الواقف جبر العلوم العقلية والنقلية بحر الفنون الحكمة والتعلية صد المدرسين  
 مولانا المولى محمد باجد على ادام الله اظلال فيوضهم على رؤس المستفيدين

نحمدك حمد الابد ولا يرسم ونشكرك شكر الازيقياس ولا يرسم هو المنعم الذي لا يتصور عدل له والمكرم الذي  
 نصدق ببعثه ونصل على من ارسله حجة وبرهاناً و على آله واصحابه الذين جعلهم ظهيراً ومعاوناً وبعد فاني رأيت  
 هذه الحاشية على بعض الاقوال فوجدتها تروى الغليل من الطالبين ويترى العليل من الراغبين تزين نظرة الحجب و  
 الغواشى وتغني الناظرين عن الاطراف والحواشى فإندها شريفة وفوائد هاليفة وطاقفها مجيبة ومطالها غريبة  
 فيها تقرير قواعد الفتن وتحرير معاقده وتفسير مقاصد الكتاب تكثيراً فإند كيف قد فيها الجيب الأعظم والشفيق  
 الأكرم الفاضل الجليل العالم النبيل السيد محمد حسين البخارى الجيلا وهنى وآخرد عوينا ان الحمد لله رب العالمين  
 والصلوة والسلام على سيد المرسلين وعلى الة واصحابه اجمعين ١٢ راقم الحروف باجد على -

صورة ما قرظ من هو مرجع علماء الزمان اكل كلاء الدران الجبر العلامة الفخري الفهامة مولانا المولى  
 شاد محمد سلمه الله الصمد اهل كوثى دامانى باى لسان وذرع احمدك يا من اعيت معقول الفحول فى ادراك كنهك  
 واعجزت اللسان فى حمدك انت الذى ابدعتنا من كرم اللين الى الين باى بال جنان اشكرت يا من اغرقتنا  
 بنعمائك الشاملة والآمك الكاملة اللهم انا نستغفرك من نقل الخطوط الى خطط الخطيئات ونسلك  
 منك توفيقاً قائدا الى الرشيد وقبلاً متقبلاً مع الحق وسماعاً متقبلاً من الباطل الى الحق ولساناً متقبلاً بالصدق  
 ونطقاً مؤيداً بالحق واصابة ذائفة عن الزيف وبصراً انبصر بها حق المعرفة وبصيرة ندرك بها عرفان المعرفة  
 وميز ونفلة بها الهدية اللهم فحق لنا هذه المنية وان لنا هذه البغية ونصلى على رسولك الكريم الذى هو خير البشر  
 الشفيق فى يوم المحشر مجلياً ومصلياً عليه وعلى آله واصحابه الذين ورد فى حقهم اصحابى كالنجوم بايرهم اقدتيم هتديتم  
 وبعد فيقول العبد المقتدر الى عفة عنى الصمد المدعو بشاد محمد صانه الصمد عن شر حاسدا اذا حسدا اهل كوثى  
 مولدا ودامانى وطنلما رأيت هذه الحاشية المسماة بالقول المعقول محل ما فى حاشية قال اول فوجدتها تروى الصمد  
 وقطع الطوى التى اصدها تاب ذوعها فى السماء لا يخفى شأنها وثاقه برهانها واشتهالها على تحقيقاً مضطرباً والظواهر على  
 تدقيقات تكات موضوعة وتعليقات رشيقة وتقريرات شريفة كيف لا وقد انبها العالم المحوري والماهر الغور الفائق فى عصره  
 على اوانه الملقى عزيزى كالانسان للانسان الحب مقلتي ومجنتي والمركز ذرعى اعنى الصديق المولى السيد محمد حسين البخارى  
 الجيلا وهنى صين عن الحين الشين الين فى الملون والحمد لله العليل والصلوة والسلام على سيد المرسلين والاصحاب اجمعين